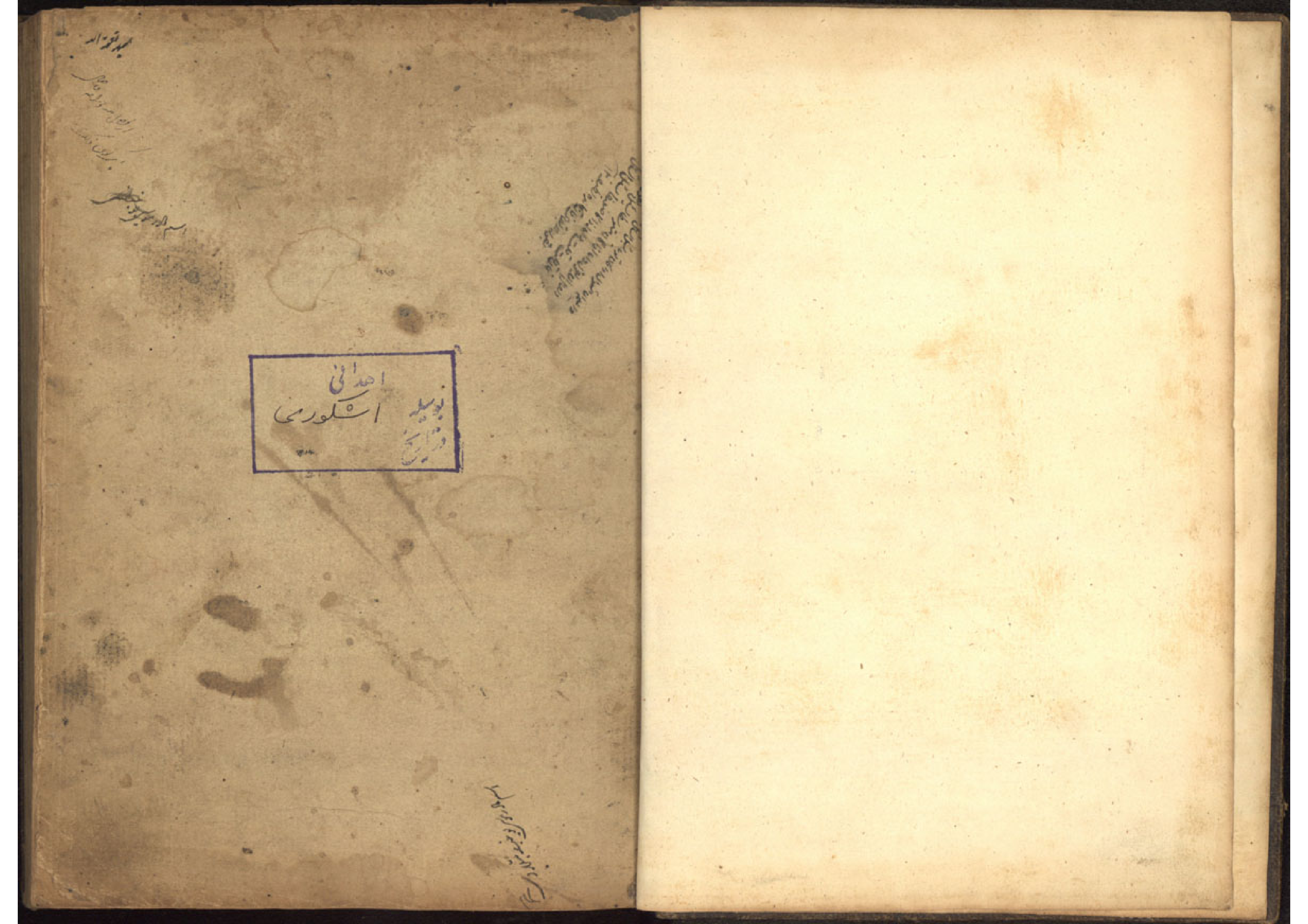
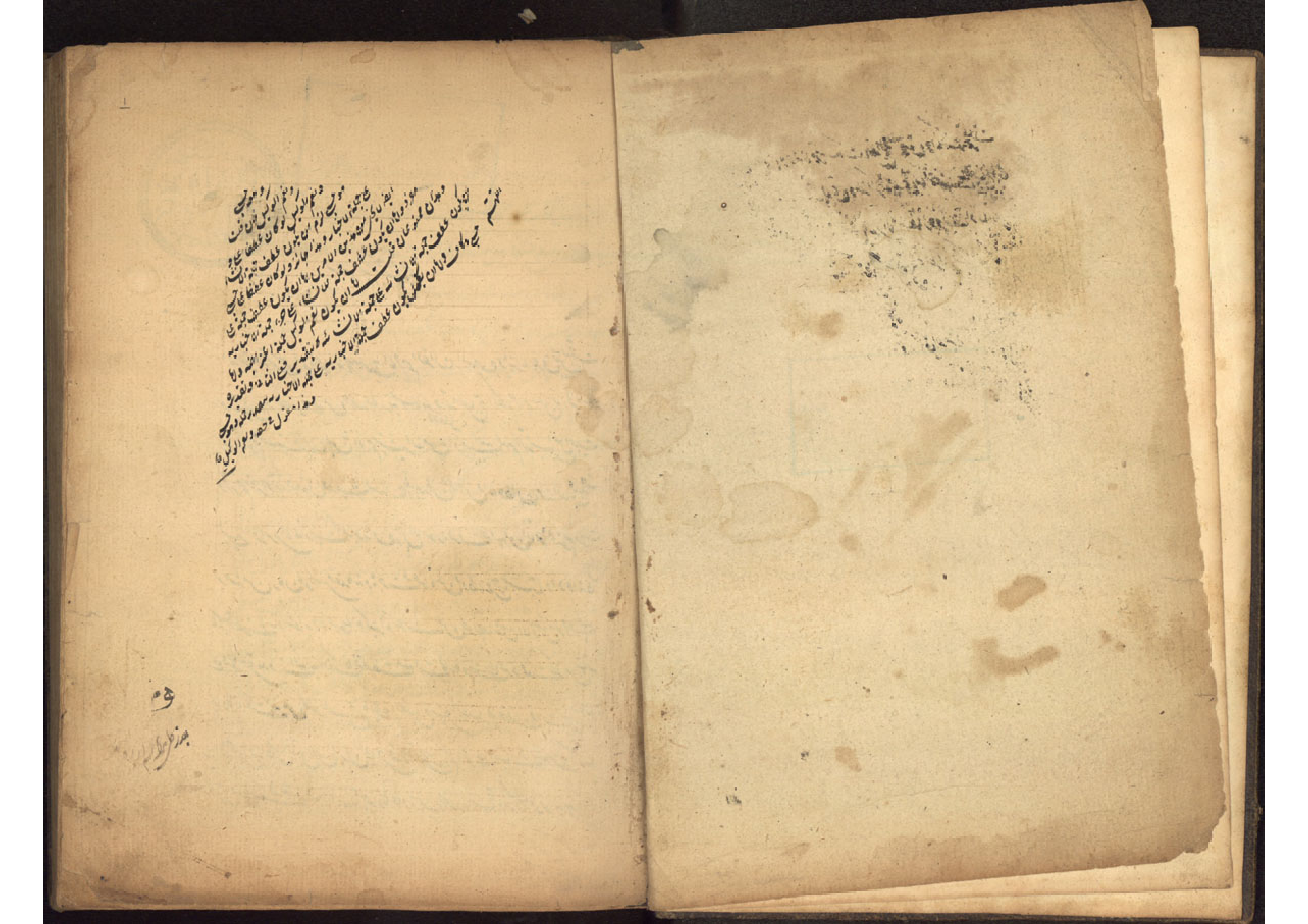


۰۲
۱۳۸۶/۱۲/۱۴
اسکن شد

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۸۹۷۴۹
کتاب حاشیه بر شرح جامی
مؤلف سید نعمة الله جزائری
مترجم
موضوع
شمارهٔ قفسه ۱۱۵۹۸ اهدائی اشکوری

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
خطی
۱۱۵۹۸


اهدائی
بوسیله



کتابخانه مجلس شورای اسلامی
تاسیس ۱۳۰۲

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل علم النحو نورا يهتدى به الى فهم القرآن المبين وميزانا يعرف به الغث
والسمين والصلوة على من خصه بالعربية من سائر [illegible] وآله مصابيح الكلام ومفاتيح الخزائن
على الانام سيما ابن عمه الامام [illegible] الذين اذهب الله عنهم الرجس اهل البيت
وطهرهم تطهيرا وبعد فيقول الغريب في البلاد البعيد عن الاهل والاوطان نعمة الله بن عبد الله
الحسيني الجزائري اني لما [illegible] ارباب العلم [illegible] من رجال الامور [illegible] من الاعلام المختوم صرفت
برهة من زمان تحصيل مقدماته وما جرت [illegible] عن اوطاننا [illegible] واداوانه حال
ما استحضرت [illegible] وكثيرا ما [illegible] عن عنفوان [illegible] مع الافاضل ولم اقف فيه
على طول [illegible] حتى وردت اليه بالفكر فاقتطفت منه لب ثماره ووقفت على صرف [illegible] كثير من تياره
بحاره فالفيت فيه من [illegible] بالجلي القليل [illegible] العليل ثم قطفت في ابتداء الشرح المنسوب
الى [illegible] والفاضل النبيل عبد الرحمن الجامي فقد احتوى من علم النحو على اللباب وانطوى على [illegible]
العقول من الالباب قد [illegible] جيادها عادية [illegible] وقصدته [illegible] والركبان [illegible] به

يطلبون

يطلبون [illegible] فابدلهم عن الطريق [illegible] قد سلكت [illegible] وما كنت [illegible]
هذا الاشتغال عطاشة من الاخوان بدراسته لدي [illegible] الرتبة [illegible] ما انقطع
عن عنفوان [illegible] من شغله ثم تناوبت على ايدي الاسفار [illegible] في
البراري يوما بالبصرة ويوما بالاهواز ويوما باصفهان واخرى [illegible] نظرا الى [illegible] النحوي
[illegible] من البواقي [illegible] تحقيقات اصلي من ايام الشباب [illegible]
[illegible] من مرافقة الاحباب [illegible] الى الاخوان في الادب [illegible]
مؤلفه [illegible] الاميين [illegible] ولم [illegible] عليه [illegible]
والتصنيف [illegible] ذوي الالباب [illegible] من احسن من [illegible] عليه [illegible]
والاسرار [illegible] قال الشارح طهر الله رمسه في ترجمته [illegible] بسم
الله الرحمن الرحيم اعلم ان الكلام في التسمية يستدعي تحقيق امور الاول ان الباء ومتعلقها
[illegible] دخلت عليه [illegible] او الاستعانة [illegible] بالقلم والاول
على التعظيم [illegible] الثاني على [illegible] الى الغايات وعلى الاول الظرف مستقر
وعلى الثاني لغو والفرق بينهما ان الاول ما كان متعلقه عاما واجب الحذف للقرينة
[illegible] الضمير [illegible] الى الظرف فاستقر فيه [illegible] صلة المفعول [illegible]
[illegible] واللغو ما كان [illegible] او مذكورا [illegible] عن العمل [illegible]
ضمير المتعلق اما اذا كان مذكورا فظاهر واما اذا كان محذوفا [illegible] المذكور [illegible]
التقدير [illegible] الفعل المقدر هنا ما [illegible] الابتداء او [illegible] علماء البيان [illegible]

فائدة [illegible]

[illegible]

بالتفسير ... اوله ان قصدوا ان تقدير الافعال المدلول عليها بالملابسة فرحا بالوفاق وان قصد تعلق
الظرف بما كان هو الظاهر من كلامهم فهو قابل للمنع والاصح ان القائل ابتدى بسم الله الرحمن الرحيم
يمكن ان يجعل الظرف لغوا او مستقرا مع سائر وجوه هذا وقد نقل الفاضل الطيبي للظرفين معنى آخر فقال
الظرف المستقر الذي يتغير تمام الكلام به وذلك بان يكون خبرا او ما كان فيه استقرار خبر ذلك
واللغو ما كان الكلام تاما بدونه او ما كان احد اجزائه فيها وكلمة ارجاعه بنوع من الاعتبار
الى الاصطلاح السابق انشاء الله تعالى في تحقيق الجلالة امشتق ام جامد ذهب بعض الى الثاني والازم
النفس ره فهو علم للذات المقدسة في اصل الوضع وهو مذهب المحققين انشاء والى انه يوصف
ولا يوصف به وبانهم عبروا عن كل شيء تتوجه اليه الاذهان اليه باسم مخصوص فكيف يجعل خالق الاشياء ومبدعها
ان قيل كل واضع لشيء لابد ان يتعقله وذاته تعالى غير متعقل لنا فكيف الواضع لهذا اللفظ اسما له
وان قلنا بان واضع غيره وهو مذهب بعض الاصوليين اذ تعقل تصور الموضوع له بوجه ما كاف
وصحة الوضع فيكون الواضع له البشر وآخرون الى الاول فما قيل انه مشتق من الوله اي التحير والتحير العقول
الكاملة في حقيقته تعالى ككم قول رسول الله ص ما عرفناك حق معرفتك وطلبه زيادة المعرفة واما قول امير المؤمنين ع
لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا فهو اما محمول على الاول في امور الاخروية كالجنة والنار والحساب وكذا
او المراد واليقين بوجوده تعالى واثاره [illegible] لزوم كون معرفة الامام ازيد من معرفة الرسول
فضرح اما يحمل طلب النبي لزيادة المعرفة على انكشافه قبول المادة بمعنى لما كانت مادة النبي اكمل من مادة
الامام فهي قابلة اذن لزيادة المعرفة وافادة الامام [illegible] لها او يحمل طلب الزيادة على الامام [illegible] وقيل
استكمالها المعرفة التي لا يتصور فوقها بالنسبة الى مراتب البشر لان درجات معرفته [illegible] كانت

ترتبه

ترتبه يوما بعد يوم لما قبضه اليه واكمل له المعرفة اللائقة بجنابه وهو مذكور في كتب العلوم بحيث ... الامام
عليه السلام فهو عليه السلام بلغ العلم الكامل في هذا القول ... الاول ... هذا
الى وسائر ... العلامة ... ولا يخفى ... وقيل انه من لاه اي احتجب ... وقيل من اله
اذا تحير اي لان العقول تتحير في معرفته والارواح تسكن الى معرفته واما اصله فقيل لاه فادخلت
عليه الالف واللام للتعظيم لا للتعريف او اسماؤه تعالى معارف وقال سيبويه اصله الاه على وزن فعال حذفت
الهمزة وعوض منها حرف التعريف ولذلك قطعت الهمزة في النداء الا ان الله الرحمن الرحيم هما
مشتقان من الرحمة ... الرحيم ... لان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى ونقص ... وضده
واجب بان المراد ... اسم فاعل او صفة قال الامام الهمام جعفر بن محمد عليه السلام
الرحمن اسم خاص بصفة عامة والرحيم اسم عام بصفة خاصة ... ان لفظ الرحمن ... ثم واما صفته ... لان
رحمته تعم في هذه الدنيا ... لكل موجود ... الرحيم ... في دفع التعارض بين الحديثين
المرويين في الابتداء بالتسمية والتحميد وهو كل امر ذي بال لم يبتدأ فيه بسم الله فهو ابتر وفي اخرى بحمد الله
فهو ابتر وهو يحصل من وجوه احدها ان المراد بالابتداء في الثاني التحميد وهو ما يكون من حين الشروع
الى الاخذ في المقصود ولا ريب في الابتداء عليهما بهذا المعنى وبهذا يرجح تعلق الجار بما في اوائل التصانيف
بالابتداء ولان ... الظاهر الحديث ومعناه ... امتثالا للمعنى ... اي الابتداء
الحقيقي قيل الابتداء بالتسمية للتقدم وقيل بالحمد لان ابتداء الحقيقي يقتضي ... التقدم
والمقارنة وهي حاصلان في الابتداء بهما ... ان الباء فيها للملابسة والتقرب لا للاستعانة
والاستعانة ... لا بياء في الاستعانة وثانيها ان الباء فيها للملابسة والتقرب ...

ان ابتدأ بعين التقدير فحال في الغرب بد بانشئ اذا قدمته فلا تعارض في تقديرها وخامسها وهو التحقيق
مبني على ان المراد بالاسم ذكر ما يدل على الذات وبالحمد ما يدل على صفة الكمال وكل ما دل على اتصاف
الذات في الكمال يدل التزاما على الذات فيكون الابتداء بالحمد ايضا مشعرا بالابتداء بالاسم
لان العبارة ولفظ الاسم في بسم الله اسم اثر نسبة نبت بلفظ اسم المضاف لا انه يكن لا يحضر بل
بلفظ دال عليه في التبرك بجميع اسمائه والابتداء وسيلة الى ذكره تم على وجه يؤدي الى جعله مبتدأ
بالفعل نحو من نسبة ذكره في وجه اللطف بقول شيخنا الشهيد رحمه الله واضافة اسم الى نفسه دون باقي اسمائه
لانها معاني وصفات غير جيدة واعترض ايضا بان كلا من التسمية والتحميد افراد وبال ولابد لها من نفي
محمد نبي من نسبة اخرى وحمد والجواب ان المراد كل امر ذي بال بلا ملاحظة انه كذلك ويقصد
بالابتداء الجميل وسيلة الى ابتدار اخر تحقيق هذه الفقرة ينتظم ببيان امرين الاول منهما في معنى اللام
اعلم ان لام التعريف اذا دخلت على كلمة اسمية فاما ان يكون المقصود بها الاشارة الى نفس مفهوم
المسمى من حيث هو هو وذلك لام الجنس ويسمى لام الحقيقة ايضا او الاشارة الى المفهوم من حيث
تحققه في ضمن جميع الافراد وذلك لام الاستغراق او بعضها معينا وذلك لام العهد الخارجي او غير
معين وذلك لام العهد الذهني اذا عرفت هذا فاعلم انه قد وقع الخلاف في اللام الواقعة في الحمد
فذهب بعضهم الى انها للجنس لما علمت انها للتعريف ما دخلت عليه وهو لا يدل الا على
الحقيقة وذهب بعض اخر الى انها للاستغراق لانه المتبادر من مثل هذا المقام واما حمده فلا
فلا اعتداد به اولا انه راجع الى حمده فانه المختص على الاطلاق وعلى تقدير حمل اللام على الحقيقة
ادعى الزمخشري استفادة العموم من لام الجر اذ هو للاختصاص لان الاختصاص يستلزم جميع الافراد

على الذات دل
وايضا فان قلت الابتداء بالتسمية ليس ابتداء
قوله الحمد لله
الحقيقة

لكن الظا

لكن الظاهر ان مراده هو الاختصاص مجرد الربط فاذا قالوا المال لزيد فالمراد الربط بينهما من
جهة انه عنده اكثر مما عند غيره لكن التلازم من جهة ان قصر الحقيقة على شيء يوجب قصر افرادها عليه لا
توجد الا في ضمن افرادها فلو ثبت فرد منها لغيره كانت الحقيقة تكون فيه كما تكون في غيره فلم يصح الحكم باثبات
الحقيقة وذهب بعض اخر الى انها لام العهد الخارجي فالمراد الحمد الذي حمده به ملائكته واولياؤه او حمد به نفسه
وهذا يحتمل معان احدها وهو المروي انه لما خلق صوتا في عالم الملكوت فمجده به نفسه في كل جوانب
سماواته وثانيها ان المراد حمده الذي القاه على السنة العباد وثالثها وهو التحقيق ان المراد بالحمد ما دل
على اظهار صفات الكمال كما سيأتي ويكون بالقول وحينئذ بالفعل وهو اقوى من هذا القبيل حمده
تعالى نفسه وذلك انه تعالى حين بسط بساط الوجود على الممكنات التي لا تحصى ووضع موائد كرمه لا
تتناهى فقد كشف عن صفات كماله وسحائب جلاله واظهرها بدلالة قطعية تفصيلية غير متناهية
فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل على كمال قدرته القاهرة واستحكام حكمته الباهرة ولا يتصور في العبارات
مثل هذه الدلالات ومن ثم قال عليه السلام لا احصي ثناء عليك كما اثنيت انت على نفسك الثاني
في تعريف الحمد والمشهور في اللغة الثناء باللسان على الجميل الاختياري فكان اولاها ولعل انه قيد
اللسان والاختيار غير داخلين في مفهومه اما الاول فلا ظهر من شأنه على نفسه وقوله عز وعلا وان
من شيء الا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون واما الثاني فلوقوع الحمد على الملكات النفسانية من العلم والشجاعة
ونحوها مع انها ليست اختيارية واما ما اجابوا عنه فتكلف يستغنى عنه بل هو فعل يشعر بتعظيم
المنعم فيعم الموارد الثلاثة وحينئذ في الفارق بين حمد لغة واصطلاحا اذا عرفت هذا فاعلم ان
الحمد يحتمل معنيين مصدرا او بمعنى اسم الفاعل بمعنى ان جنس الحامدية او جميع افرادها الفائقة

يغني
قيد الحقيقة فانها مأخوذة في المفهوم الاصطلاحي

بفاعلها متعلق بوليه او بمعنى المفعول فعلى الاول حينئذ المحمودية او جميع افرادها قائم به والاولى انه مصدر
مبني للفاعل وفاعله هو الرب تعالى فمفاد الحمد يته تعالى مختص به لا يتاتى من غيره فيكون وصفا باظهار
العجز عن الحمد ماخوذ من قوله لا احصي ثناء عليك كما اثنيت على نفسك والولي بمعنى المتولي
والصاحب ولم يصرح بالاسم اما لادعاء الظهور او للاذن من قبيل تعليق الحكم بالوصف المشعر
بالعلية والصلوة على نبيه الصلوة من الله بمعنى الرحمة ان قيل الصلوة بمعنى الدعاء في اللغة وفي الاصطلاح بمعنى
الاركان فمن اين جاز ان يكون بمعنى الرحمة قلت اطلاق مثل هذه الاسماء عليه تعالى باعتبار
غاياتها فان غاية الدعاء الرحمة وكذا اطلاق الرحمن الرحيم عليه تعالى ولذلك قسم اهل الوفاق يجوزونه
فخذ الغايات واحذف المبادي والنبي فعيل اما بمعنى مفعل كبديع بمعنى مبدع من انبا بمعنى
اخبر لانه مخبر عن ربه وانكار صاحب الكشاف واعرابه مكابرة صريحة لوروده في الكلام
الفصيح وقد اطلنا الكلام فيه في تعليقنا على تفسير القاضي واما بمعنى مفعول من النبوة بمعنى الارتفاع
سمي به لرفع الله شأنه على سائر المخلوقات وقيل ماخوذ من النبي وهو الطريق لانه عليه الطريق يفضي الحق الذي
بها الى الله تعالى وعلى آله اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في ان الفه منقلبة عن ها او واو قال
بالاول سيبويه وقال بالثاني الكسائي ويظهر اثر الخلاف في التصغير ثم اعلم انه قد اختلف في الآل
فقال الشافعي هم الذين حرم عليهم الصدقة من بني هاشم والمطلب بن عبد مناف لانهم اهله
وآل امر نبيهم اليه وعند الامامية ان آله عليه السلام هم الذين يؤلون اليه صورة ومعنى اعني
ذوي الحظ الاوفر وهم اهل العبا وباقي الائمة ووافقهم على هذا الامام الرازي في تفسيره الكبير
قال الفاضل المحشي ادخال على على الآل عند المنصفين ونقلوا في ذلك حديثا والزم اهل السنة مع شيعته

ذكرها

ذكرها رفقا عليهم فانها موجودة في الاحاديث الصحيحة فالظاهر ان ما نقلوه موضوع للمنع واما قول
اما الحديث الذي اشار اليه فهو قوله عليه السلام من فصل بيني وبين آلي بعلي فقد جفاني واما نسبته
الى الشيعة فان اراد به الامامية فهو كذب عليهم لعدم وروده في اخبارهم ووجود ائمتهم عليهم السلام
الفصل فان اراد غيرهم من الفرق فالحمل على ما في الاخبار اولى بلا تعنيف الى شيخنا البهائي
انه رآه مكتوبا عليه فائدة فتعلق بهذا التعصب لم يتوجه لما قدماه الاصحاب وهو ان التصلية
عليه ومع آله لا خلاف في انها تعود بالنفع عليه واما عودها بالنفع عليهم ففيه خلاف فالاكثر على عدمه
قالوا ان الله تعالى تفضل عليهم بما لا مزيد عليه والذي يظهر من تتبع الاخبار واختاره استادنا العلامة
عودها بالنفع عليهم لان المادة قابلة والفياض كريم ويؤيده ما ورد في بعض الاخبار من ان حوادث
الايام التي يتعلمها الامام المعصوم يعرض عليها اولا على الرسول صلعم ثم على الباقي الائمة حتى ينتهي
الى ذلك الامام وعلى هذا فيجوز ان لا يكون علم آخر يا علمكم اولنا وآخرنا كما قال ابدا لم يكن
حاصلا قبل اما لعن اعدائهم فلا خلاف في عود النفع علينا لكن وقع الخلاف في زيادة عذابهم بسببه
فالاكثر على عدمه والتقرب به واختار استادنا العلامة زيادة عقابهم لكن التعجب فيما يرد بها
عذرا فيما فوجا من ان اللعن فعل اللاعن وفعل الله تعالى كيف يناف به اولنا فائدة لتراكمه العدل العادل
وتقرير الجواب عنه من وجوه احدها انه تعالى لما قرر الاحكام فرتب عليها جزاء الفعل او تركه وآثارا
لعن اللاعنين واستماعهم كلهم من اجزاء ذلك الفعل فقد اعرض نفسه لعقابين معتمدا
فلا ظلم ثانيها ان هذا العقاب من قبيل المقاصة لكن ثالثها ان اعدائهم حيث شنعوا بهم من مراتبهم واستنزلوا
فاوقعوا فتنة الجهل والاختلاج والارزاق الخفية والمعنوية فهم قد غضبوا امر كل لاعن فعقاب باره

فانه ان كان محبا لهم اذا سمع ما صنع اعدائهم تألم واحترق قلبه حزنا فذلك العذاب بازاء هذا الفاتر
والالم والصحابة جمع صاحب بمعنى الصحابي وقيل انه علم لا يجمع على افعال بل انما جمع صحب بسكون الحاء
كنهر وانهار والصحب جمع صاحب كخبر اي ككفر وكفار تخفيف صاحب وقد اختلف في المشهور بين العامة ان الصحابي كل
مسلم رأى الرسول صلعم وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه وكان اهل الرواية بعشرة وعاشرة مائة الف واربعة عشر
الفا المشار بين عادة الى المتقدمين ما خلا قصدهم المجاريين على طريقته فخرج من ارتجالي لان مذهب متفعان كاسما
اشتهر من الشمس في رابعة النهار **اما بعد فهذه** فان سيبويه اصلها مهما يكن من شيء فقائم مقامه مهما يكن من شيء فرتبها ثم
واللازم وان مراد سيبويه بيان المعنى البحت لان اما تفصيله لزوم ما بعد فاتها لما قبلها لانه كان في الاصل كذلك
كما فهم الاول **وبعد** كلمة تسمى فصل الخطاب لفصلها بين ما مضى من الكلام وما سيأتي واول من تكلم بها قيل
داود على نبينا وعليه السلام لقوله تعالى واتيناه الحكمة وفصل الخطاب وقيل عليه السلام في بعض رسائله لمعاوية وقيل
قس بن ساعدة الايادي حكيم العرب ثم لما حذف المضاف اليه منها ههنا لفظا ونوى معنى بنيت على الضم
بحيث لما فاتها من المضاف اليه والمشار اليه المدلول عليها بالالفاظ او الالفاظ الدال عليها المرتبة في الذهن سواء
كان وضع الديباجة قبل التصنيف ام بعده وكانه نزل المعقول منزلة المحسوس فاستعمل فيه ما هو من
خواصه وافيه اي نافعة فيما وصفت له من حل المشكلات **قوله** الكافية التاء اما للتانيث او للنقل من
الوصفية الى الاسمية فان المعنى المنقول اليه فرع معنى المنقول كما ان المؤنث فرع المذكر فلما اشتركا في الفرعية
جعلت التاء علامة المؤنث **قوله** العلامة صفة للكافية بتقدير الكافية او حال منها على التقية كقوله تعالى
واتبعوا ملة ابراهيم حنيفا والتاء فيها للمبالغة وحقيقتها التانيث لان هذا الواحد صفة كانه جماعة فلهذا
لم يطلق عليه تعالى هذا اللفظ وان اتصف بكله ولا يليق هذا الاسم حقيقة الا لعالم جميع العلوم النقلية

والعقلية

والعقلية كالعلامة المحلى والتبريزي وقد قيل ان الحاجبي لم يجمع الا العلوم النقلية فوصفه به مبالغة **قوله** اشتهر
بكسر الهاء وقد جوز فتحها على ان اشتهر جاء متعديا ولازما **قوله** المشارق والمغارب جمع كما نبه على
جميع الارض ووجه الجمعية اما باعتبار ان الشمس من اليوم الاول الى اول الجدي في كل يوم تطلع
في شكل نابه وانتقال ومراتب ثم تتحول الى المطالع وكذا الحال في المغارب واما قوله رب المشرقين
ورب المغربين فباعتبار مشرق الذهاب والعود وكذا الحال في المغرب واما باعتبار ان المراد منها
البلاد التي في جانب المشرق والمغرب فكانه يسمى كل البلد طرف وهذا هو الانسب بالمقام و
تحييد ان يكون الجمعية مبنية على كروية الارض فانها في كل ساعة تشرق على جانبه وتغرب على اخرى
قوله الشيخ ابن الحاجب اسمه عثمان ولقبه لان جده كان حاجبا من حجاب الخليفة والشيخ
في اللغة من يطعن له خمسون او احد وخمسون سنة الى آخر العمر او الى الثمانين وقد نقل الى فضل تشابها
فالوصف به للتعظيم **قوله** تغمده الله برحمته يعني ستره الله ما كان منه بغفرانه اللائق بجنابه **قوله**
بحبوحة جنانه البحبوحة بضم البائين وسط الشيء والجنان بكسر الجيم يعني جعل الله خيار الجنان سكنا له
لما اشتهر بين من ان خير الامور اوسطها **قوله** في سلك التقرير وسط التحرير النظم الجمع جمعه فوائده بالدرر
وجعلها نظيرها والسلك خيط اللآلي واللؤلؤ والاضافة ههنا مثلها في لجين الماء ومعناه في جمعت الفوائد
في التقرير كالخيط فكما ان الخيط يحفظ ما فيه من اللآلي كذلك التقرير لان معناه جعل كل شيء في مقره
ومكانه والسمط الخيط الذي فيه الجواهر والتحرير تحرير الكلام من الحشو والزوائد والاضافة مثلها سابقا ولما كان
التحرير بعد النظم في سلك التقرير شبه التحرير بالسمط الذي هو الخيط على اللآلي **قوله** الموشح الموشح عند اهل
الكمال تكون بالكمال لكن الظاهر انه قصد المجد المشرفة **قوله** ضياء الدين يوسف كونه ضياء الدين

الابيات الثلاثة الربع الحسن ابلغ في المدح ذكره فاضل التقرير والاضافة لامية اي بمعنى اللام

موقع المدح هو الحمد ويعرف به حسن من الابعاد هو الحزن فيوصف المعموم كما جرى عليه سيبويه اولا **قوله** من سوقات

التلهف والتأسف بزيادة حمل اللفظ الى زيادة معناه اذ انهما يعني الحزن وجمع المترادفات في الخطب ربما زينت حسنا

وفرق بعضهم بين التلهف والحزن على ما فات والاسف مطلق الحزن وقال الجوهري الاسف اشد من الحزن والتلهف الحزن

قوله الصيانة من عادتهم اذا نسبوا الى المركب الاضافي نسبوا الى الجزء المقصود منه فرب نسبة الى الزبير المقصود من الجزء

الثاني وههنا المقصود هو الجزء الاول لان المطلم كونه من ابن حنيفة امور مشهورة **قوله** كالعذر الغائب اخا في بعكاف

النسبة لان العذر الغائب حقيقة ما تقدم في القصور فما مرنا الموجود ومنها والذين منقدم في الوجود لكن لما كان

ما بعد ذكره صار كالعذر وهي عبارة عن نقله جميع المصلين لتمام الكتاب وقيل نواب الاولى **قوله** وما

توفيقي الا بالله فاعل التوفيق هو الله وتخيير الفعل بنسبة الفعل الى الفاعل باعتبار انه نسبة الى الآخر

نكون من الصواب وفيه الكف في تقدير مضاف فان ما يكوني موفقا الا بمعونته وتوفيقه **قوله**

وهو حسبي ونعم الوكيل عطف مقصود يعني حجة ليصح محل ونعم الوكيل جملة انشاء المدح اي الذي تعلقه الصفة فان

قولك نعم الرجل زيد عالم كان معنى المدح على جميع صفاته ولما في الحكم وقيل القول انه مدح فالمعنى

حيث علق الحكم على الوصف المشعر بالعلية وهي اما معطوفة على الجملة الخبرية والمخصوص بالمدح محذوف اي الله

لدلالة الضمير السابق عليه وعطف الانشاء على الاخبار معيب عندهم الا ان يقال الجملة السابقة لفظا

وانشاء معنى كانه قال الله كفى حسبي او كافي او عطف على خبرها بتقدير ثابتا وكافيا بالجملة الفعلية اي بجملة

نعم الوكيل على المفرد وهو غير مستحسن والمخصوص بالمدح هو الضمير السابق اي وهو نعم الوكيل فهي جملة

خبرية فيها جملة انشائية وهو ايضا معيب عندهم فيقدر الجزء مقول وجوز بعضهم كون الواو للابتداء والجملة

الجملة اعتراضية بناء على جواز وقوعها آخر الكلام اذا عرفت هذا فاعلم ان ما عابوه من العطف مع المخالفة غير معيب

لوروده في الكلام الفصيح اما حكاية العطف فورد في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية كقوله تعالى وبشر الذين

آمنوا في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف نقله ابن هشام عن ابي عصفور قال

ابو حيان واجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبر المحذوف واوضح منه قوله تعالى

قوله انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر وقوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وقول

الشاعر وان شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول وقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم

وقوع الانشاء خبرا فيدل عليه قوله بل انتم لا مرحبا بكم اي بل انتم مقول في حقكم لا مرحبا بكم هذا او تقدير

القول في جميع ذلك تعسف وسيتحقق هذه المسئلة في الامر بعد عليه انشاء الله تعالى في موضع يناسبه والواو زائدة

للابتداء وكما جعل الجملة اعتراضية بناء على جواز وقوعها آخر الكلام كما وجب اليه بعض علماء البيان

هذا واعلم ان ما عابوه من العطف غير معيب لوروده في الكلام الفصيح اما حكاية العطف فورد

في الآيات **قوله** اعلم ان الشيخ اشار بهذا الكلام الى دفع اعتراضين احدهما ان المصنف خالف السلف

فان عادتهم حيث تقدير التصانيف بالتحميد فاصل دفعه انه خطبة وتخييل ان الكتاب هذا

من حيث انه مصنف لا من حيث انه مشتمل على المسائل ليس كتب السلف الثاني مخالفة حديث

والاشارة الى الجواب بقوله ولا يلزم الخ وحاصله ان امتثال الحديث يحصل اما لكونه بالحمد في الدفاتر او بصورته

في الخواطر فهو امتثال بالثاني كما في سائر خطاب الكتاب هذا واعلم ان بعض الشراح بين الابتداء بالتسمية

والتحميد تكلف في هذا المقام فارجع فيه الى الجملة بما ضمن التسبب الا ان يكون المراد بالابتداء بهما ان يكونا مستقلين

بنفسها واجاب الفاضل السيد عن الاعتراض الثاني بان كتابه ليس ذا بال حتى يكون تركه اقطع وهو

فانكح فتاتهم اي هذه خولان

حمل على ان المراد بذي بال الامر الذي يهتم بشانه ويعتنى بمكانه كما ذكرت النعت بعظمة وجلاله وتحتمل ان المراد من
هذا الوصف التعظيم على تنزيله بتقدير مضاف فالمراد من الامر امر ذي بال اي خطر بال جليلا كان ام حقيرا اذا قام
الاحتمال بطل الاستدلال وان سلم فالمراد انه ذو بال في الواقع وفي نفس الامر في نظر المؤلف فترك التحميد ح وترك
الصلوة والصوم ويحتمل انه ليس في عداد العقلاء المكلفين قوله وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا
الكتاب عن احوالهما فمن لم يعرف فكيف يبحث عن اثبات الاحوال لهما ونفيها ولا اقسامهما الراجعة
اليهما اما اثبات الاحوال فمثل الكلمة كما يقال الكلمة ما دلت على معنى في نفسها واما اثبات الاقسام فكما يقال
الكلام اما مركب من اسمين او فعل واسم وبالجملة فتعريف الموضوع صادق عليهما لان موضوع العلم ما يبحث
في ذلك العلم عن احواله واحوال اقسامه فلانه رد على من قال موضوعه اما الكلمة والبحث عن الكلام راجع
اليها او الكلام والبحث عن الكلمة راجع وذلك لان هذا العلم يبحث عن احوالهما كما عرفت فمن لم يعرف اماما فرد
من التعريف او المعرفة ويجوز ان يكون الغرض من تعريفهما تمييز هذا العلم عن غيره لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات
هذا واعلم انه قد جرت عادة المصنفين ان يذكروا في اوائل كتبهم تعريف علم النحو ليكون الطالب على بصيرة في
طلبه ويذكروا الغرض المقصود منه ليزيد رغبة الطالب اما تعريفه فهو علم يبحث فيه عن احوال الكلمة التي هي اعراب
وبناء اما الغرض فصون اللسان عن الخطاء في المقال والمصنف لم يتعرض لهما روما للاختصار وما اعتذر في تحصيل
البصيرة وما لا يوجب الرغبة بل غاية امره ان يعسر العلم على حفظ ما في الكتاب فبعد بل علة مثقلة عليه
فان من يوجد فيه الكون له المطالب ويترتب عليه المآرب وتنبيه الغايات ليخرج من حالة الضجر
الى الرغبة هذا واعلم ان تقسيمهما من تتمة تعريفهما فلا يرد ما اورد بانه ما علل الا تعريفهما دون اقسامهما
فتامل في بيان واضع هذا العلم قال ابو القاسم الزجاج في اماليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري

قال حدثنا

قال حدثنا ابو حاتم السجستاني قال حدثنا يعقوب بن اسحق الحضرمي قال مسلم الباهلي قال حدثنا ابي عن
جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على علي بن ابي طالب ع فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكرت يا امير
المؤمنين قال سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اضع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا
احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلاث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله
اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبا عن المسمى والفعل ما انبئ عن حركة المسمى والحرف ما انبا عن معنى ليس باسم
ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلاثة ظاهر ومضمر وشيء
ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء و
عرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم
تركتها فقلت لم احسبها منها فقال بلى هي منها فزدها فيها انتهى كلام الامالي واما ما نقله دويت وكتب
الفاضل الحمزوي باجازة من العالم المحقق السيد هاشم الاحسائي دواضع النحو فقد وقع في الرواية اتفق
العلماء على انه ابو الاسود الدؤلي باذن امير المؤمنين ع كما اتفقوا على ان من وضع الصرف معاذ بن
مسلم الهراء والسبب في ذلك الوضع انه لما سمع رجلا يقرا ان الله بريء من المشركين ورسوله بجر اللام
جاء الى علي ع فقص عليه فقال هذا من مخالطة العرب بالعجم ثم قال الفاعل مرفوع وما سواه ملحق به
والمفعول منصوب وما سواه ملحق به والمضاف اليه مجرور وما سواه ملحق به فقال له انح الي فلهذا اطلق
هذا الاسم لهذا العلم نحو تبركا وتيمنا بلفظه انتهى وهذا الانبا في ما نقلناه من الامالي بل يؤكده وذكر بعض
المتاخرين لجر رسوله على ان يكون الواو للقسم قوله لكون افرادهما جزء من افراده وخصوصهما جزء من
مفهومه هذا وجه التقديم الكلمة على الكلام اما الاول فلان زيدا جزء من زيد قائم واما الثاني

فلان مفهوم الكلمة ما سيتلى عليك من قوله الكلمة لفظ الخ وقد يكون في مفهوم الكلام الذي هو في قوله
ما تركب من الكلمتين بالاسناد والكلمتين اللتين كل واحد منهما كلمة المراد بها المفهوم ان قيل كيف المقصد
بان الوجه في تعريف تقديم الكلمة على تعريف الكلام فبانه بان افرادها جزء من افراده لا يدل عليه بل يدل
على تقديم تقسيمها الى افرادها على تقسيمه الى افراده كما ذهب اليه الفاضل المحشي وجماعة من اصحاب اللف و
النشر المشوش منشاء لا عليه بان تقديم الافراد لا يستلزم تقديم المفهوم الا ترى ان افراد المفرد جزء من
افراد المركب واهل الميزان قدموا تعريف المركب على المفرد باستلزام تقديم الافراد على الافراد تقديم
المفهوم على المفهوم ظاهر من حيث انهما متلازمان فما يدل على تقديم احدهما يدل على تقديم الآخر
واما تقديم مفهوم المركب على المفرد فالعارض حيث ان مفهوم الاول وجودي ومفهوم الثاني عدمي
ومعرفة الاعدام موقوفة على معرفة ملكاتها قوله قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بسكون اللام
وهو الجرح آه الاشتقاق على ثلثة اقسام صغير وكبير واكبر فالصغير ان يكون المشتق والمشتق منه متناسب
في الحروف والترتيب كضرب من الضرب والكبير ان يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب
كجبذ من الجذب يسمى به لان معرفة كون احدهما مشتق والمشتق منه لا يعرف الا بعد تامل كثير للاعدام
المناسبة في الترتيب والاكبر ان يكون بينهما تناسب في المخرج كنعق من النهق يسمى به لان
معرفة الاشتقاق فيها يحتاج الى مزيد تامل وسيظهر الكبير في الاكبر تبعا للامام الرازي وجعل الاشتقاق قسمين
اصغر واكبر ولا مشاحة في الاصطلاح هذا واعلم ان المشهور عن الاطلاق بلا قيد وقرينة هو القسم
الثاني كما عرفه ارباب الصناعة بان يكون اللفظين تناسبا في احد المدلولات الثلاث
مع اتحاد الاصلية او وجود اكثرها مع المناسبة في الباقي واراد وامالمدلولات الثلاث المعنى

المطابقي

المطابقي والتضمني والالتزامي فالمناسبة الاولى كما بين المصادر المزيدة المأخوذة من مصادر
المجرد كالاستخراج والخروج والثانية والثالثة كما بين ضرب ومصدره فانه بالنسبة الى مدلوله التضمني
اعني الحدث وفي المدلول الالتزامي اعني الوجع والمكان واضرابهما واعلم ان نسبته الى القبيل [illegible]
تز بينه وذلك لان المناسبة بينهما ليس الا باعتبار التاثير المخصوص الذي هو لازم معنى الجرح
وهو التاثير الذي يصحبه الالم وهو ليس مدلولا مطابقيا للمشتق ولا تضمنيا وهو ظاهر ولا التزاميا ايضا حيث
لا يفهم منه عرفا من اللفظ بل هو حاصل من معنى بعض افرادها وهذه مناسبة بعيدة والجرح بفتح الجيم
مصدر جرح يجرح بفتح الجيم واما الجرح بالضم فهو اسم بمعنى الجراحة قوله وقد عبر بعض الشعراء المتقدمين
انشاد الشعر ان العلاقة بين المشتق والمشتق منه معتبرة حتى انهم اطلقوا الجرح على الكلم قال الشارح فانه
امير المؤمنين علي ابن ابي طالب عم ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض ان يعبر بعض الشعراء
انتهى واقول ان تصنيف الديوان المنسوب الى امير المؤمنين علي ابن ابي طالب عليه السلام فلم اجده لكن
حقيقة معناه على طبقة شاهدان عدلان على صدوره من ذلك الامام الاشرف الاعظم الاكمل
اما نقلا كما هو ادنى افضلية الشعر كما في كثير من حكمه والواردة بانه لم يتكلم بالشعر لعلو مرتبة الشعر
مردود اما الاول فلانه عليه السلام تمثل باشعار العرب كثيرا من ضبط البلغة واما ثانيا فلانه كان نقصا
بالنسبة الى مقامه الشريف ولكنه كمال في نفسه ولو وردت هذه الحكمة لكنت رد في اطواره عن المعاشرات
والمحاورات التي هي حالات في حد نفسها نقص بالنسبة اليه عم واما الثالث فقد قال السكاكي الكلام الموزون
والمسجع مثل الشعر لا يسمى شعرا في حقيقته فانه ان الشعر ولعل فصاحته وبلاغته عم ادت الى ما تراه
شعرا وهو غير مقصود له وقد رايت مثل هذا ما شرح معنى اللبيب منقولا عن النحو قوله والكلم بكسر اللام

جنس لا جمع كتمر وتمرة اعلم ان في هذه المسألة مذاهب ثلاثة احدها انه اسم جنس واليه ذهب الجمهور
ثانيها انه جمع واليه ذهب صاحب الكشاف وصاحب اللباب ثالثها انه جمع نقله الازهري في التصريح عن بعضهم وتحقيق
الحق يتوقف على بيان حقيقة والفرق بين هذه الثلاثة فلا بأس ان نحققه فنقول الجمع هو ما دل على كل الاسم ٣
واحد من آحاد الافراد بالتنصيص كقوم ورهط فانه موضوع للمجموع دلالته على كل واحد من قبيل دلالة
المركب على كل واحد من اجزائه واما اسم جنس فهو على قسمين اسم جنس افرادي واسم جنس جمعي
فالاول ما وضع لحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية ويصدق على القليل والكثير كالسمن والعسل والثاني ما وضع
للحقيقة ولكن باعتبار وجودها في اكثر من فردين كالكلم ولا يلزم من انتفائه انتفاء الواحد والاثنين اذا عرفت
ما تلونا عليك ظهر لك ان كلم انه اسم جنس جمعي هذا واجاب عنه بعض الافاضل بطريق آخر حيث قال وقد يكون
بعض اسماء الاجناس مما اشتهر فيه معنى الجمع فلا يراد ليطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع
كلفظة الكلم انتهى وفيه ان مثل لفظ حمام وافرادها على انه اسم جنس من قبيل الثاني فما استشكله بعض طلاب
الحق فقيل الحمامة الواحدة بكفارة فقيل الثلث فصاعدا اجيب ان الوارد في الحمام غير مشكل فان كان
الحمام اسم جنس فحكم الواحدة حكم الثلث وان كان جمعا فلا يلحق الواحدة بالثلاث وقد عرفت الحال قوله
اليه يصعد الكلم الطيب فلو كان الكلم جمعا لوجب تأنيث الصفة لان الجمع بمعنى الجماعة فاذا قلت جاءني رجال
ثلاثة فكأنك قلت جاءني جماعة ومما يبنى جمعه ايضا كونه على وزن لم تبن عليه الجموع وتصغيره على كليم وهذا
الوزن مختص بالمفرد قوله حيث لا يقع الا على الثلاث لو تم هذا الدليل لدل على ان مثل القوم والرهط و
اخواتهما مما يدل على الثلث فصاعدا جمع ولم يقل به عاقل فضلا عن فاضل قوله والكلم الطيب تأويل
بعض الكلم اما ان يقال اطلق الكلم واراد به بعضه او يكون لفظ البعض مقدرا عليه فيكون الصفة

كاشفة.

كاشفة منبهة في قولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله وهو بعيد من آداب اهل اللغة فههنا قد قال المحشي ورد
منه هو الجنس بان يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمعية لو دخلت نفي ويجب
انا اقول م ان يكون معنى الجمعية ههنا متروكة ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلم الطيبة الواحدة ما لم تصعد جماعة انتهى كلامه وفيه
ان الذي بمعنى الجماعة له جهتان جهة باعتبار لفظه لفظ الجمع اي لفظه وجهة باعتبار معناه اي ان المراد به جماعة جماعة ولذا استغراق
ما دخلت عليه اللام جمعيته معناه فصار الملحوظ به كل فرد فرد بعد ان كان كل جماعة جماعة واما جمعيته لفظا فتدور على الوزان
الجمع فهي باقية لم يعتبرها موارد التوابع كالوصف والبدل واخواتهما ان تستعمل اللام من حيث اللفظ فلو كان لفظ
الكلم جمعا والحال انه لم يعتبر لوجب جمع الصفة ولو كان الحمل على ما قال لوجب ان يقال جاءني الرجال العالم
هذا مع ان كل فرد من الافراد لو نظر الى مثله يكون يكون فاداة الاستغراق لم تنظر بهذا الاعتبار بل اعتبار
الكل كما صرح به المحقق التفتازاني والسيد ركن الدين واضرابهما من المحققين قوله واللام فيها للجنس اي الحقيقة
لان التعريف انما يكون لبيان الحقائق والماهيات لانها معلومة حال التعريف لو حدها للافراد لانها غير معلومة
لعدم تناهيها فتأمل قوله والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما الواحدة على ثلاثة اقسام احدها وحدة الجنس كوحدة التمر
ثانيها الفرد وتسمى وحدة الشخص كوحدة ولا ينافيها بين الجنس والوحدة لو نوقش كل واحد منها صفة للاخر كما يقال
الحيوان واحد والواحد حيوان وانما ينافيهما الثالث حيث هو موضوع الجنس بانها وان كانت جزئية
فيما صدقت عليه الان لكنها معهودة لما عرفت قوله هذه الواحدة الى آخره الاولى ويمكن الجواب بالتزام
تجرد التاء عن معنى الوحدة لانها ليست بتفرقة كما توهم الفاضل الهندي كيف لا ولو كانت لكانت لم يصح
كلمتان وتمرتان والاقتضاء التثنية التعدد واقتضاء التاء الوحدة ويؤيده قوله فيما بعد ولم يقل بلفظة
لانه لم يقصد الوحدة هذا وظني ان ما ذكرنا في مقام الجواب تكلف مستغنى عنه لان المفهوم من الكلمة

هو واحد حقيقة والتعدد في افراده في الحكم وثانيا الوحدة مطابق **قوله** ويكني على العهد الخارجي اه
لان للكلمة افرادا وحقايق احدها الكلمة اللغوية والثاني في المنطق والثالث الكلمة النحوية الى غير ذلك من افراد
المتكثرة بحيث تكثر الاصطلاحات وارباب كل صناعة انما يعبرون ما يعتد به ونصدره بلفظ الامكان يشير
الى ان فيه ضعفا وبينه الفاضل المحشي بوجهين احدهما ان اللام الداخلة على الموصوفات لغير الجنس خروج
عن جادة ثانيهما ان اللام العهدي يكون الاشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة المجازية على السنة
النحاة قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها واقول الظاهر انه فهم من قولهم لام الجنس الذي اصطلحوا عليه
المنطقيون وليس كذلك واما المراد الحقيقة الاعم من الجنس وغيره الا ترى انهم حيث قالوا الان
كلي مقول على كثيرين اه جعلوا اللام في الانسان للجنس والحقيقة والجنس هنا ولما كانت الكلمة مختلفة الحقايق
كما سمعت عرف الحقيقة المصطلح عليها في هذه الصناعة فكانه قال من تلك الحقيقة المعروفة بين ارباب
الصناعة هي لفظ اه فلام العهد هنا لا يخرج عن لام الحقيقة بل باعتبار ان الحقيقة الخاصة فرد من افراد مطلق
الحقيقة نعم لو كان المعهود فردا من الحقيقة لاتجه ما قال فهذا جواب لدليله الاول وبعينه جواب عن دليله
الثاني فان قوله الكلمة مجازية على السنة النحاة اه ممنوع لما عرفت من ان المعهود جنسا وحقيقة من حقايق
مفهوم الكلمة فتامل فانه هذا التحقيق فانه ربما تراك ان تلك ظاهر منافاته لاصطلاح اهل العربية وليس كذلك
عن حمله ما قصدوه فان قلت ما وجه الضعف المشار اليه بالامكان قلت تطويل المسافة وارتكاب ما لا حاجة
اليه اذ التوضيح يتم بتلك الحصر من حيث انها حقيقة كلية مع قطع النظر عن كونها حقيقة من مطلق الكلام ارتكاب
ما لا يحتاج اليه بل مقام التعريف يا باه فلنحمل انذار الحقيقة من حيث اي هي واما حمل الكلام على العهد الذي يوجب
جعله الحقيقة محدودا الان بعين التعيين بعرفية المقام **قوله** اللفظ في اللغة الرمي اللفظي [illegible] على

بمعنى انه

الفم

بمعنى انه هذا احدها الرمي المطلق ثانيها الرمي من الفم ثالثها النطق وهذا الطبق للمحشي على ان الشارح قصد المعنى
الاول حيث اطلق الرمي او لانه الظن ثانيها بقوله ثم تلا به يوهم ان المراد به الرمي من الفم ح على زعمه وقول من — ربنهما
كان ظاهر الحال كما قال الا انه عند المحققين قصد المعنى الثاني وانما قلت ذلك لوجهين احدهما تخصيصه الاكل الاول
بعض لوازم الفم والا لما ناسب لفظت الجوزة ثانيهما ان ترتيب اللفظ على الاكل اعدل شاهد على تقدم الاكل عليه
فاللفظ ح لا يتصور الا من الفم فقول المحشي يقال لفظت النواة اذا رمى النواة لا من الفم بل اخرجت من التمر بل
ما ادخلها في الفم غير معقول لان المناسب ح ان يقول لفظت النواة او يقول هذا وترتب عليه الكلمة
الثمرة مع ان المعنى الثاني انسب بالمعنى الاصطلاحي والمعنى الثالث وان كان اشد انطباقا الا انه لما كان
متعديا بحرف الجر لم يناسب للمعنى الاصطلاحي الملفوظ به ولكونه اخص من معنى العربية لان اللفظ الاصطلاحي
تناول الالفاظ المحكية التي لم ينطق بها وهي فاسد فيهم النقل من الاعم الى الاخص هذا وقد قال المحشي الارتكاب
ان اللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول
فعلى هذا لا يكون فيه نقل عن عرف اللغة الا ان يقال انه في عرف اللغة بمعنى الملفوظ وفي هذا العرف نقيضا وله الحكمي — به حقيقة م
قوله ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق والى ما تلفظ به الانسان ع
فعلى الاول يكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب فان رمي الحروف من مخارجها سبب للتكلم باللفظ
هاوعلى الثاني من قبيل تسمية الخاص باسم العام فان الملفوظ بمعنى الرمي مطلق جردها وغيرها وهذا
بالمعنى الاصطلاحي حيث ان المفعول وارد وله المحقق الشريف على هذا التعريف دورا بان معرفة المتلفظ — كليهما بمعنى
الماخوذة في تعريفه موقوفة على معرفة اللفظ المعرف والجواب ان المتلفظ به بمعنى ما ينطق فرد واحد المعاني
اللغوية والمعرف **قوله** هو اللفظ الاصطلاحي واعلم انه قد اضطرب كلام شراح هذا الكتاب في الحركات

والحروف الاعرابية بانها ان كانت كلمات يلزم ان يكون زيد في جاءني زيد مركبا فلم يكن اسما
مفردا لانه من اقسام الكلمة وان لم تكن كلمات لم يكن حد الكلمة مانعا فذهب بعضهم الى انها كلمات فالمركب
من الاسم والحركة لفظ مركب عندهم والمعرب هو الاسم المعروض لتلك الحركة وبعضهم الى انها
ليست بكلمات واخرجها عن التعريف بان المراد من اللفظ ما يتلفظ به اصالة وهذا الجواب مع عدم
غير مخرج لحروف الاعراب بل هو مخرج للضماير وانسب بها ولكن انها ليست بكلمات في الاصطلاح لكنها خارجة
بقيد الوضع فان المراد به ان يكون الكلمة موضوعة برأسها لا في ضمن كلمة اخرى كدلالة الف الفاعلة على المفاعلة
قوله مهملا كان او موضوعا قال في حاشيته وانما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عباراتهم المشهورة تنبيها
على ان مرادهم هنا بالمستعمل هو الموضوع ولا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع قبل لعله
ان يستعمل انتهى وقدم المهمل مع كون الموضوع اشرف منه لان الاصل في كل حالة الاهمال والوضع
طار عليها قوله كزيد وضرب ولم يمثل للحرف اكتفاء بالكاف والواو قوله اذ ليس من مقولة الحرف
والصوت اصلا وهذا تزييف لصغرى منطوية من الشكل الثاني ترتيبه ان كل لفظ حقيقي فهو من مقولة الحرف والصوت
ولا شيء من المنوي بلفظ حقيقي وهو المطلوب قال المحشي ولا ادري انه من اي مقولة ولم يعلم انه من مقولة الراجع اليه
فان كان راجعا الى الواجب فهو واجب وان كان راجعا الى الجسم فهو من مقولته وان كان راجعا
الى الصوت فهو من مقولته ففي المثال المذكور هو من مقولة الجوهر لرجوعه الى زيد فيعلم انه ليس من مقولة الحرف
والصوت على ما ينبغي قوله ولم يوضع له لفظ بل لما كان عمدة الكلام اكتفى عنه فيما عبر بلفظ عن اعتبار
اللفظ وما قيل من ان الضمير اذا كان راجعا الى زيد يكون الفاعل المعقول هو زيد ولا يخفى ما فيه قوله وانما عبروا
عنه باستعارة دفع لما يتوهم من انه لما عبر عنه بهذه الضماير كانت موضوعة له فبين ان التعبير

مقولة الحرف والصوت فلا شيء من المنوي اللفظ الحقيقي بمنوي وبعكس الكبرى من المنوي ح

على طريق

على طريق الاستعارة قوله واجروا عليه احكام اللفظ اي الحقيقي لكونه محكوما عليه كضرب ونحوهما كقوله تعالى
اسكن انت وزوجك الجنة معطوفا عليه الى غير ذلك من الاحكام فلما اجري احكام اللفظ الحقيقي
عليه سمي لفظا حكميا قوله والمحذوف لفظ حقيقة اما ان يكون الكلام من مقام التحقيق وبيان ان المحذوف
من اي القسمين واما اشارة الى رد ما ذهب اليه المص في الايضاح من ان المستتر هو المحذوف لكن يعبر عن
المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل وبيان الرد ان المستتر لفظ حكمي
فلو كان محذوفا لكان لفظا حقيقة فلا يكون اللفظ الحكمي شاملا له قوله لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان
قيد بها للتحقيق لا للتقليل لظهوره في بعض الاحيان لان الحذف وان كان جائزا فالتلفظ به ظاهر وان كان
واجبا فالمحذوف حينئذ يمكن التلفظ به وان كان غير محتاج اليه او انه يتلفظ به حال اختلاف احد شرايط الوجوب
كان لا يقوم مقامه غيره وان تنفى القرينة الدالة عليه وفي هذا الكلام رد على الفاضل الهندي حيث قال
والمحذوف لفظ حقيقة لصدق ماهية اللفظ عليه لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان وصدق الماهية يستلزم
الوجود فالمحذوف لا نبا فيه فهو قد حمل اللفظ على ما من شانه ان يتلفظ به الانسان وظن انه تعليل تخص
الانطباق عليه قوله وكلمات الله داخلة فيه لانه لما اعتبر الانسان في تعريف اللفظ ورد عليه كلمات الله
كلمات والجن والملائكة فان المتلفظ بها كل واحد منهم وحاصل الجواب ان الانسان يتلفظ بها ولما
المحل ليس له دخل في هذه الاضافة او يقال انها من جنس ما يتلفظ به بل حرّوا كلمات الله تعالى فيه انما
هو باعتبار صدورها من الانسان فلهذا يقال كلمات الله ولم يقل الفاظ الله قوله والدوال الاربع وهي
الخطوط والعقود والنصب والاشارة غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها الدوال مبتدأ وغير
داخلة خبره وهي جمع دال والخطوط جمع الخط وهي الرسوم الحسابية والعقود جمع عقد وهي عقد الاصابع

الى مذهبه م

لان كل نقطة موضوعة لعدد خاص في اصطلاح ارباب الحساب والنصب جمع نصب وهي ما وضع
لمعرفة الطرق وهذا الكلام كما يقع يعني المحشي تعريض بحجم الاشرحيث قال واحترز بقوله لفظ عن كوالخط
والعقد والنصب والاشارة فانها رجالات بالوضع على معنى مفرد لكنه تكلف وتجوز الاحتراز بالجنس ايضا
اذا كان اخص من الفصل بوجه وههنا كذلك لان الموضوع والمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون انتهى
ووجه الرد ان الاحتراز عن الشيء فرع دخوله في التعريف وظني ان الشارح ان قصد بهذا الكلام ما كتبه
غاية التسامح فيه لان مراد بحجم الائمة الاحتراز عن دخوله لا اخراجه بعد الدخول والاصوب ان يقال انه قصد
ما قصده بذلك الفاضل فهو دفع الاحتراز من يقول ان الدوال الاربع داخلة تحت جميع الفصول الاحترازية
فلا بد لاخراجها من قيد فاجاب بانها خارجة بقيد اللفظ وان كان حسب ما عرفت فلا حاجة الى ان يراد في
الفصول قيد لاخراجها وهذا منطبق على عبارته غاية الانطباق **قوله** وانما قال لفظ ولم يقل لفظة
اعلم ان صاحب المفصل عرف الكلمة بانها لفظة دالة وحاصله امران احدهما ان الكلمة لا يكون كلمة حتى
يكون لفظة واحدة عرفا وثانيهما المطابقة بين المبتدأ والخبر فكان سائلا يقول لم لا يجري المصنف على
حذوه للامرين المذكورين فاجاب الشارح بان فساد الامرين اما الاول فلان المصنف لم يقصد من اللفظ الوحدة
التي قصدها العلامة لخروج بعض الكلمات النحوية عن التعريف كعبد الله علما وافرابه لانه لفظتان عرفا واما الثاني
فلان وجوب المطابقة مشروط بان يكون الخبر صفة مشتقة كزيد حسنة او في حكمها كالمنسوب كزيد بصري
فمعرفة مؤول بالمشتق اي منسوب الى البصرة واما في الجامد فلا يلزم المطابقة كزيد الدار سكان طيب واللفظ وان كان
بمعنى الملفوظ الا انه في الاصل جامد لانه مصدر يعتبر ما منه الاصل كزيد مرة صوم فوجوب المطابقة شرطان الاول
احدهما ان لا يكون مما يجيد فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول يقول زيد جريح وهند جريح وثانيهما ان يكون

راف الضمير

راف الضمير المبتدأ او فلا يؤنث نحو هند حسن وجهها بخلاف هند حسنة الوجه ولم يتعرض لهما لان مقصوده
حصول ما ذكره ليس المقام مقام بيان وتفصيل مع ان اللفظ اخصر لان فيه حذف ثابتين **قوله** وضع الواضع
اللغة جعل الشيء بحيث اي المعاني ولما كان الواضع سبب تعيينه بازاء المعنى كانه جعل المعنى ظرفا للفظ ومكانه
يسمى به **قوله** تخصيص شيء بشيء ولم يقل تخصيص اللفظ بالمعنى ليدخل فيه الدوال الاربع كما بينا فان
قيل يجب المراد اما قصر الثاني على الاول او الاول على الثاني وايا ما كان يلزم منه خروج المشترك
والمترادف قلنا ليس المراد به الدلالة فكانه قال الوضع دلالة اللفظ مثلا على المعنى بتعيين الواضع وهذا اعرف
بعضهم بقصد المتكلم افادة السامع لكن عدم التخصيص فيهما ممنوع فان الوضع لما كان متعددا
فيهما بتعدد الازمان فكان الوضع في كل وضع وقع في زمان خصص فيه احدهما بالآخر فتامل **قوله** متى اطلق
اللفظ نار يده فانه اذا اطلق فهم منه الشيء الثاني وهو الهيكل المحسوس **قوله** او احس اي شوهد بالعين كما
في الدوال الاربع فانه عند مشاهدة النصب يفهم الشيء الثاني وهو نصف الفرسخ او ربعه
مثلا **قوله** والاول الظاهر انه يلزم تحصيل الحاصل على تقدير الفهم بقا **قوله** قيل القائل الفاضل الهندي **قوله** يخرج منه
وضع الحرف وكذا وضع الفعل على القول بانه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل معين كما ذهب اليه اكثر المحققين
ولكن انه موضوع لنسبة الى فاعل ما فلا يخرج وحاصل الاعتراض ان التعريف الوضع غير جامع **قوله** واجيب
حاصل الجواب انه لا يطلق اللفظ صحيحا الا مع ضميمة يفهم معناه بسببها وهي سرت والبصرة مثلا في قولك سرت من البصرة
سرت من البصرة يمكن الجواب بان الضميمة لا يحتاج اليها بالدلالة على المعنى بل لتعيينه **قوله** ولا يبعد حاصل الجواب
ما الاطلاق الا الاطلاق المتعارف بين ارباب الفصاحة المعبر عنهم باهل اللسان تسمية للسبب باسم المسبب
واذا اطلقوا الحرف لا يكون الا مع ضميمة فلا يخرج على قيد زايد وهو قيد صحيحا فيحتاج اليه على التقدير الاول

بالتخصيص القصر كما هو مصطلح ارباب المعاني المراد به

فهم منه الشيء الثاني ارتسم العلم بالوضع والمراد بالفهم هنا الالتفات الذهني

اصطلاحا م

قوله المعنى ما يقصد بشيء هذا مفهومه ولم يقل ما يقصد باللفظ لانه كما يقصد باللفظ وقد يقصد بغيره كما في معاني

الدوال الاربع قوله وهو اما مفعل اسم مكان الفاء فصيحة اي اذا عرفت مفهومه اصطلاحا فهو في اللغة

اما مفعل اسم مكان اي مكان القصد سواء قصد بشيء ام لا فنقل منه الى المعقولية لعلاقة المناسبة لانه اما

مكان القاصدية او المقصودية قوله او مصدر ميمي بمعنى المفعول فمعنى بمعنى عناية وعناية بمعنى معنوي اي مقصود — من عني م

فنقل الى ما يقصد بالمقصود بشيء ونحوه من قبيل نقل العام الى الخاص قوله او مخفف معني اذ اصله معنوي كمرمي

اجتمع الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت احديهما على الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر ما قبل الياء وادغمت

فصار معني كمرمي ثم خفف بحذف احدى اليائين وقلبت الاخرى الفا بعد فتح ما قبلها وهذا الاحتمال وان

كان من جهة اللفظ لعدم وجود نظيره ضعيفا فهذه الوجوه الا انه اقرب من جهة المعنى فانه بمعناه الاصطلاحي لا — البعد م

لانتشار كما وان افترقا في العموم والخصوص قوله ولما كان المعنى الخ جواب عن سؤال مقدر وهو ان المعنى ماخوذ

في تعريف الوضع لانه المعرف بالشيء في قوله تخصيص شيء بشيء والمقام مقام اختصار والاطناب ذكره هاهنا وحاصل

الجواب انه ذكره بعده مبني على عدم دخوله في مفهومه فكانه عرف الوضع بانه تخصيص شيء لم يعرف الثاني

والحاصل له على هذا الحامل صيغة ونحوه مويدات كونه صفة للفظ كما سيأتي او اخراج

حروف الهجاء بقيد صريح والذي يختلج في البال عدم الاحتياج الى ما ذكره الشارح بل الحق ان الشيء الماخوذ

في تعريف الوضع وان كان المراد به المعنى يجب نفي الامر الا انه مفهوم عام يتناوله وغيره فبينه بقوله المعنى

قوله خرج اي بقيد الوضع ولم يحترز به عنه ذكره لان الاحتراز به على هذا التوجيه على تجريده عن المعنى فقيل

فتقبل ذكر المعنى لا معنى له قوله والفاظ دالة بالطبع اي الدلالة على معانيها بتوسط الطبيعة قوله كدلالة اح اح

على وجع الصدر فان ملاحظة اللفظ وتحقيق حاله لا تقتضي هذه الدلالة بل بملاحظة ان مركان ر وجع الصدر

طبيعية

طبيعية يقتضي التلفظ بهذا اللفظ وكما تخرج الفاظ الدالة بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء — هذه الالفاظ تخرج م

الجدار على وجود اللافظ — ولم يذكرها لانها داخلة تحت الالفاظ المهملة اذ المراد بالمهملة ما ليس بموضوع فذكر

الالفاظ الدالة بالطبع بعده من قبيل ذكر الملائكة وجبرئيل — كذا قال الناظرون في هذا الكتاب وظني ان كلا

ليس على ما ينبغي لابل الفرق واضح فان المهملات هي الفاظ التي لم تدل على معنى اصلا والدلالة دالة على معنى — بالطبع م

كوجع الصدر لكن بتوسط الطبع كما عرفت واما الالفاظ الدالة بالعقل فقد يكون مهملة وقد يكون موضوعة

لكن المعنى الذي دلت عليه بتوسط العقل كزيد فانه موضوع للذات المعلومة الا انه دلالة على وجود اللافظ بتوسط

فاعراضه عن الالفاظ الدالة بالعقل لانه مقام اختصار او لانه معلوم بالظهور قوله اذ لم يتعلق بها وضع

وتخصيص اصلا الضمير راجع الى كل واحد وعطف التخصيص على الوضع من قبيل ذكر العام بعد الخاص قوله حروف الهجاء تقطيع

اللفظ مجرد وهذا حروف الهجاء حروف تقطيع اللفظ بها اي حروف يركب بها اللفظ قوله الموضوعة لغرض

التركيب لا يقال انها كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض معناها من الشيء لا يكون معنى ذلك الشيء — فلا وجه للاحتراز عنها بهذا القيد لانا نقول ان الغرض م

اذ المعنى ما يقصد من اللفظ لا ما لاجله اللفظ والالكانت حروف الهجاء كلها مترادفات فاللام في قوله لغرض

ليست صلة للوضع حتى يكون من قبيل قولهم وضع اللفظ للمعنى بل للتعليل والغاية مثله في قولهم وضع للدلالة — اللفظ م

على المعنى وظني ان الصفة مخصصة لا كاشفة لان بعض حروف الهجاء الموضوعة لمعنى كلمات كاللام الجارة وواو العطف

وهمزة الاستفهام وان شئت اخراج مثل هذه فاوجها اما بقيد بحيثية فان بها من حيث انها حروف الهجاء

ليست موضوعة لمعنى او بما حققناه نكتة سابقا قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء معنى آخر

كلفظ الاسم والفعل والحرف وهذا الاعتراض بعد ما فسر المعنى بما تقدم ليس في محله لكنه بني على حمل

ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى قوله فان قلت قد وضع لما كان هذا الاعتراض

على الجواب عن الاعتراض لانه لما اجاب بتعميم المعنى ورد في قبله والا كان المناسب ذكره بعد شرح قوله مفرد

قوله كلفظ الجملة والخبر والمراد بالخبر ما ليس بانشاء المصطلح وهو موضوع لزيد قائم وقام زيد واخر ابها والجملة ما ليس بمفرد

فهي اعم من الخبر فذكره بعده من قبيل عطف الخاص على العام وهذه العبارة اوفق من عبارة المتوسط حيث قدم فيها

الخبر على الجملة فان عطف العام على الخاص قوله هذه الالفاظ اي الالفاظ المذكورة موضوعة بازاء الالفاظ المركبة التي

هي معان وحاصل الجواب ان هذه الالفاظ التي هي معان للالفاظ المفردة وان كانت مركبة بالقياس الى معانيها لانه

جزء لفظها على جزء معناها الا انها مفردة اي الالفاظ التي هذه الالفاظ معان لها فان المعنى المفرد كما سبق ما لا يدل

جزء لفظه على جزء معناه ولا ريب ان جزء لفظ الكلمة مثلا لا يدل على جزء معناها كزيد في زيد قائم بل مجموع اجزائه

الحروف يدل على مجموع ذلك المعنى فدلالته عليه كدلالة لفظ زيد على معناه قوله وبهذا اجيب المجيب السيد اي الذي

في شرحه الموسوم بالمتوسط قوله ليس هنا اي في مقام النقض ما تعريف الكلمة مفردا كان او مركبا لا يخلط تعريف المفرد الا الاعتراض

الاول وتعريف المركب الاعتراض الثاني قوله بازاء مفهوم كلي فان الاسم مثلا موضوع للمفهوم وهو قولنا كلمة دلت على معنى في

نفسها واعترض بان هذا المفهوم مركب واجيب بما سبق بانه وان كان مركبا بالنظر الى معناه الا انه مفرد بالقياس

الى اللفظ الموضوع بازائه وذلك انه يرجع الى ما سبق فلا حاجة الى اعادته والاصوب في الجواب انه موضوع لمفهوم

اجمالي معبر عنه بهذه الكلمات وحيث انه لملاحظة فهو في حد ذاته مفرد قوله افراده الالفاظ كلفظ الاسم

والفعل اه لهذه العبارة حلان احدهما ان يكون قوله كلفظ الاسم بيانا للالفاظ المجملة ومع هذا يكون البيان

مخصوصا بمفهوم الاسم فكانه قال للاسم مفهوم كلي ولذلك المفهوم افراد وهي الالفاظ مثل لفظ اسم وفعل وحرف

وزيد ونحوها فان لفظ الفعل والحرف والكلمة اسم ولهذا يخبر عنها كقولك ضرب فعل وفي حرف جر والكلمة اسم

فمفهوم الاسم دال على مفهوم المجرد والكلمة وغيرهما ومفهوم الخبر كلام يحتمل الصدق والكذب وافراده الفاظ

منه رح

لحمل المعنى الجميع

كزيد قائم

كزيد قائم وقام زيد وثانيهما ان يكون قوله كلفظ الاسم اه متعلق ومتمم للفظ السابق والمعنى ليس

هنا لفظ الاسم والفعل والحرف ونحوها بازاء لفظ بل بازاء مفهوم كلي افراده تلك الالفاظ وهذا الذي اعتمد عليه في حل هذه العبارة

وان كان الاول اقرب لفظا فتدبر في هذا المقام فانه من مزال الاقدام قوله ولا يخفى عليك ان هذا الكلام منقوض

بامثال الضمائر الى آخره اي الكلام بانه ليس في مقام كون الكلمة موضوعة لمعنى لفظ وضع بازاء اللفظ منقوض

بالضمائر وامثالها مثل الموصولات ونحوها الراجعة الى الالفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة فليس هناك مفهوم

كلي يكون اللفظ موضوعا له كما اذا قلت زيد مقبل لكن الذي قلته اسم مفرد او قلت زيد قائم فقيل الذي

قلته مركب خبري قوله فان الوضع فيها اي في كل واحد من الضمائر وامثالها او الجملة باعتبار تعدد والامثال

الا ان الموضوع له خاص لان الموضوع له الافراد بملاحظة ذلك المفهوم قوله فليس هناك اي في مقام وضع

الضمائر وامثالها الالفاظ المخصوصة او في مقام رجوع الضمير اليها قوله هو الموضوع مجازا فكانه الحقيقة وانما في

هذا القيد لان هناك مفهوما كليا يسمى الموضوع له مجازا كما يقال ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره فيجعل هذا

المفهوم موضوعا مجازا او المراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم والذي موضوعة حقيقة بجهته والمراد افراده

وان اردت تحقيق معنى الموضوع العام فاستمع لما يتلى عليك فنقول لا بد للواضع في الوضع من تصور معنى جزئيات

ومعين بازائه لفظا مخصوصا وكان الوضع خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه اعني تصور المعنى والموضوع له ايضا

خاص كزيد وان تصور معنى عاما يندرج تحته جزئيات مثلا ان يعين لفظا بازاء ذلك المفهوم العام فيكون

الوضع عاما والموضوع له عاما كالانسان الموضوع للحيوان الناطق وان يعين اللفظ بازاء خصوصيات الجزئيات

المندرجة تحته لانها معلومة اجمالا اذا توجه العقل بذلك المفهوم العام وهذا العلم الاجمالي كاف في الوضع فيكون

الوضع عاما لعموم التصور المعتبر فيه والموضوع له خاصا واما عكس هذا المعنى ان يكون الوضع خاصا لخصوص التصور

المقرر في الموضع لما هو غير ممكن لان تحري التبيين و بيان وجوه الكلام بتوجه العقل به اليه فيصير واجبا لا محالة
ما تمكن اذا انتقش هذا الحكم على صحيفة بالك فاعلم ان لفظ انا مثلا لا يستعمل الا في الاشخاص معينة اولا
يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه [illegible] موضوعة لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا
لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب ان يكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد
ويكون الغرض من وضعها له استعمالها في افراده المعينة كما افاد جامعه من الافاضل وكني ما افاده العصر [illegible]
الشريف وانما اراد بالفاضل [illegible] انها موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شي
منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولو صح ما ذهب اليه لكان انا وانت وهذا ونحوها مجازات لا حقايق لها
اذ لم يستعمل في ما وضعت له من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهو بعيد في النظر كيف لا وكانت
لكنت لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام [illegible] على ان نتمسك في اثباته بما نقل [illegible] كان [illegible] الحرب — المجاز للحقيقة ولا افتقار من
على ساق ونابت [illegible] اللفظ على جزئه واما لم يقل جزء معناه لانه بصدد تعريف المعنى المفرد فلو [illegible] لزم ان يكون — من نفي الاستلزام م
للمعنى معنى **قوله** وتبرانه يوهم اه اي ما جعل المفرد صفة للمعنى توهم ان اللفظ موضوع لمعنى كان متصفا بالافراد و
التركيب قبل الوضع وذلك لان تعلق [illegible] بالمعنى المقيد بقيد الافراد والفعل ونحوه اذا تعلق بشي مقيد
بصفة يستفاد منه في عرف اللغة ان تقييده بهذا الشي بصفة مقدم على تعلق الفعل به لانه يجب ان يكون
المعنى سابق على وضع اللفظ له كما شاع [illegible] لا [illegible] واذا كان المعنى متصفا بصفة يجب ان يكون تلك
الصفة متقدمة وانما عبر عن هذا المحقق بالتوهم لظهور المراد في هذا المقام فان اتصاف المعنى بالافراد
والتركيب انما يكون بعد وضع اللفظ له بل بعد استعماله فيه لان المعنى المفرد على ما عرفت ما لا يدل جزؤه — جزء اللفظ على م
والمركب بالعكس والدلالة وعدمها فرعان لهما والاحتمال المذكور مؤيد لما نقلوا عن الائمة الا [illegible] من الافراد

صفة اللفظ

صفة للفظ عند [illegible] وانما هو صفة للمعنى عند المنطقيين هذا او اعلم ان ذكر التركيب على طرد الباب **قوله** ينبغي ان
يرتكب فيه تجوز اي [illegible] يكون المعنى متصف بالافراد والتركيب قبل والتجوز ان يقال لما كان مآل المعنى الى الاتصاف — الوضع م
به بعد الوضع سماه قبل الوضع به تسمية للشي بما يؤول اليه كما في قوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه اي من قتل شخصا
حيا من اهل الحرب فله سلاحه ونحوه فسمي الشخص الحي قتيلا لانه يؤول اليه [illegible] **قوله** ما لا يدل جزؤه وانما لم يقل — الفعل م
هنا جزء اللفظ لانه يلزم حينئذ ان يكون للفظ لفظ آخر [illegible] **قوله** ولا بد من ابراز نكتة اه اي حين
جعل المفرد صفة للفظ صار للفظ صفتان احدهما جملة فعلية اعني وضع والاخرى مفردا اعني لفظ مفرد والاحسن
في الوصفين التشابه ليكون الكلام على نسق واحد وكان تمكنه ان يطابق بينهما بان يعبر عنهما بالفعل
او بالاسم ففي لفظه الاحسن لا بد لها من نكتة وهي [illegible] تقدم الوضع على الافراد بحسب الرتبة لان التقدم
الزماني غير معقول بين المتقارنين [illegible] ما يدل على التقدم الزماني اعني صيغة الماضي للدلالة على تقدم
الرتبي والتحريف التشبيه اشارة الى انه يمكن ان يكون النكتة غير ما ذكر وهو ان الصفة الاولى لما كان
[illegible] الجار والمجرور والفعل اصل في العمل عبر عنها به **قوله** والا لكتب [illegible] رسم الخط لان من
قواعدهم ان يكتبوا الكلمة على صورة الوقف بها واذا وقف على المنون ينقلب تنوينه الفا [illegible]
[illegible] فلو كان المفرد منصوبا لكتب بالالف **قوله** فانه معمول بواسطة اللام الغرض من هذا دفع اعتراض على
[illegible] ان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول [illegible] انه لا بد من اتحاد العامل في الحال وصاحبها [illegible]
مختلف لان العامل في الحال [illegible] ولم يتقدم الحال على صاحبه
مع انه نكرة لانه ظرف ولا يجوز تقديمه عليه [illegible] **قوله** ووجه صحة اه اي وجه صحة وقوع المفرد حالا [illegible]
[illegible] من الضمير [illegible] والغرض [illegible] ان يكون الحال وعاملها متقارنان والوضع

والوضع هنا مقدم على الافراد على ما عرفت وحاصل الدفع ان الوضع وان كان مقدما على الافراد ذاتا
ورتبة الا انهما مقترنان في الزمان فلا انفكاك المعنى بالافراد حالة الوضع وبهذا القدر من الاقتران كاف في صحة
الحالية **قوله** وقيد الافراد لاخراج المركبات وما قيل من انها خارجة بقيد الوضع لان الوضع لمعنى الكلمات لا المركبات
مردود بما اقترناه في غير هذا من انها موضوعة وتحقيقه بوجهين احدهما ان المراد بالوضع اما وضع عين اللفظ
لعين المعنى كما في المفردات او وضع اجزائه لاجزائه كما في المركبات وثانيهما انها موضوعة بالوضع النوعي ومعناه
ان الواضع وضع قانونا كليا تعرف به الالفاظ كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل
وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام التي تحتاج في معرفتها الى علم النحو **قوله** كلاميا او غير كلامية
الياء للنسبة اي مركبات منسوبة الى الكلام بان يقال لها كلام عند ارباب هذا الفن وهي المركبات
التامة كزيد قائم وغير الكلامية ما عداها سواء كان مركبا اضافيا او عدديا او مزجيا او نحوها **قوله** فيخرج به اي
بذكر المعنى نحو رجل بالتنوين فان التنوين فيه بمنزلة اللام [illegible] حرف المعاني **قوله** مثل عبد الله اي كل مركب اضافي
مفرد الكل بسبب العلمية وانما صار مفردا لان المقصود منه الشخص المسمى بهذا الاسم لا العبودية والذات
المتصفة بجميع الكمالات **قوله** مع انه معرب اي معرب باعرابين اعراب على المضاف الاول وعلى المضاف اليه وانما
اعرب باعرابين مع كونه مفردا لانها منقولة من مركب اضافي وعلم بالاستقراء ان كل لفظ منقول
فاعرابه باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار المنقول اليه **قوله** بالغرض من علم النحو لان الغرض منه معرفة
احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فالمناسب له ان يحكم على ان ما اعرب باعراب واحد يكون كلمة وكلما اعرب باعرابين
يكون [illegible] رعاية اللفظ والميل الى جانب المعنى يناسب اصطلاح اهل الميزان **قوله** وما اورده صاحب المفصل قرث م
لما ذكر ان تعريف المص يختل في وجهين احدهما خروج مثل قائمة والاخر دخول مثل عبد الله علما اراد ان يذكر ان تعريف

المفصل

المفصل يختل من وجه **قوله** فانه لا يقال له لفظة واحدة الظاهر ان المراد بالوحدة الوحدة عند ارباب اللغة ولم يقل
مثل هذا الواحد مع عبد الله وقال الفاضل المحشي المراد باللفظة الواحدة ما يتلفظ مرة اي دفعة لا ما يتلفظ
اي يتلفظ به مرتين باعتبار ما فخرج عبد الله لانه يتلفظ بكل واحد من جزئيه باعتبار وضعه الاضافي وحده
بعيد **قوله** فمثل عبد الله خرج عنه اعلم ان صاحب المفصل عرف الكلمة بما ذكره الشارح وحمل عبد الله على اقسام
الاسم العلم المركب فالظاهر ان كلام الشارح مبني على سبيل الاعتراض فنسبة الفاضل المحشي كلام الشارح
الى الاعتراض ولا يحتاج الى الجواب بان المراد باللفظة في تعريف المفصل اللفظ وزيادة التاء للمطابقة
لانه بعيد غاية البعد **قوله** اعلم ان الوضع [illegible] المقصود من هذا الكلام دفع ما يقال لم ترك المص في التعريف
قيد الدلالة ولم يات به كما فعله صاحب المفصل وحاصل الجواب ان المص لما قدم قيد الوضع وكان مستلزما
للدلالة استغنى به عنها وصاحب المفصل لما قدم الدلالة وكانت اعم من الوضع لانها ان كانت بحسب جعل الجاعل فوضعية
وان كان بحسب [illegible] الاول تقتضي الطبع [illegible] فطبعية وان كان بغير ذلك فعقلية احتاج
فيه الى الوضع **قوله** دير المسمع [illegible] وراء الجدار فيه تعريض لتحقيق الدلالة العقلية لان ذكر زيد يوهم الدلالة الوضعية
والاطلاق [illegible] هذه الدلالة بين المهملات والموضوعات [illegible] فانه لو سمع من هذا اللفظ [illegible] حال الشاعر
لعلم من حيثيهما **قوله** اي منقسمة اعلم ان هذا التقدير [illegible] اشارة الى ان الخبر لم [illegible] تكميل تعريف الكلمة
[illegible] تفصيل الاقسام [illegible] كونه اشارة الى ان التصحيح [illegible] على اللفظ
ان كل واحد من الاقسام الثلثة فردها وهو لا يصح لانها اعم من كل واحد منها ومن شان الخبر ان يكون
اعم من المبتدا او مساويا له فحمل الخبر [illegible] الوجود شرط صحة الحمل [illegible] ان اذا كان الخبر [illegible] مذكرا
او على العكس كان رعاية الخبر احسن وهو اولى [illegible] فالانسب ان يعبر بضمير المذكر فاجاب بان

محذوف رابعها وهو ان الضمير راجع الى مفهوم الكلمة لا الى والمفهوم لا يكون اسما وفعلا وحرفا
لان المفهوم من واو الجمعية فاجاب بان المقصود من هذا التقسيم منقسم اليها ومعنى انقسامه اليها انه يظهر اليه
فيد الدلالة على معنى في نفسها مع الاقتران ليكون المفهوم الفعل وقس عليه الحرف نجم الائمة حيث قال فان قيل
يجب ان يكون الكلمة الثلثة معا لان الواو للجمع واجاب بان هذا يلزم لو كانت هذه القسمة من قبيل
قسمة الشيء الى اجزائه وليس كذلك وانما هي من قبيل القسمة الكلي الى جزئياته ويكون ما اشار اليه الشارح جوابا
آخر وهو ان المقصود بقوله وهي واسم آه اي منقسمة الى الاسم فافهم قوله لانها اي الكلمة آه ان قوله
في انشاء التقسيم او لا يدل يصدق على امرين احدهما ما لا يدل اصلا والثاني ما يدل على معنى ولكن لا على
معنى في نفسها والقسم الاول ما ليس بحرف فلا يصح حمل الثاني في الحرف فنبه على ان المراد بالدلالة هي التي
استقرها الوضع وهي لا يكون الا المعنى قوله اما من صفتها انما قدره في نظم الكلام ليصح الحمل لان قوله
ان تدل في تاويل المصدر ولا يصح ان يقال الكلمة اما دلالة او لا دلالة لكن يصح ان يقال صفتها اما دلالة
او لا دلالة قال السيد المحقق لا حاجة الى تقدير الشيء في هذا المقام فانه يجيء المصدر الصحيح والفعل المضارع
المصدر بان وان فانه في تاويل المصدر باعتبار احكام اللفظية من صحة دخول حرف جر عليه او الاضافة وكونها
ولا شك ان معنى الفعل مرتبط بلا تقدير انتهى بلا تجديد وقال بعضهم انما اتى بحرف ان المقصود نسيم دورها
للتنبيه جائزة او صفة الكلمة وفيه نظر لان منع حصر التقسيم الا انه يبقى المقسم خارجا عما ذكرنا التقسيم لانه
ليس لزام الجزء الآخر ان معنى قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم الا ان الانسان لا يخرج عنهما لا انه لا يكون
غيرهما فيقدر من تسريح اللفظ وتحسينه قوله كائنا في نفسها اشارة الى ان الظرف مستقر قوله
اي في الابتداء او الانتهاء اراد الابتداء والانتهاء الخاصين لان معناهما غير مستقل والا فالابتداء

المفهوم ثم

واليه اشار بقوله

والانتهاء المطلقين معنيان مستقلان لحمل عنهما من غير توقف على ذكر متعلق كقولك الابتداء اخرج الانتهاء
وسيره وسبب كيفية انشاء ان اماطره اذا عرفت هذا ففي حاصل قولهم الحرف ما دل على معنى الذي
دل عليه الحرف له متعلق لا بد من ذكره فكان معناه حاصلا في غيره لانه اذا انتقل لفظه الى ذهن السامع
لم ينتقل معه المعنى فكان قالب الحرف كظرف خال لا يفي معناه فيه بل في غيره بخلاف قسيمية فانه
اذا انتقل لفظها الى ذهن السامع انتقل معه المعنى فكان قالب كلمتها اذا انتقل انتقل ما
فيه فهذا اقبل ان المعنى في نفس الكلمة اذا عرفت هذا المعنى الصواب فاعلم ان له تعبيرات
اخرى في كلام الافاضل احدها فوق قول بعضهم معنى دلالة الحروف على معنى في غيره ان تصور
معناه موقوف على خارج عن الاشتراك اذا قلت ما معنى من فقيل في الجواب انه التبعيض
وحينئذ تصوره موقوف على الغير لانه لا يمكن تصور التبعيض الا بعد تصور المجرور والفعل
وهذا المعنى باطل لان سائر الامور النسبية كالقرب والبعد ونحوها كذلك فيلزم ان يكون
حروفا ودلالة في مرتبة ثانيها قول آخرين المراد من دلالة على معنى في غيره انك اذا قلت مثلا من لم
يدر اي معنى ام مبتنه ام غيرهما فاذا ذكرت المجرور تبين معناها وهو ايضا في غاية
الضعف لانه لا يدل على انها مشتركة والاشتراك لا ينفي كون معنى الكلمة في نفسها والا
لكانت الاسماء المشتركة حروفا ويرد عليه بانه لا ينفي ذلك في الحروف الغير المشتركة ثالثها ما ذكره
نجم الائمة الاسترابادي حيث قال الحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير صفة اللفظ
والظرف في تفصيل هذا المعنى بالامثلة التي هي في محلها قوله واللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على
التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في

هو جملة قام زيد وفيه بحث لانه ان اراد ثبوت معنى الحرف في لفظ غيره ان معناه قائم بلفظ الغير فهو ظاهر
البطلان لان الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة ومتعلق بمعنى الجملة وان اريد قيامه بمعنى غيره قياما حقيقيا فبطلانه
ايضا ظاهر ولانه يلزم ان يكون الاعراض مثل البياض ونحوه حروفا لدلالتها على معان قائمة بمعاني الفاظ غيرها
وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة
بمعان غيرها حروفا وهذا كله فاسد كالبصرة والكوفة والتقي بذكر بعض الضميمة عن تمامها لان ضميره معنى
من لفظ سرت ومعنى الى اللفظ انتهى والكوفة ويمكن حمل قوله كالبصرة اشارة الى ذلك ان يقترن
ذلك المعنى ارجع الضمير الى انه المقترن حقيقة باحد الازمنة ووصف الكلمة به من قبيل زيد حسن الغلام
في الفهم الظرف متعلق بقوله يقترن ذلك المعنى حال فهمه من اللفظ اي حين يفهم آه نبه به لاشي
خرج به ما يقترن باحد الازمنة بحسب التحقق كالضرب فانه لا يتحقق خارجا الا بزمان فكذا الزمان لا يفهم من لفظه
وما يدل على الزمان بقرينة لفظية كضرب وامس وما يكون مقارنا للفهم لكن يكون فهمه من قرينة حالية
كما اذا اطلق ضارب فهم الزمان مأخوذ من السهو هذا ما اختاره البصريون وما بعده ما اختاره الكوفيون
ولكل واحد من الفريقين دلائل اعرضنا عن ذكرها مخافة التطويل لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر في
الاصل الحقيقي فيكون من باب تسمية الدال باسم المدلول ودلالته انه من باب تسمية الكل باسم الجزء لان
عادتهم ان يسمون الدال باسم [illegible] اذا كان مدلوله مطابقيا اذا عرفت هذا كله فاعلم ان حصر الكلمة في اقسامها
عقلي دائر بين النفي والاثبات لا استقرائي وان ذهب اليه بعضهم قال الشيخ جمال الدين ابن هشام في شرح
اللمحة اجمع الائمة لانه يعتد بخلافه على انحصار اقسام الكلمة في ثلاثة الاسم والفعل والحرف وقال ابو حيان زاد ابو
جعفر بن صابر قسما رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل انتهى ووجه التسمية انه خلف الفعل وقام مقامه

ابتداء به وقد يكون للتقريب او للتحقيق [illegible] قوله والفعل كلمة تدل على معنى آه اعلم ان المتأخرين قد
اتفقوا على ان الفعل تدل [illegible] الحدث والزمان ونسبة الحدث الى فاعل ما هو معنى حرفي يحتاج الى طرفين فاستقلاله معناه باعتباره
معناه التضمني اعني الحدث فانهم نصوا على من اطلق ان معنى الفعل مستقل لم يقيده بالمعنى التضمني وظني انه
غير موافق للتحقيق لان النسبة وان اضيفت الى طرفين الا انها جزء الفعل فهي لم تخرج الا مرا خارجا من معنى
الفعل كافتقار معنى الحروف اليه الا ترى ان معاني الاضافات كالمقاربة والمباعدة والمجاورة واشباهها
معان اسمية مع احتياجها الى ذكر الطرفين بخصوصهما من اللفظ فليس ما عرفت وكلام المتقدمين في طرفين الاتراه
عد الزمان من اجزاء معنى الفعل مضطرب وقد وافق المتأخرين ومنهم من ذهب الى دلالته عليه بطريق الالتزام
ولهم شبهه ودلائل حررناها في شرحنا الموسوم بمفتاح اللبيب ونذكر هنا بعضها اولها ان الزمان ظرف لتعلق
الفعل بالفاعل ومعلوم ان الظرف لا يكون جزءا من المظروف ثانيها انهم متفقون على ان اقتران اسم
الفاعل والمفعول بالزمان كاقترانه به غير ان الزمان في الفعل معين ويقولون الزمان ليس جزء المعنى اسم
الفاعل فكذلك في الفعل ثالثها انه لو كان الزمان جزء الفعل لكان يتحقق الفعل بدونه وقد يتحقق جميع الاثارات
رابعها لو كان الزمان الماضي جزء الماضي وكذا في المستقبل لما امكن اختلافه بعارض وقد يختلف في نحو
ان قمت قمت ولم يضرب فلا يكون جزءا لان ما بالذات لا يختلف بالعارض ويحكي جنب اخرنا مذهب
المتأخرين لا بد لنا من الجواب عن هذه الدلائل فالجواب عن الاول انه مغالطة من اشتباه الفعل اللغوي
بالفعل الاصطلاحي فان الزمان ظرف لتعلق الفعل اعني الحدث بالفاعل وهو ليس بجزء له بل هو
المحدود بل جزء الفعل الاصطلاحي وعن الثاني بالفرق بين الاقترانين فان الاقتران الفعل به
باعتبار انه جزء معناه واقتران اسم الفاعل به باعتبار تحققه لان كل فعل من ضرب وغيره

لابد له من زمان ولم يفهم من لفظ ضارب الا ذات متصفة بالضرب من غير اعتبار زمان مطلق او مقيد ولذا اعتبر اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وغير زيادة زمان مطلق او مقيد من الثلاث بعد تسليم عدم دلالته على زمان الحال كيف ان الجرد الذي هو جزئية فيصير مدلول الجزء الآخر كالجرد والوضع عن المعنى وهي الرابع ان الزمان المستفاد فلا جزء الفعل الماضي صورة ومعنى فيه في المثال وان كان ماضي صورة الا انه مستقبل حقيقة كما ان الشرطية وعليه فقس المضارع وهذه التحقيقات وان كان المحل اللائق بها مباحث الفعل الا انا ذكرناها هنا هو من مصائب الزمان **قوله** وليس المراد بالحد الخ الغرض من هذا الكلام دفع اعتراض الامام الرازي حيث قال ان مثل هذه التعريفات لا تكون حدودا لان الحد هو المركب من جنس وفصل وجودي وفصل الحرف الخارج لا وجودي عدمي وكذا فصل الاسم الذي به يمتاز عن الفعل وحاصل الجواب ان ما ذكرت من الشرط فيما عنده اهل صناعة الميزان واما الادباء فيطلبون المراد بالحد عندهم الا المعرف الجامع المانع واذا كان فصله عدميا فهو حد عندهم ورسم عند اهل الميزان **قوله** ولفظ في اللغة الدر في اللغة ما يدرع من الحجر كاللبن وفيه تحرير عند العرب [illegible] مقام المدح والتعجب كما هنا فاما ان يكون الدر كناية عن فعل الممدوح الصادر منه والمراد ان المراد من ممدوح انه فعله ثواب له مع منشأ التعجب فكان هذا الفعل محمود له واما ان يكون الدر باقيا على حقيقته والمراد به اللبن الحاصل الذي عند الشد حتى صار لحريته الكامل والمعنى ان ذلك اللبن كانه لم يكن من ابيه بل كان السابق له هو انه ثم **قوله** والكلام في اللغة الالف واللام في الكلام شارة الى الحكاية قال بعض المحققين ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتفيا به في اداء المرام على ما في القاموس ولا يخفى انه اشد مناسبة لما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه اليه انتهى وهو كلام عجيب اشار اليه الشهيد الثاني ره في شرح اللمعة **قوله** اي لفظ فيه اشارة الى العام بالالفظ لان الكلام المبحوث عنه هو اللفظ وقيل ليخرج عن التعريف زيد قائم اذا اضمر عنه لفظ محتمل لانه متضمن كلمتين بالاسناد لكنه

ليس

ليس بلفظ لان المركب من اللفظ وغيره ليس بلفظ قال الشريف في حاشية المطالع من الامور المعلومة بالضرورة ان الاشياء المعدودة لا يتميز ابدا واحد منها لم يعتبر معها هيئة وحدانية اي جزء صوري للمركب فيما هنا الا بد تحقق الكلام من جزء صوري هو الهيئة وهي ليست بلفظ فالمجموع ليس بلفظ فلما عرفت فيقيد الشارح بخروج جميع افراد الكلام الا ان يقال تسمية لفظا باعتبار غلبة اجزائه وهو مجاز فيما قيل **قوله** حقيقة او حكما انما قيد للتضمن فالتضمن الحقيقي ما كان فيه جزئية حقيقيين كضرب زيد والتضمن الحكمي ما كان احد جزئية او كلاهما حكميا كالضماير واما ان يكون حقيقة يجعله حقيقة او حكما بجعله حكمية فان المركب من كلمتين حكميتين مثل قولك غلام زيد ابوه قائم فان كل واحد من الجزئين وان كان مركبا الا انه في حكم كلمة واحدة فيه هذا وانت ترى هذا هو الظاهر من تحقيق الآتي بعيد هذا **قوله** فالمتضمن بصيغة اسم الفاعل الخ جواب عن اعتراض يرد على المصنف واول من اعترض عليه الشيخ الهندي ونقرره انه يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن لان الكلمتين ايضا كلام وحاصل الجواب ان المتضمن هو المجموع دون كل واحد والذي هو المتضمن هو المركب قال بعض الافاضل لو جعل الباء في قوله بالاسناد للاستعانة لا يحتاج الى هذا الجواب لان المتضمن للكلمتين مجموع الكلمتين والاسناد وانه حينئذ يتضح فيه وظني انه لو عكس لكان انسب على ما تقرر ان الاسناد ليس لفظا والشارح قد اخذ اللفظ في التعريف من تضمنه الكلمتين فيما عنه او يشمل الافراد **قوله** اي تضمن حاصلا بسبب الاسناد وجوز الشيخ الهندي ان يكون للاستعانة او للالصاق او للمصاحبة وقوله اي تضمنا بان تكون الظرف صفة لمصدر محذوف وجوز فاضل الهندي تعلقه بتضمن وكونه صفة للكلمتين اي كلمتين ملتبسين بالاسناد **قوله** حقيقة او حكما اي سواء كان احد الكلمتين حقيقة او حكما والكلمة على ما عرفت مانع دخول المفرد مرفوعا **قوله** وحيث كانت الكلمتان الخ الغرض من هذا دفع الاعتراض بحكم الا انه

١

على المصنف حيث قال كان على المص ان يقول او ان يقول زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه قوله يجب بعيد المخاطب المراد من

شانه افادة المخاطب لتصديق الاسناد على الاسناد الواقع في الجملة الخبرية او صفة يعلم المخاطب بمضمونها

او تحمل الافادة على التفات الذهن كما ينبغي بحقيقته قوله اي قائم ابوه اي زيد قائم ابوه قال الفاضل المحشي لكون

الخبر في زيد قائم ابوه مركبا نظرا الى ان الخبر عندهم قائم وفاعله خارج عن الخبر اقول ما ذكره مبني على مذهب صاحب

الكشاف من ان الخبر ما يتم به الفائدة مع متعلقه واما على المشهور من ان الخبر هو الجزء المتم الفائدة للكلام

الشارح موجه قوله اي قائم لا يلبس المراد ان الخبر هو المجموع للزوم المحذور من الفصل والمقصد الخارج عنه قوله

في حكم هذا اللفظ مركب هذا قائم فان لفظ جنس قوله اعلم ان كلام المص ظاهره لانه قال ما تضمن كلمتين

بان يكون في ضمنه فيهوان اكثر منهما ولكن ما ذهب صاحب المفصل بوجهين احدهما ان توقف المسند على المسند اليه

توقف ذاتي وعليه توقف عارض ثانيهما ان الاسناد نسبة لا تقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه فلا باكثر منهما

فلا بد اذن او ما في حكمهما قبول الاسناد به او اليه وانما حكم لانه يمكن ان يتضمن كلمتين فقط او اراد ما يتضمن التركيب اراده

قوله ثم ان صاحب المفصل ثم اعلم ان صاحب المفصل واللباب جعلا التركيب في الكلام ومثلاه بضرب زيد وانطلق عمرو

وذكرهما قال صاحب المفصل يسمى جملة وقال صاحب اللباب يسمى كلاما وجملة وظاهر حال كلام الشارح لكن قال المحقق الشريف

واعلم انه قد وقع في عبارات المتقدمين ان الكلام يسمى جملة فوهم بعضهم ترك وبعضهم انهما مترادفان ولكن ان

الجملة اعم لهذه العبارة ونظيرها ان يقال يسمى زيد انسانا انتهى وكانه اراد تطبيق كلامهما على مذهب الجمهور وان

كان محوجا الى التاويل وكلام الشارح كما ذكرنا ناظر الى ظاهر عبارتهما فتامل وجه قوله في تصدق الجملة على الجزء انه

انما قيد بالخبرية لان الجملة الانشائية عنده لا تقع اخبارا ولا وصفا الا بالتاويل ولكن الجواز في الجملة لو توقع وقد تقع

محلا وشيئا ان اريد به مفصلا فالجملة الجزئية مثل الضرب في زيد يضرب والواقعة وصفا كيضرب ابوه في زيد جاءني رجل

يضرب ابوه فان اسناد يضرب الى الضمير المستتر ليس مقصودا بالذات والاصل والافضل مع المقصود اسناده الى المبتدا

ولما كان الضمير مجعلا للربط بين المسند اليه والمسند الفعل وكذا في الثاني فتامل قوله وفي بعض النسخ الخ … ان المعرب

حواشيه على … فلا يكون ما قال المص في التذكرة ولكونه في كتب التلامذة باملائه وهي لمستند الاعمال غير الايضاح شرح الكتاب

لكنه قال في بحث حروف الاستفهام ان لها صدر الكلام وهو يدل على كون قام ابوه في قولنا زيد قام ابوه كلاما

عنده والا لم يقع حرف الاستفهام في صدر الكلام مع ان الكلام فيه ليس مقصودا لذاته قوله الا في ضمن اسمين

انما احتيج الى تقدير هذا اللفظ لدفع الاعتراض الذي اورده الفاضل الهندي واجاب عنه حيث قال والا لحصل الكلام

او ما تضمن كلمتين او تضمن المذكور والاسناد والاصح المقصود لذاته وعلى الاولين يشكل الطرد بمثل ضرب بان

الكلام كما يصح طرده في المجرد انتهى وحاصل الاعتراض ان يكون التعريفين طردا لا الكلام يستلزم كون الشيء ظرفا

لنفسه لان الكلام … الكلام وحاصل الجواب ان الكلام العام لا يحصل الا في ضمن الكلام الخاص واجاب عنه

الفاضل جوابا اخر وهو يحصل … قوله فان التركيب الثنائي ثم هذا انما يفيد انحصار الكلام الثنائي والمدعى اعم من

ذلك فانه على مذهب المص يمكن ثنائيا ويقع في التصنيف قوله وفي بعض النسخ او في فعل واسم ووجه ان التركيب من

فعل واسم … تقديم الفعل وتقدمه في الذكر قوله وكذا يا زيد جواب عما يقال ان يا زيد مركب من حرف واسم

وهو كلام مفيد فاجاب بان طرفا الكلام فيه مقدران والمبرد ذهب الى ان جزء الكلام مذكور وهو حرف النداء القائم

مقام الفعل والجزء الاخر مقدر وهو الفاعل فيكون على مذهبه من تركيب الاسم والحرف الا ان نفي الفعل اعم

من الحقيقي والحكمي ومما يتوهم … ما ذكره انه قوله الاسم ما دل اي كلمة دلت اللام للعهد الخارجي والمراد الاسم

الذي سبق ذكره صريحا … وانما جعل ما موصوفة بمعنى الكلمة لئلا يرد عليه الدوال الاربع وبعض المركبات

قوله على معنى كائن في نفسه … مستقرا … وهو مبني على ان كلمة في بمعنى اللام اي ما دل على معنى في نفسه

وفي جعل ما بين الباء محل نظر اذ حروف الجر انما قام بعضها مقام بعض عند بعض الكوفيين والبصريين
المجرور على الاطلاق قوله فذكر الضمير اي ضمير … فيستلزم تذكيره ودل كما باعتبار اللفظ المفرد مذكر وباعتبار المعنى
قوله قال المص اه اي لما شرع عبارة المفصل وحاصله جواز كون الضمير المجرور بانفسه راجعا الى المعنى والمعنى ان ذلك
المعنى معتبر في حد ذاته اي لا يحتاج فهمه من اللفظ الى ضم ضميمة كما قيل الدار بانفسها حكمها كذا اي ان نفسها الف
دينار مع قطع النظر عن كونها في حيز المسجد واحكام … مما يريد بها … والظرفية على هذا مجازية قوله اي باعتبار
متعلقه فذكر متعلق الحرف انما وجب ليتحصل معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه اذ هو آلة
لملاحظة فعدم استقلال الحرف بالمفهومية انما هو لقصور ونقصان في معناه قوله ومحصله اي ما ذكره المص في ذلك
الشرح والمحصول بمعنى المضمون قوله بعض المحققين وهو المحقق الشريف في تعليقاته على شرح الرضي وعبر عنه
تارة بالمحصل واخرى بتعليقات صاحب التحقيق قوله فانها بذاته كالجسم قوله فانما يدركه كالبياض والسواد القائمين
بالجسم وهو حال كما ان ما في الخارج … الحرف قوله كذلك في الذهن اه الا ان ما في الخارج القائم بذاته لا يدرك فانما يدرك وكذا
العكس بخلاف المعقول الذهني فانه ربما يقصد الى المدرك بتبعه … مقصودا … كما سيجيء حيث معقول
آلة بالمعقول الملاحظ قوله هو مدرك قصدا اه اي … المدرك اي ادراكه قصدا قوله ملحوظا في حد ذاته بان
لو … قصدا وهو كالابتداء الملحوظ اولا وبالذات قوله فهو … آلة بالتبع … فان الآلة كالقلم سبب
مقصودة لانتسابه الكتابة المقصودة بالذات وهذا كالابتداء … الواقع بين السير والبصرة فانه آلة لتعرف احوالهما
وهذا لا يحمل على ضمير قوله فالابتداء اه قوله فالابتداء … ما ذكرنا في الانتهاء والظرفية وكونها المراد
فالابتداء من معناه اللفظة قوله قصدا منصوب على المصدرية اي ملاحظة قصدية او على الحال اي حال كونه مقصودا
قوله ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية قوله ولازمة اي لازم مفهوم الابتداء الذي … تعقل متعلقه تعقله

لانه يتوقف

يتوقف فهم هذا المعنى من اللفظ عليه وهذا اذا ذكر مشتملا كما تقول ابتداء السير من البصرة … والا
فهو غير مذكور بلا مشتمل لكونك الابتداء احسن او يراد بالمتعلق المتعلق الاجمالي الذي لا ينحصر الابتداء بدونه وهو شيء ما
هما مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان غير … بالذات … في هذه الدلالة … قوله
من غير حاجة الى ذكره اي لا يحتاج الى … فهم ذلك المعنى من اللفظ وان كان قد يحتاج اليه للايضاح والبيان او لا
يحتاج الى ذكره مطلقا … قوله وهو بهذا الاعتبار اي مفهوم الابتداء باعتبار كونه ملحوظا قصدا بالذات مستقلا
بالمفهومية قوله فقط لا يكون مفهوما من لفظ من … لا يحتاج الى … قوله
لا حاجة في الدلالة … قوله البدل على متعلقه اي ليدل ذلك اللفظ المضموم الى لفظ الابتداء على متعلق
معنى الابتداء لان ذلك المتعلق … قوله وهذا اي ما ذكره بعض المحققين
من ان المعنى اذا لوحظ قصدا يكون معنى مستقلا بالمفهومية هو مراد النحاة بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا
في نفس الكلمة الدالة عليه يعني ان الكلمة بنفسها دالة على ذلك المعنى من غير حاجة … الى ضم لفظ آخر
كدلالة لفظ الابتداء على مفهومه وليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة ان لا يكون … الكلام عن الحد
وما … قوله واذا لاحظ العقل اي اذا لاحظ العقل مفهوم الابتداء من حيث هو حالة … بين
السير والبصرة … كما ان … القيام في زيد قائم … الربط … بالمبتدأ …
نفسها الا … مقصودة كان معنى غير مستقل بالمفهومية لانه … على تصور طرفيه ولا … ان مفهوم الابتداء
بهذا الاعتبار مدلول لفظ من … يكون معنى لفظ الابتداء ومن ثمه … من ان لفظة
من موضوعة لمعنى واحد من … بل المقصود تصوير ان هذا المفهوم يجري فيه اعتباران وان اردت
ان تعرف كيف يتصور الاعتباران في معقول واحد تارة يكون مقصودا بالذات واخرى بالعرض ملحوظة …

بمثال من المحسوسات فنقول انك اذا نظرت في المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هنا حالتان احدهما ان تكون
متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا المرآة حينئذ آلة في مشاهدتها ولذلك لا تكون المرآة ملحوظة بهذه الحالة فلا يمكنك
بحيث تقدر بانصارها على هذا الوجه ان تحكم عليها وتلتفت الى احوالها والثانية ان تتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فتكون
صالحة لان تحكم عليها فتكون المرآة حينئذ مستقلة وتكون الصورة مشاهدة تبعا واذا عرفت ذلك في المعقولات ايضا بقوله فاعلم ان لان ه
ذو تلك نسبة القيام الى زيد اذ لا شك انك تدرك فيها نسبة القيام الى زيد الا ان ادراكها في الاول مدركة
من حيث انها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف احوالهما فكأنها مرآة تشاهد بها مرتبطا احدهما بالآخر ولذلك
لا يمكنك ان تحكم عليها او بها ما دامت مدركة على هذا الوجه وفي الثاني مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك
ان تحكم عليها او بها على الوجه الاول معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى الثاني معنى مستقل بها وكما يحتاج الى التعبير عن المعاني
الملحوظة بالذات مستقلة بالمفهومية بلفظ كذلك يحتاج الى التعبير عن المعاني الملحوظة بالغير الى قوله لا تستقل بالمفهومية قوله
لتعرف احوالهما اي لمعرفة حال السير والبصرة وكان السير مبتدأ والبصرة مبتدأ منه قوله ولا يمكن ان يتعقل
اه اي لا يمكن معرفة ذلك الابتداء المأخوذ على وجه الآلية الا بذكر متعلقه المخصوص كقولك ابتداء سير البصرة
حتى قوله ولا ان يدل عليه اي لا يمكن ان يدل بلفظ الابتداء على معناه الا ضم لفظ دال على متعلقه كلفظ السير
والبصرة الدالين على معنييهما الذي هو المتعلق قوله والحاصل اي الذي حصل من ذلك المحصول هو الفرق
بين معنى الاسم والحرف قوله لكل واحد من جزئياته اي لفظ من موضوعه لجزئيات ذلك الابتداء
العام كالابتداء من البصرة ومن البغداد ومن الكوفة وكذا وهذا ليس ما قيل ان الحرف وضع باعتبار
معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين ظ بخصوصه والنسبة لا تتعين الا بالمنسوب اليه
فما لم يذكر متعلق الحرف لم يحصل فرد من ذلك النوع الذي هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج

وانما يحصل

وانما يحصل بتعقله فيتعقل بتعقله قوله من حيث انها اي من حيث ان تلك الجزئيات حالات ونسب لمتعلقاتها
كالحرف قوله ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه اي ذلك المفهوم الكلي الذي وضع قصدا او بالذات وصار مستقلا
بالمفهومية يصلح ان يكون محكوما عليه كقولك الابتداء خير من الانتهاء او محكوما به كقولك الذي اشرت اليه الابتداء قوله
اذ لا بد في كل منهما اي لا بد في كل من المحكوم عليه والمحكوم به ان يكون ملاحظا قصدا بالذات ومستقلا بالمفهومية حتى يمكن ان يعتبر النسبة
الحكمية بينه وبين غيره اي بين المحكوم عليه وبين غيره كالمحكوم به او بين المحكوم به وبين غيره كالمحكوم عليه وتلك الجزئيات
هي نسب وبين المحكوم عليه وبه النسبة لا يكون مستقلة فلا يصلح الا ان يقع محكوما عليها او بها لملاحظة احوالها اي احوال
تلك المتعلقات كما سبق قوله وهذا هو المراد بقولهم معنى كون تلك الجزئيات التي هي معاني الحرف بحيث لا يتعقل الا بذكر
متعلقاتها وكون معنى الحرف بحيث ان يكون متعلقا باعتبارها وبملاحظتها وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانه من مشكلات
هذا الكتاب قوله واذا عرفت هذا اي ان معنى المفهومات يكون على نوعين فانه يكون ملحوظا في ذاته ويكون ملحوظا بغيره قوله الضمير
المعنى في نفسه اي على تقدير ان يكون مرجع الضمير هو المعنى قوله استقلالا بالمفهومية لا يكون ذلك المعنى مستقلا
بالمفهومية من اللفظ قوله فرجع كثيرة المعنى اه حاصله ان ارجاع الضمير الى المعنى مع تقدير اللفظ والا على آخر قوله
من كثيرة المعنى في نفس الكلمة لانها اما ان تدل على معنى في نفسها اولا قوله فالمعنى الآخر وهو ارجاع الضمير
الى المعنى قوله وارجاع الضمير اي لم يعرف من الظم باعتبار ارجاع الضمير كما في هذا الكتاب وحاصله ان عبارة المفصل
في هذا المقام لم يكن مصروفة بوجه حصر مرجع الضمير في الكلمة حتى يرجع بالنسبة الى المعاني وارجاع الضمير الى المعنى
نفرينه قوله وربما يستبين من التحقيق وهو ان معاني الاسماء مفهومات كلية لزم انها تتعقل مستقلة لها لفهم خصوصيتها الى جزئ
العادة بانه في المفهومات المتصفة بتلك الخصوصيات بخلاف الحرف فانها موضوعة لتلك الخصوصيات الغير المستقلة قوله لانها
معانيها مفهومات كلية فان تعقله في الصحاب مطلقا غير مأخوذ للخصوصيات قوله لكن لما جرت

هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيره والمراد بغيره متعلقه

وان اللفظ متحد له الا ان المستقل بالمفهومية هو

العادة يعني ان العادة لما جرت باستعمال تلك الاسماء في مفهوماتها الكلية واستفادة الخصوصية من الالفاظ فيه
بخلاف الحرف فان معانيها على ما عرفت هي الخصوصيات ولا يصح استعمالها في النوع المطلق **قوله** ولما كان الفعل دالا
على معنى في نفسه الخ توضيح هذا المقام ان الافعال التامة كضرب مثلا يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير
مستقل وهو النسبة الحكمية الملحوظة من حيث انها حالة بين طرفيها اعني الحدث والفاعل المعين ولما كانت هذه النسبة
التي هي جزء مدلول الفعل لا تحصل الا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف كما ان لفظ من موضوعة وضعا عاما
للحدث الذي دلت عليه فاعلها بخصوصها لكن الفرق بينهما ان الحرف لا يدل الا على معنى غير مستقل بالمفهومية فلذا
لم يقع محكوما عليه ولا به اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليتمكن من اعتبار النسبة بينه وبين غيره والفعل لما
اعتبر فيه الحدث وهو المستقل وغيره اعني النسبة الى الفاعل وجب ذكر الفاعل ووجب ان يكون مسندا باعتبار الحدث ولا يمكن
جعل ذلك الحدث مسندا اليه لانه على خلاف وضعه واما مجموع معناه المركب من الحدث والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل
(لان يكون) بالمفهومية فلا يصلح محكوما عليه ولا به ولما كان المعنى الماخوذ في هذا الحدث شاملا للمعنى المطابقي والتضمني لم يخرج به الفعل
فاخرج بقوله غير مقترن الخ هذا تطبيق الكلام على ما ذهب اليه من انه موضوع للنسبة الى فاعل ما فهذه المطابقي ايضا مستعمل من
حيث ان هذا الفاعل معهود من الفعل فالنسبة موقوفة على جزء الفعل فالمراد بالمعنى الماخوذ في التعريف هو المطابقي لانه المتبادر
المتبادر ولهذا الاحتمال المذكور هنا لحدود ان تحمل على ما يتبادر منها كيف لا ولو صح ما ذكره للزم عليهم خلاف ما ادعوا (علم)
من عدم وجود دلالة التضمنية بدون المطابقية لانهما ينفكان هاهنا ولزوم ما ذكرنا ان من سمع لفظ ضرب فهم الحدث
والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي لان من جملته النسبة الى فاعل معين واما توجيه الفاضل المحشي بان العالم بوضع
ضرب على الوجه العام اذا سمع هذا اللفظ تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان تضمنا وتذكر
الوضع وليس هذا الا وضعه دلالة اللفظ اولا بوجه من لفظ ضرب لما سمع من حيث هو اراد ما لم يعلم حضوري المعنى

المرضوع له

المعنى واما على ما اقر به وهو
بعض المحققين من انه موضوع للنسبة
الى فاعل ما

[illegible]

المرضوع له بالصيغة فاذا حضر عنده بالصيغة النوعية اليه من حيث انه مراد فهذه الحدث والزمان في ضمن
هذا الانتقال هو الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتبين من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقي والظاهر انه وهم من الاوهام
والظاهر انه من الاوهام فان السامع للفظ ضرب انما يفهم الحدث والزمان من تذكر الوضع بواسطة ان هذا المعنى
جزء مدلول اللفظ ودلالته بتوسط الوضع وليت شعري ما الذي عدا على ان يفرق بين ورود فرق الحدث
والمنتسب بينهما وبين مدلول الفعل فانهم قالوا انها موضوعات للمفهومات الكلية لكن يفهم الخصوصيات بزيادة القرائن
ذكرت معها فلذا لو قالوا في الفعل انه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل ما الا انها استعملت مع الفواعل المعينة بفهم
تلك الخصوصيات سلمنا انه موضوع للنسبة الى فاعل معين لكن تعيينه عند المتكلم كاف فذكر الفاعل لتعيينه عند
المخاطب والسامع ولهذا وقد افرزوا ان صيغة المتكلم والمخاطب موضوعة للحدث والنسبة الى فاعل معين
يدل عليه اللفظ وليس الفرق الا بالتعيين (عند) لفظ السامع وعدمه فتامل واما عدم وقوعه محكوما عليه فان المحكوم عليه
لا يكون الا ذاتا متقررة يحكم عليها بالاحكام المختلفة مع تغايرها مع حالها ولما كان احد اجزاء الفعل الزمان
وهو متجدد غير مستقر على حاله منعه من ان يكون محكوما عليه فما عرضنا في هذا المقام فانه من مزال الاقدام وما حققت
لك سابقا خفي على هذا التحقيق **قوله** اعني الحدث انما قيد المعنى التضمني بالحدث لان له معنى آخر تضمنيا
آخر وهو الزمان ولكنه غير مقترن باحد الازمنة لانه نفس الزمان والشيء لا يقارن نفسه **قوله** احد الازمنة الثلاثة اشارة
(دال فيه الحدث والزمان يلزم ان يكفي ان يكون مقارنة الجزء احد ... الخ)
الى ان الباء داخلة على صلة الاقتران يعني ان والى ان الاقتران المنفي باحد الاسم والثابت في حد الفعل
هو الاقتران عند فهم ذلك المعنى عن لفظ آخر فهذا لا يخرج عن حد الاسم مثل الضارب في قولك
زيد ضارب امس **قوله** وهو صفة في بعض النسخ بالواو وهو الظاهر وفي نسخة الفاء وهي فصيحة جواب شرط محذوف
اي اذا عرفت ما قررناه عليك فقوله غير مقترن صفة للمعنى وجوز (الشارح) الشيخ المصنف نصبه على ان يكون حالا من المعنى

ودرفعه بان يكون خبر مبتدأ محذوف واما اختيار الشارح الوصفية لان النصب يحوج الى جعله نعتا للمصدر
والمثنى عليه غير مناسب والرفع يحوج الى تقدير وهو خلاف الاصل **قوله** سواء كان النقل فيها صريحا كرويد فرويدا في الاصل
مصدر مصغر ارواد مصدر ارود اي رفق بعد تخفيفه بحذف الهمزة والالف وكبراء ان يكون تصغير ارود بمعنى الرفق
ومعنى كون النقل فيه صريحا ان مصدريته في الاصل محققة ثم نقل منها وجعل اسما للفعل الذي هو امهل **قوله** فانه
قد تستعمل مصدرا ايضا كما استعمل اسم الفعل كقولهم امهلهم رويدا اي امهالا وهذا يدل على انه في الاصل
مصدر فنقل الى غيره لكنه لم يهجر ذلك المعنى المنقول عنه **قوله** او غير صريح كهيهات فانه ومعنى كونه غير صريح انه لم
يثبت استعماله مصدرا الا انه يشبه المصدر بان يكون على زنة نحو هيهات فانه لم يستعمل في الاصل مصدرا
حتى يكون منقولا منه الا انه على وزن قوقاة فكانه كان في الاصل مصدرا ثم نقل وجعل اسما للفعل الذي
فعللة وفعلالا
هو بعد **قوله** مصدر قوقات كتب على حاشية الدجاجة قوقاة اي تصيح قوقات وتيفات على وزن [illegible]
قوله كصه ومه فانهما في الاصل اسمي صوت نقلا عنه وجعلا مصدرين بمعنى السكوت والكف ثم نقلا من هذا
المعنى المصدري الى معنى الفعل الذي هو اسكت واكفف **قوله** او عن المصادر اي من معاني المصادر التي كانت تلك
المصادر اصواتا في الاصل والمصادر التي هذه الاسماء منقولة عن معانيها هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ
انما نقل عن بعض معانيها الى معنى اخر وكذا قوله وعن الظرف اي منقولة عن معنى الظرف كامام فانه في الاصل ظرف
بمعنى قدام نقل عن ذلك المعنى وجعل اسما للفعل هو تقدم فاذا قيل امامك زيدا فمعناه تقدم زيدا او سبقه
وكذا الجار والمجرور مثل عليك فانه في الاصل جار ومجرور ثم نقل الى معنى الفعل الذي هو الزم فاذا قيل عليك فمعناه
الزم فليس شيء من هذه الاسماء مقترنا باحد الازمنة بحسب الوضع المصدري واما بحسب الوضع الصوتي
فليست اسماء فضلا عن كونها مقترنة بزمان او غير مقترنة وهذا الاقتران انما عرض لها بحسب الوضع الثاني

وهذا الشرح

وهذا الشرح للمقام موافق الكلام الشيخ وظني انه خال من التحقيق كيف لا ولو كان كذلك لزم ان تكون تسمية
الافعال
هذه الاسماء معتبرة في حال معانيها وعدم اقترانها باحد الازمنة الذي هو منشأ التسمية بحسب الوضع الاصلي وهذا بعيد
في النظر اذ اللائق ان يكون مدار التسمية على وضع واحد ولا يكون وضعا لغوا او متغيرا لاعتبار وضع اخر فاللائق
بكلامهم ان يكون اسما بالنظر الى الوضع الاول وافعالا اجابة بالنظر الى الوضع الثاني ولذا قال بعضهم الكامل
على كونها اسماء
تسميتهم اسماء بتعبيرها لما لا يقبله الافعال كالتنوين ولام التعريف ونحوهما وان اردت التحقيق فاستمع لما نتلو عليك
فنقول ان مقصودهم من ارتكاب هذه التكلفات اخراج هذه الاسماء عن تعريف الفعل وادخالها في تعريف
الاسم ولكن لو وضح من غير احتياج اليها فنقول قولهم اسم الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة
على ما ذكروا انه دال على حدث وذلك الحدث مقترن باحد الازمنة اي ذلك الحدث مع ذلك الزمان مدلول
الفعل واذا قيل صه مثلا فمعناه الفعل اي اللفظ الفعل الذي هو اسكت ولا ريب ان هذا اللفظ المتضمن
اي اسكت مقارن لاحد الازمنة وهذا اللفظ بلا شبهة اي مثل قسميها [illegible] اعتبارا لما موضوعة
للالفاظ الا لمعاني لا لمعانيها نقول كما لا يخبر الرضي وبسبب ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال
على معنى المصدر فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه نشر اذ العرب القح ربما تنزل صه مع انه لم يخطر ببالهم لفظ اسكت وربما
لم يسمعوا اصلا غير موافق للتحقيق فان الكلام في الاسماء والافعال الاصطلاحية لا اللغوية والاقرب ان علامة اللغة
اسم لانه علامة على مسماه وكذا لحرف **قوله** عسى وكاد فان معنى عسى انت الترجي فاذا قلت عسى زيد ان يقوم
معناه ان ترجي قيام زيد غير مقيد بزمان من الازمنة وكاد معنى انت المقاربة فاذا قيل كاد زيد ان يقوم فمعناه
ان انت قرب قيام زيد غير مقيد ايضا بزمان لكنهما في الاصل مقترنة به فان كان كذا مثلا كان معناه القرب الواقع
الواقع
في الزمان الماضي وعسى الترجي فيه اذا قلت عسيت فمعناه ترجيت في ذلك الزمان **قوله** وخرج عنه المضارع واختلف

هذا اللفظ غير مقارن لاحد الازمنة بل معناه

النفي في مدلول الفعل المضارع من الزمان فقيل الحال وان استعمل في الاستقبال مجازا وقيل بالعكس وهو الاصوب
وقيل بالاشتراك فعلى التقدير الاولين دلالته على الآخر لازمية ظاهرة وعلى الثالث كذلك ايضا لانه اذا دل
على المعنيين دل على واحد منهما ضمنا قوله اذ لا يقدح في الدلالة الخ اي لا يمنع دلالته على الزمانين اذا اريد من
لفظ المضارع على تقدير الاشتراك ارادة ما سواه وهو احدهما فان ارادة الاثنين معا تنافي ارادة الواحد وحده
وهو ظاهر وهذا امر متفرع على المشهور من ان اللفظ المشترك يدل على جميع معانيه عند التجرد عن القرينة
لكن لا يجوز ارادتهما الا معها واما على مذهب ابن سينا من ان الارادة شرط الدلالة فالامر واضح لانه
لا يدل الا مع القرينة وحينئذ لا يدل الا على زمان واحد قوله لتفيد زيادة معرفة به اي مفيد ذكر بعض خواص
المعرب ذكره لها زيادة معرفة فان اصل المعرفة حصل من تعريفه لكن لما كان في التعريف دقة وخفاء
بها عرفت او وضح زيادة الايضاح بذكر بعض خواصه قوله منها اي من اول اللام ولذا قدم الجر والا فقد به بحسب
للحصر قوله جمع الكثرة وهو فواعل التي هي حقيقة فيما زاد على العشرة اذ نقل رضي صاحب اللباب في رجاله للاثنين
خاصة قوله ومن التبعيضية والدليل التبعيضية اخرجها على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية
بوجه فزيدت هذا من الناس او من الانسان قوله ولا توجد في غيره الظاهر انه بيان وايضاح لسابقه
والمراد بالخاصة عند ارباب العربية ما ذكره انه محمولا كان ام لا واما عند اهل الميزان فالخاصة هي
الكلي المحمول على ما له اي خاصة نحو ثبت زيد فاضحك قوله وهي اما شاملة الخ اي خاصة شاملة هذا
المقام اي المسند اليه بخلاف غيرها كاللام مثلا فانها لا تدخل على الاسماء المعرفة بغيرها مثل
الضمائر واشباهها قوله دخول اللام اي اللام باعتبار دخولها قوله اي لام التعريف اما ان يكون
اشارة فيه الى ان اللام في اللام للعهد الخارجي بارادة اللام المستقلة فيما بينهم وهي لام التعريف او ان

اللام فيها

المعنيين ودلالته على احدهما اي
الحال والاستقبال بتعيين [illegible]
ارادة المعنى كالزمان الحاضر

ان اللام عوض من المضاف اليه لكنه لا يلائم ما بعده من الجر والتنوين وغيرهما فان اللام [illegible] عوض عن المضاف اليه
وهو حرف اي لام التعريف سابقا لا حقيقها وانما احتاج الى القيد لانها قد تكون لغير التعريف كلام الامر
والابتداء والجر والتعليل والتبعيض والتخصيص والقسم والجحود والعطف وجواب لو ولولا ولام التعجب ولام
كي ولام الاستغاثة قوله ليس من امبر امصيام في امسفر جواب لجل من حمير التي هي من قبيلة طي
حين سئل ابن امبر امصيام في امسفر والمعنى من جملة الاحاديث وقد ذكر الصيام في السفر في جملة [illegible] موافقا للغة
ليس من البر وفعل الصوم في السفر وهذا الحديث في نفي ما جوزه العلامة من الصوم في السفر فان البر
يشمل الواجب والمندوب واذا خرج عنهما بقي كونه مكروها او حراما لانه لا يتصور الاباحة في نفل العبادات
وغيره ولا شك اخرى من الطرفين تحصل مجرى ما قوله لعدم شهرة لعدم شهرة كون الميم حرف تعريف
لاختصاصه ببعض اللغات ولكونه الذي هي الميم حرف بدل من لام التعريف ولانه ثبت الاشارة الى المختار
منها ما ذهب اليه سيبويه قوله وفي اختياره اللام اي اختيار المصنف اللام على الالف واللام او على حرف
التعريف قوله اي اللام وحدها وهو الذي ذهب اليه والدليل عليه ان التعريف نقيض التنكير وقد جعل
علامته حرفا واحدا وهو التنوين فكذا علامة نقيضه لانه قد يحمل النقيض على النقيض ولان الالف تسقط في الدرج
ولو كانت اصلا لمنعت من السقوط فانه جواز سقوطها لما ذكرتم من ان الاسم الكثير الاستعمال يناسبه
التخفيف بحذف حرف منه لكن يجب ان يثبت تعريفه بسقوطها عند حذفها لان المركب ينتفي بانتفاء احد اجزائه
ولا يمكنك ان تقسيمها على حروف تجمع لظهور [illegible] عليها [illegible] فيعرف به ان هذا العمد لمن يك المفرد واما تمييزها
[illegible] الذي في حرم ام الاثنين واخواتهما فعارض يجيء فيهما اكثر منه مع ان تمييزها في هذه المواضع لعلة
كالعلة التي اوجبت اصل زيادتها واما في [illegible] فلمحافظة على التفخيم واما في الآية وكونها فلا لتباس الا [illegible] بالاستفهام

بالكسر قوله لتعذر الابتداء بالساكن لان اللام زيدت ساكنة مبالغة في الخفة اولان علامة نقيضه اي التنكير ساكنة
كالتنوين ولم تحرك الاسم منها ومن غيرها لتعذر تحركها لانها ان تحركت بالفتح التبست بلام الابتداء وان
تحركت بالكسر التبست بلام الجارة وان تحركت بالضم حصل الثقل في اثر الكلمة المحتاج اليها الاستعمال وافتقار
الهمزة لانها التي زادتها الحاجة الى زيادة حرف وفتحت مع ان همزة الوصل مكسورة في اكثر المواضع مبالغة في التخفيف
قوله الكامل اي على وزن هل واحتج الزمخشري بان حروف المعاني لم يوضع منها حرف واحد ساكن وبان الهمزة
مفتوحة وحذفت للجواب قوله والمبرد الى انها الهمزة وهو ضعيف لحذف الهمزة مع بقاء التعريف
كما لو وهو الضعف منه قول الفاضل المحشي جاز حذفها مع كونها علامة لان اللام اللازمة لها تذكرها قوله انه موضوع
لتعيين في هذا تفصيل للفاضل الرضي ونقض عليه بانه قد يكون لتحصيل لتعيين المعنى التضمني كاللام في الجنس فانها لتعيين
الذات المعرفة بمفهومها الجنس ولا نصيب للصفة والنسبة التقريبية في مفهوم اللفظ من تعريف اللام
والجواب ان انها في هذه الامثلة وكونها لتعريف الذات الموصوفة بالجنس والصفة خارجة عن الموصوف
قوله والفعل يدل عليه تضمنا لان معناه المستقل وهو الحدث ودلالة الفعل عليه بالتضمن وقدر
حرف التعريف وقف
الكلام قوله فان حرف التعريف اي اللام بقرينة المقام فلا يرد ان من حروف النداء مع انه يدخل عليها
او يكون مبنيا على مذهب من قال ان تعريف المنادى بتوجه الخطاب اليه او باللام المقدرة كما سبق
انت ان تم او ان خلاف انما هو في المنادى المنكر نحو يا رجل واما المعرف قبله كالضماير فحرف النداء
لا يعتبر تعريفا وهو المفهوم من كلام بعض المحققين ان الذي تنكير ادات التعريف بعيد قوله وكذا سائر الكلمى
مثل اللام في انها غير شاملة لان انها لا يتحقق في الضماير واشباهها وقد عرفت سابقا ان الاسناد اليه شامل لجميع
افراد الاسم قوله ودخول الجر اشارة الى العطف على المضاف اليه قوله كما في الاضافة المعنوية فهي الاضافة

قوله كالموصولات دخول في المحققين

الاخير اليه

الى غير الموصول المعتبرة تعريفا او تخصيصا كغلام زيد وفي العامل في المضاف اليه بهذه الاضافة خلاف فمنهم
من قال انه حرف الجر المقدر والشارح نظر الى ان معناه في الاصل هو الموجب للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام
زيد غلام حصل لزيد فبعد الاضافة قائم بالمضاف اليه الا لاجل الحرف ولا يكون علة حرف الجر مقدرا وان ضعف عن ذلك
الموضع ورد ذلك في القوة الدال عليه المضاف الذي هو مخفض بالمضاف اليه ومنهم من قال ان عامل الجر هو المضاف
واختاره نجم الائمة الرضي قال لان حرف الجر شرطية منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد
نكرة كغلام لرجل لزيد فيجب كون الاثر في مضاف اليه حاصل له بواسطة الاول فهو كالمرجح ومنهم من ذهب
الى ان العامل معنى الاضافة وخير الامور اوسطها اما الاول فيتجه فيه ان الحرف وان كان موجب الاضافة
في الاصل الا ان الموجب لها ما لفعل انما هو الاسم المضاف وكل يعمل في وقته واما الثالث فلان صاحبه
ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان
اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة
التي بينهما وبين الفعل كما انه خلف ان العامل في الفاعل هو الاسناد الى الفعل وهذا القائل لم يقل
قوله لا يفضله مع الفعل اليه لان حرف الجر وضعه لان يوصل معاني الافعال ويوقعها على الاسماء اما اذا
فظاهر
كان ظاهرا كما تقول اذا اردت ان توقع مرورك على زيد لا يمكنك الا بعد تعديته بالباء لانه
لازم واما اذا كان مقدرا كغلام زيد فقد عرفت ان اصله غلام حصل لزيد فالذي اوقع الحصول على زيد
هو الحرف لتسلط ما فعله قوله واما الاضافة اللفظية الخ جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال ان مدعاكم
ان اثبات ان مطلق الجر من خواص الاسم وما ذكرتم من الدليل انما يثبت اختصاص الجر الذي
هو اثر الحرف بالاسم فبقي جر المضاف اليه في الاضافة اللفظية فان العامل فيه انما الاضافة لا حرف الجر

المضاف اوم

وحاصل الجواب ان الاضافة اللفظية فرع للاضافة المعنوية لانها يلاحظ فيها معنى حرف الجر كالاضافة المعنوية
فانك اذا قلت عمرو ضارب زيد كنت ملاحظا لمعنى الحرف وان لم تقدره فكانك اذا قلت عمرو ضارب لزيد
والمعنوية يلاحظ فيها اللفظ ومعناه فكانت الصلاة هي فرعها اولا بالذات فانه يعني ومعنى وان واحدة فافهم
فانه كان ورعا كثيرا ولان الفائدة المعنوية اقوى من الفائدة اللفظية لان الالفاظ تابعة للمعاني هذا واعلم ان حد
هما يناقض ما مر من تعريف المضاف اليه بانه نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر ثم تفسير هذا الحرف اي المضاف اليه بالاضافة
المعنوية واللفظية **قوله** بان يختص في هذا الباب يكون المضاف يختص بما وجد فيه اي ان يختص بما لا يختص ما يختص
وهو الاسم وما لا يختص هو الفعل والحرف لكن تفسيره بالفعل لظهور ان الفعل والحرف لعدم استقلال معناه لا يصلح
لذلك ... بان تزيد على اصلها بان تنسب للاسم والفعل **قوله** التنوين للترنم وعرفوه بانه اللاحق للقوافي التي ياتي
حرف الاطلاق وهي الواو والياء والالف ... من اطلاق الضمة والكسرة والفتحة كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن
وقولي ان اصبت لقد اصابن واختلف في وجه التسمية بهذا الاسم فذهب معظم الائمة وسيبويه وجمع من المحققين
انه ذكر التنوين للترنم وهو التغني التي يحصل بحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت فاذا انشدوا ولم يترنموا جاوا بالنون — التنوين
في مكانها في لغة تميم اكثر ... جميعهم وكثير من قيس ... يتركون التوافق على حالها
في الترنم والذي اعتمده ... انه المحصل للترنم لان الترنم انما يحصل بالنون نفسها لانها ...
واليه ذهب ابن ... وابن هشام ... صاحب اللباب قال ... يوجد الترنم ...
الغنة ... فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان الترنم ... وهذه الاقسام المشار اليها هي
المشهورة ... كتاب مفتاح اللبيب اقساما اخر منها تنوين الغالي وهو ... اللاحق للقوافي المقيدة
اي الساكنة ... اللحن ... واي ... اوانه

نا ورد

لما ورد من اطلاق الحبيبة اي ... وذكر ... هو حرف الساكن ... الزيادة كقول
الشاعر سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعده في المغني من قبيل تنوين الضرورة ومنها تنوين الحكاية
كتنوين زيد قائم علما ... ولكن انه تنوين الصرف لانه هو الذي كان قبل التسمية ومنها تنوين الضرورة كقول الشاعر
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة قال في المغني هو تنوين التمكين لان الضرورة اباحت الصرف والذي ذهب اليه المحقق انه
تنوين الضرورة وهذه الاقسام مشتركة بين الثلاثة الا اربعة تنوين التمكين والتنكير والعوض والمقابلة
قوله عطف على الدخول ... عطفا على المصدر اي ... عطفا والمراد بالدخول لفظة ... الدخول الذي عطف عليه بلفظ الدخول هو اللام المجرورة ولو كان عطفا على اللام لكان التقدير ومنها — **قوله**
دخول الاسناد اليه لان عامل المعطوف عليه بتقدير المعطوف وهو فاسد لان المتبادر من قولهم ودخلت — بالاضافة
الاضافة انما دخولها ذكرها في اوله كالالف واللام وكونه في آخره كالتنوين والاسناد ولا يتصف بشيء منها لانه — الاسم
نسبة بين المسند والمسند اليه فانه لا الاسم ح هو عين الاسناد اليه لا دخوله **قوله** وكذا في الاضافة اي
الاشكال ... كما في الاسناد اليه ... في الاضافة لانها نسبة بين المضاف والمضاف اليه فهي ايضا بالرفع
عطف على الدخول لا ... **قوله** والمراد به كون الشيء مسندا اليه لما كان ظاهر العبارة يوهم ... اذ
ان المجرور يرجع الى الاسم ظاهرا فيكون معناه ان الاسناد الى الاسم من خواص الاسم وهذا الحكم ... — ضمير
عن الفائدة اولى جاز ... الضمير راجعا الى الشيء باعتبار ... الشيء لكمال الظهور كما لا ... وحاصل الجواب
ان كون الشيء مسندا اليه من خواص الاسم والشارح ... لا يرجع الضمير الى الاسم لكنه احتاج ... في قوله
حيث قال والاسناد اليه اي الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة المرعية دون الصفة المستفادة
اليه المخصص ... فيه ... انتهى ... مراد الشارح عليه ... ان الضمير وان كان

راجعا الى الاسم لكن الحكم عليه باعتبار نوعه فكانه قال والاسناد الى نوع الاسم مطلقا من خواص
افراده فرادئه والمراد به نوع الخبر كما ليس ان الضمير راجع الى الشيء المعلوم كما عرفت بل الى الاسم
باعتبار انه خبر فكانه قال ومن خواصه الاسناد اليه الذي تراه في الاسم هو من خواصه لا يوجد في غيره
لان مراده منه ان الاسناد اليه المنحصر في الاسم هو من خواص الاسم حتى يكون الحكم عن الفائدة وفائدة
التعبير بينهما التنبيه على المدرك كما في بعض خواص على ما مر السلام شيء منه الذي تو هدف منه لا تصدر من غيره
لان الشيء منه المختصة به من خواصه قوله كان الفعل وضع الخ يعني ان العرب لاحظت معنى الفعل ووضعه
منسوبا الى امر مرتبطا به وهذا هو المسند اصطلاحا والا فالعرب لا تعرف المسند والمسند اليه لانه اصطلاح
حدث قوله لا رائحة اه اي لوازم الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص كغلام زيد وغلام رجل وهما من
خواص الاسم كما عرفت في لام التعريف ومن لوازم الاضافة اللفظية التخفيف وهو ما يحذف التنوين
كضارب زيد او ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع كضاربا زيد وضاربو زيد والتنوين لا يدخل الفعل
كما عرفت ولا تثنى ولا يجمع حتى يحذف نونه واما كونهما يضربان ويضربون فهو تثنية وجمع للضمير لا للفعل والتخفيف
ما كان الوجه محمول عليه طرد اللباب قوله وانما فسرنا اه فان ملاحظة الظاهر تقتضي التفسير بالعام
بالعام الى الخاص
شامل للمضاف والمضاف اليه وملاحظة ما ياتي من قول المص ويجر علم الاضافة تقتضي تفسيرها بالثاني فالعدول
منها للفائدة المذكورة قوله الفعل او الجملة اه اشارة الى الخلاف الواقع فيه فذهب المصنف بعبارته الى ان
المضاف اليه هو الفعل وذهب آخرون الى انه هو الجملة واختاره نجم الائمة حملا للمضاف اليه هنا على للباب
على المضاف اليه في نحو اتيتك زمن الحجاج امير فان الجملة الاسمية بالاتفاق قوله اي يوم ينفع
الصادقين فالمضاف اليه بالحقيقة هو المصدر المدلول عليه بالفعل والدليل عليه توقف المضاف اليه على الفعل

من التعريف

من التعريف كما في اتيتك يوم قدم زيد بخلاف والمجاز وقال بجاز صفة اليوم وهو نكرة كما هو افاده التعريف
من قبل المصدر المعرف باضافته الى العلم هذا واعلم ان نجم الائمة قد جمع بين القولين حيث قال والظاهر ان
المضاف اليه لفظا يوم قدم زيد الجملة الفعلية كما ان الاسمية في نحو اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها
واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه كما مر في نحو قوله مطلقا سواء اريد منها المضاف او المضاف اليه او
النسبة التي بينهما وفي اختصاصها بالاسم ان يكون طرفاها اسما قوله فان مرت صفات اي الفعل والجملة
فان الكلام ليس مربا قوله اي لا اسماء ح فيما مثلت به قد مثلت بتقدير مضاف ثلاثة قول المص وهي اسم
وضعت وحرف ومابين فيه تقدير لفظ في ماسماء للتغليب قوله موجب ومبني المعرب ماخوذ
من الاعراب بمعنى الاظهار وازالة الخفاء والمعرب ح الاسم الذي صار مظهرا بسببه وفاده
بالاعراب والمبني ماخوذ من البناء وهو القرار وعدم التغير المحكم الذي لا يتغيره الرياح قوله فالمعرب
الفاء للتعقيب واللام للعهد الخارجي قوله الذي هو قسم من الاسم لانه نصف الاسماء فلا يكون قرينة
وكذا جميع الحدود التي ذكرها في تعريف الاسم قوله اي الاسم الذي ركب مع غيره اه الغرض من هذا الكلام دفع
اعتراض الشارح الرضي وحاصلها ان المركب يطلق على احد معنيين بالنسبة الا الاول ومجموعها الطلاق الزوج
على المعنيين او على مجموعها ومراد المص المعنى الاول مع ان استعمال الثاني اشهر والالفاظ المشتركة لا تقع في الحدود
فضلا من ان يكون المقصود منها معنى غير مشهور ولو سلمنا هذا لكن لا نسلم ان كل مركب مع غيره معرب بل
اذا كان مركبا مع عامله وحاصل الجواب ان استعمال الالفاظ المشتركة في الحدود معيب بلا قرينة وهي
هنا موجودة لان المص في تعريف المعرب الذي هو قسم من اقسام الاسم والاسم لا يكون مركبا
بالمعنى الثاني فلا يتوهم الاعتراض الاول والمراد من المركب المركب مع عامله لانه الشايع بين اهل هذا

الخ فانه دفع الاعتراض الثاني وهذا التقدير كما يدفع الاعتراض الثاني يدفع اعتراض صاحب المرشحات قال وتقاعد
ان يرد النقض بنحو غلام زيد بمبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لامتناع مشابهة الشيء نفسه وحاصل
الدفع ان المركب صفة الاسم ومبني الاصل ليس باسم ويندفع ايضا بقوله تركيبا يتحقق معه عامله اذ لا عامل لمبني
الاصل فقد يرجح التحقيق وتحقق العامل اعم من ان يكون موجودا في اللفظ او محذوفا لقطب او معربا قوله عبارة الشيخ
الا ان عبارة صاحب الكشاف صريحة كما سيأتي قوله اي ينسب آه الغرض من هذا الكلام دفع الاعتراض الوارد على ظاهر
عبارة الشيخ انه يخرج من التعريف مشابهته لمبني الاصل في المعنى بالغرفتين كما بنيا واسم الفاعل شابه الفعل
الماضي لوقوعه موقعه وحاصل الجواب ان المشابهة وان اطلقت في التعريف الا ان المتبادر منها هو المشابهة
الوضعية كالمضمرات فانها كون الاسم متضمنا لمعنى من معاني الحرف كمتى ورحمى وفي انها كونها مع اسم الفعل لانها
وقوعه وكونه رابطا اقتضاء الاسم الى متعلق كالحرف وذلك كالاسماء الموصولات قوله اي المبني الذي بمبني الاصل
المقصود من هذا التحقيق دفع ايراد الفاضل الاسترابادي تقديره ان المتبادر من قوله مبني الاصل اي الاصل في
البناء فالاضافة مثلها في ضرب اليوم فيدخل فيه جميع الافعال المضارعة اذ الاصل في جميع الافعال البناء فينبغي
ان يبني ما شابه المضارع من الاسماء وحاصل الجواب ان الاضافة بيانية اي مبني هو الاصل المبنيات فان الالف
واللام عوض عن المضاف فيخرج المضارع لانه ليس بمبني ولا هو اصل المبنيات قوله وهو الماضي آه قال السيد المحقق جماعة منهم
يحد قسما رابعا قوله فانه من ان بناء اسماء الاشارة لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها واما الاشارة
حسية او الوصفية كاحتياج الحرف الى غيره وذهب الاكثرون الى ان علة بنائها تضمنها معنى الحرف وهو الاشارة
لانه كالاستفهام وكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها فلم يوضع حرف يدل عليها الا كلمة جاء عن
معنى الحرفية والاول الوجه لما سيأتي في محله انشاء الله تعالى قوله الاسماء المعدودة مثل زيد وعمرو وبكر المعرب

[illegible]

التركيب المفرده

سما الاول

الشبهي بما الشبه الاسم الذي هو الاقوى على الاعراب بالفعل كما في الزاعي بحسب فيه لانه يرجح على الفعل النقيه وقد يسمع
منهم انه كما وصف علامة جمال الدين اي فاعترض العلامة اي صاحب الكشاف وحاصل المذهبين ان العلامة اكتفى بتحقق المعرب
بكونه قابلا للوجود اسباب الاعراب سواء وجدت كزيد من قام زيد او لا كزيد والمصنف لم يكتف به بل لا بد من الفاعلية
وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة قوله
ما يكون الاسم معربا حتى يكون كالمعرب اللغوي قوله فلم يعتبره احد لان العلامة اعتبر الاعراب بالقوة البعيدة والمصنف
اعتبر القوة القريبة من الفعل قوله ولذلك آه اي ولاجل ان مدار الاعراب بالفعل ليس عليه المعرب
اصطلاحا يسمون زيد من قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد معربا ويعرض السامع لهذا الكلام بان
قائله ما بنى لم تركت اعراب هذه الكلمة مع انها معربة وليس بل فيه الوقف كما في الوقف والاعراب
اذا عرفت هذا فاعلم ان الصواب ما ذهب اليه صاحب الكشاف والدليل عليه ان المعرب والمبني متقابلان
ولذا ضمن النحاة مع ان المبني ما شابه مبني الاصل ولم يذكروا فيه قيد عدم التركيب الا ان الاقوال الشيخ انه ما بنى
والاسم منه معرب ومبني لمناسبة مبني الحروف مثل ح هو المعرب هذا هو الذي اتفق فيه
المشابهة سواء ركب مع عامله اولا والمصنف لما عد المبنيات لم يعد فيها الاسماء المفردة فمنها
تسمية بالمعرب في قد نص على هذا الفاضل البيضاوي قوله لان العرض آه اي الغرض الاهم من جميع مسائل
النحو ان يعرف احوال اواخر الكلم من كونها معربة او مبنية واقسام كل من المعرب والمبني فمن لم يعرف هذه
الاحوال بالسماع من العرب لان من سمع منهم قولهم زيد مثلا ما جاء زيد مرفوع وكان اهل السليقة فهو
لا يتكلم الا موافقا لما سمع منهم ومع معرفته علم النحو لا تفيده الا معرفة اصطلاحات النحاة بان هذا الاسم
يسمى وذلك معقولا ذكرها وهذه فائدة غير معتد بها وانما قلنا اي الغرض الاهم لان من جملة الاغراض

شرح ان مذهبه مخالف للاصل في الاسم
الذي هو الاعراب هذا وقد جعل بعضهم
الاسماء المفرده م

معرفة النسبة التركيبية من تقديم ما هو حقه التأخير وبالعكس كوجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام ووجوب
تأخير الفاعل عن المفعول في بعض الاحوال **قوله** فالمقصود من معرفة المعرب مثلا اه الفاء فصيحة اي اذا عرفت
الغرض من علم النحو ومن جملة مسائله المعرب فاعلم ان المقصود منه هو قوله مثلا يحتمل ان يتعلق بالمعرب اي ذكر
المعرب على سبيل التمثيل ومثله سائر احكامه المشار اليها فيما بعد وحاصل الكلام ان المقصود من البحث والتفتيش
عن احوال المعرب معرفة انه من الاسماء المختلفة الاواخر ليحمل كلام العرب ليجعل آخره في كلام غيرهم مختلفا ليطابق الكلام
ومن معرفة الاسم المعرب متقدمة على معرفة الاختلاف لان معرفة الاختلاف انما يحصل بعد البحث والفحص
عن احواله ولا يمكن البحث عن احوال شيء واحكامه الا بعد معرفة ذلك الشيء فكان هذه المعرفة المتقدمة للمعرب حاصلة
بمعرفة الاختلاف وتعريف المعرب به وجب ان يعرف المعرب اولا ثم فيه البحث عن احكامه بانه مما يختلف آخره
كما فعله الجمهور ويكون المقصود من هذا التعريف معرفة انه مما يختلف آخره لما عرفت من ان المقصود من البحث عن احوال
المعرب معرفة المعرب حينئذ موقوفة على معرفة الاختلاف المذكور لانها صارت معرفة له ومعرفتها موقوفة على معرفته
لان المقصود من البحث عن احواله معرفتها ولا يمكن البحث عن احوال الشيء الا بعد معرفته فيلزم الدور صريحا فاذا اريد دفعه فينبغي
ان يعرف المعرب بغير الاختلاف من جملة احكامه فيكون معرفتها موقوفة عليه ومعرفته ليست موقوفة عليها كما فعله المص
هذا التحقيق كلام موافق لكلام الشارح وكلام المص في الشرح واما المحشي فقد ذكره شرحا لا يناسب وان اخرج فليلتفت
فارجع اليه **قوله** فبطل من كلامهم الفاء فصيحة اي اذا علمت ان آخره مختلفا ثابت كلامهم **قوله** وجب ان يعرف على صيغة
المجهول ... من التجرد وهو علة لقوله يعرف اي يعرف بذلك التعريف لتحصل هذه المعرفة **قوله** فيلزم تقديم
الشيء على نفسه ... الفاسدة اي اذا عرفت ... فكما حصل منها تقدم الشيء على نفسه اي تقدم معرفة
الاختلاف على معرفة الاختلاف او معرفة المعرب وهذا هو الدور الصريح **قوله** فينبغي اه اي اذا عرفت فساد تعريفهم فينبغي

معرفة الفاء هنا فصيحة اي اذا عرفت ان المقصود من معرفة المعرب الاختلاف
من باب التفعيل قوله يعرف على صيغة المجهول ايضا الام

المعدول عنه والذي حمل الجمهور على ذلك التعريف وجود الاعراب في اواخره فتوهموا ان حقيقة المعرب ذلك ولم يجوزوا
انه من عوارضه المفارقة كما عرفت والشارح المحقق قد دفع عن تعريف الجمهور بان معرفة الاختلاف بالاستعمال كزيد
او ما لا يستعمل كجمع او بالجمع كجبل والاجبل يفيد **قوله** اي من جملة احكامه تمهيد لما سيذكره من تركيب المعرب مع عامله انتهى
ودرجة الاعراب آخره من جملة احكامه **قوله** من حيث هو معرب احتراز عما فيه بهذه الحيثية كاواخر المبني فانه ايضا
ما يختلف آخره تقديرا لكن لا من حيث انه معرب واجاب بعض الائمة من هذا الاعتراض بان المعرب يختلف آخره تقديرا
اي تقدير الاعراب على حروف الآخر ولا يظهر اما المتعذر كما في المقصور او الاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني
فان الاعراب لا يقدر على حرف الاخير اذ لا مانع من الاعراب بل جملته وهو مناسبته للمبني لا في آخره كهؤلاء وامس وقد يكون
المانع ايضا في آخره كما يكون في جاءني هذا المهتدي نحو هؤلاء فانه محل الرفع اي موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور
نحو جاءني الفتى فانه يبين ان الرفع مقدر في آخره **قوله** حقيقة او حكما والمراد بالتبدل الحقيقي تبدل الذات الدال مثل جاءني اخوك
رأيت اباك ومررت بابيك وبالتبدل الحكمي تبدل دلالة المقصورة من كونه علامة الرفع او علامة النصب او الجر الى اخرى
الدالة فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات كما سيأتي في قوله رأيت مسلمين ومررت بمسلمين **قوله** او صفة والمراد
بالصفة الصفة اللغوية ... حالة وتغيرها في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا فان ذات الحرف لم يتغير بل المتغير صفتها
وهو كونها مرفوعة ومنصوبة **قوله** اي ابدا وبهذا الاطلاق ... كما فعله فاضل الهندي **قوله** فلا ينتقض
فان زيدا لم يختلف مع اختلاف العوامل عليه فهو معرب لكن آخره لم يختلف فهو من قبيل ما سبق **قوله** اي يختلف
لفظا آخره فالتنوين عوض عن المضاف اليه المحذوف وان كان هذا الاختلاف المشهور وحاصله ان المعرب مختلف آخره لفظا فهذا
التعريف يدفع الايهام الواقع في النسخة الواقعة في جملة يختلف **قوله** اختلاف لفظا اي ... اللفظ فحذف المضاف
واجري اعرابه على المضاف اليه وانما لم يقل اختلافا ملفوظا كما قال الشارح الهندي ولا ... وصف الاختلاف

آخره اي حروف آخره

بحركة منقولة بحالها قوله فان قلت الخ حاصل الاعتراض ان المفهوم من قوله وحكمه ان يختلف آخره ان هذا الحكم ثابت بجميع المعربات
وليس كذلك فان في بعض المعربات لم يتحقق اختلاف الآخر والآخر باختلاف العوامل وهي الاسماء التي وقعت بعده
اولا فان فيها حدوث الاعراب بدخول العوامل لا اختلاف الآخر باختلاف العوامل قوله هذا الحكم اي حدوث
الاعراب بدخول العامل فلتبقى هذا الحكم اي الاختلاف المذكور قوله الاعراب الخ الالف واللام للعهد الخارجي
وهو اشارة الى الاعراب المذكور في ضمن المعرب قوله وكذا اوحرف لما اشتهر كون الاعراب مستعمل لفظا مشتركا
بين المعاني في التعريف واراد بها لفظ او بسبب المتردد فان الاعراب وكذا اوحرف بل ذكرها للاشارة الى
انهما لا يجتمعان في موارد الاستعمال بل يتحقق احدهما في المعربات والآخر بمعنى آخر قوله اي آخر المعرب ولما
النون في الزيدان والزيدون نهي بمنزلة التنوين ولذا تسقط للاضافة فآخر الاسم الالف والواو والياء او
صفة تميزان عن البنية في تختلف آخره اي ما اختلف ذات الآخر كما اذا كان اعرابه بالحروف او صفته كما
اذا كان اعرابه بالحركات قوله العامل والمقتضي فان العامل مثل رايت والمقتضي للاعراب كالفاعلية
والمفعولية والاضافة وان كانا سببين للاختلاف الا انهما ليس كذلك ولا صحاء قال في الكتاب يمكن ان يقال
كما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة مثلا وان لم يسند اليها الصفة الغريبة المفهوم من الباء الجارة والمقتضي المجرورية
على عمومها انتهى اقول النادر من الحروف لا يوجب تغيير الاعراب ان يكون متحدا آخر الاسم المعرب خرج منه الباء الجارة
قوله على عمومها بان يكون نكرة موصوفة بمعنى قوله من الاسباب المتعلقة فانك اذا قلت جاء زيد مثلا فهذا سبب للفاعلية
زيد وهي سبب للرفع الذي في زيد والرفع سبب للاختلاف الذي في آخر زيد فالاعراب للاختلاف بلا واسطة
والعامل والمقتضي وان كانا سببين للاختلاف الا ان سببيتهما بواسطة قال نجم الائمة ويمكن الاعتذار للمص
بانه على ظاهر اصطلاحهم انه جعل العامل كالعلة الموجدة بان يقال الاستعانة دخولها في الآلة اكثر منها الموجد

انتهى

انتهى وهو دفع للاعتراض بوجه آخر قوله بغية جنسية اي الجنسية المذكور سابقا قوله على اختيار المص متعلق بمعرب وتنبيه
على ما ذهب اليه بعض النحاة من انه مبني للاضافة الى المبني فخرج به الضمير الراجع الى المعرب قال بعضهم ويحتمل
ان يتعلق بخرج اي اخراجه حركة كغلامي معطوف على اختيار المص لانه عنده المعرب اعرابه تقديري حالة الجر وهو احتمال
بعيد قوله اختلاف هذه الحركة كما تقول جاءني غلامي ورايت غلامي او انه يختلف حكما وهو الاظهر ليوافق ما سبق
قوله ما قبل ياء المتكلم ولهذا كانت موجودة قبل دخول العامل قوله ثم حد الاعراب الخ رد لما ذهب اليه
الشارح السيد بعادة قوله من ان قول المص بعد الخ من تتمة الحد وقد خرج بها حركة ياء غلامي لانها لا تدل على
معنى من معاني المعتورة والشارح اخرج هذه الحركة بقيد جنسية كما عرفت وجعل العلة خارجة عن الحد قوله اختلاف
وضع الاعراب وليتنبه ايضا على عدم جريان الاعراب في الافعال والحروف فان المعاني التي فيها لم تعتور على
كلمة واحدة بل كل معنى من معانيها له صيغة ولفظ بانفراده كمعنى المفرد فان صيغته ضرب والمثنى ضربا وقس عليهما
والحروف فان الابتداء له من والظرفية لها في والالصاق له الباء لتكثرت المعاني بعضها من بعض هو اختلاف
صيغها بخلاف الاسماء فانه قد يوجد فيها اسم واحد معان مختلفة لا تميز الا بالاعراب كما احسن زيدا
وما احسن زيد وما احسن زيد فان معنى الاول شيء احسن زيدا ومعنى الثاني ما الصار زيد احسن ومعنى
الثالث اي عضو من اعضاء زيد او اي خلق من اخلاق زيد حسن قوله هذا الخ اي ان قوله ليدل تنبيه على
فائدة اختلاف وضع الاعراب قوله حيث قال الخ اعترض على المص بان الحد خارج اي لم يرد بقوله ليس بداخل حكم
انه خارج عن الحد واللام فيه متعلق بامر خارج عن الحد وهو الفعل المفهوم من فحوى الكلام وهو وضع المجهول فهو علة
لذلك الفعل المقدر كما توهم بعض الشراح بل المراد ان الحد قد تم قبله لكنه علة للاختلاف المذكور في الحد وقوله
واللام بالنصب معطوف على اسم ان فهو في خبر النفي وقوله المفهوم الخ صفة الفعل اعني وضع قوله جاء بمعنى

تقدم مفهومة من فحوى مثل هذه العبارة وان فهم ملا فهم الا الحواشي وهذه الرسالة انما وضعت لتعليم
الصبيان وبين المحشي بعده بقوله اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا وهو حسن قوله فاللام فيه اذ اعرفت ان
ما ذكره بعضهم بعيد فاعلم ان اللام فيه الخ قوله ليدل الاختلاف اه ان قيل لم يسند الدلالة الى الاختلاف
مع ان الاعراب الدال على المعاني عند المص انما هو نفس الاختلاف اعني الحركة او الحروف لا الاختلاف كما ذهب
اليه الجمهور لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته حتى يسمى اعرابا قلنا لما كانت الدلالة على المعاني مستندة
الى الاعراب من حيث الاختلاف فكان الاختلاف ايضا دال على المعاني ناسب الاشارة الى هذه الاحتمال ايضا
قوله الفاعلية اه فيه رد على الشارح الرضي حيث فسر المعاني بكون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة الحرف او
بواسطة قوله والمعزوه على صيغة اسم الفاعل الاعزاء بالفارسية نسبت كردن چيزى را و فيه رد على
الشارح الهندي حيث ذهب الى ان المعزوة على صيغة اسم المفعول اي ان الاسماء تقتضي المعاني
انما اقتضت الاعراب باعتبار كونها طارئة على الاسم فاحتيج الى ما يدل على هذه العوارض الا انه ليس كونها
موضوعة للاسماء هذا مع ان المروي عن المص كسر الواو قوله على تفصيل اه الله لتفصيل ان تضرب
اخوي قوله والاعلية بذكر شيء من لوازم الكلمة الثانية فيهما فقد اشرب الاعزاء على معنى الاستيلاء والاعلية بذكر
الباء المتعدية والا فالاعزاء من الافعال المتعدية بنفسها لتضادها اي لتضاد تلك المعاني فان الفاعلية
مع العمدة والمفعولية مع الفضلة واختلافها صار سببا لاختلاف الاعراب قوله بسببها اي بسبب العلامات
فوضع اصل الاعراب اه هذا دفع اعتراض نشأ من الكلام السابق تقريره انه قد ظهر من قولك فاذا دارت
المعاني الى آخر الكلام ان وضع الاعراب لاختلاف المعاني مع ان عبارة المص ان وضع الاعراب للدلالة
على نفس المعاني لا على اختلافها وحاصل ما اجاب ان وضع اصل الاعراب غير مأخوذ فيه حيثية الاختلاف

للدلالة على تلك المعاني واما وضعه مختلفا فلاختلاف تلك المعاني وكلا المعنيين مفهومان من عبارة المص فانه
قال الاعراب حركة او حرف اختلف آخره به ليدل على المعاني فان حيث الدال هو الحركة وهو الحرف مجردين
عن قيد الاختلاف فهذا هو الشق الاول وان اخذته مقيدا بالقيد فهو الشق الثاني فكانه قال الحركة والحرف
المقيدان بالاختلاف يدلان على المعاني المختلفة قوله الاجل الاعراب اي لمطلق الاعراب سواء كان حركة او الحرف
اما في الاول فظاهر واما الثاني فلان الحرف الذي هو علامة للاعراب لما كان آخر الحروف فكان الآخر
ظرفا له مجازا او لانه لما وقع بعد اكثر الحروف فكانه وقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل قوله على الصفة اي صفة
المعنى اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة وذهب بحكم الاثر بلا ان هذه صفات الالفاظ وعلق بالاعراب الا
على الوصف بعد الموصوف قوله او يضرب اه وتنبيه انما كان في آخر الاسم هذا التغيير كان كالكف مجرى عنه
المخاطب فيسمى اعرابا ماخوذ من قولهم امرأة عروب اي محبوبة قوله اعراب الاسم لا لمطلق الاعراب فانه اريد به قول
الجزم والدليل على التقييد انه في مبحث الاسم قوله علامة اشارة الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر خبر واحد
فيحمل على المبتدأ ولان الرفع الوحدة مثلا ليس ابدا ما يكون العطف مقدما على الحمل كما في قولك البيت سقف
وجدار ان على طريقة الجمهور واما على طريقة الزمخشري وهي التي اخترناها من ان الخبر هو الذي به الفائدة مع متعلقه
ان كان فلا حاجة الى مثل هذا التقدير وقد سبق الكلام من مثله فارجع اليه قوله رفع ونصب وجر وسمي الرفع رفعا
لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به او لرفع مرتبته بين اخواتها وسمي النصب نصبا لانتصاب الشفتين على حالهما
عند التلفظ به او لانه ينصب الفضلة في الكلام من غير ان تحتاج اليها الكلام وسمي الجر جرا لان عامله يجر الفعل الى
الاسم او لان الشفة السفلى تنجر الى الاسفل عند التلفظ به قوله الاعرابية هذا على مذهب البصريين والخفض
على مذهب الكوفيين والرابع الجزم قوله والحركات البنائية الرابعة فهي السكون قوله على فتحه بالقرينة تقول المص

بالضمة مرفوعاته قوله فارتفع الفاعل والنصب قوله اي علامة كون الشيء فاعلا ان يا وفي الفاعلية للمصدرية ومنع الياء
المصدرية انها التي اذا دخلت على كلمة اولتها بالمصدر وانما احتيج اليها في هذا المقام لتصحيح الكلام فان الرفع ليس
علامة الفاعل اعني الذات المتصفة بالفاعلية بل علامة وصف اعني كونه فاعلا والا فالذات لا تحتاج الى علامة معلومية
الى الاعراب فتدبر قوله كالمبتدا والخبر فانهما وان لم يكونا فاعلين اصطلاحا لكنهما في حكم الفاعل من جهة ان الفعل
صدر منهما او كون المبتدا اسندا اليه وكون الخبر جزءا ثانيا من الجملة وذهب الشارح السندي الى جعل الباء للملابسة
للسببية وهو عند التحقيق يرجع الى ما ذكره الشارح مع ان مختاره اقرب الى الفهم مما اختاره الفاضل السندي قوله انما خص
الرفع بهذا الاختصاص اضافي بالنسبة الى المفاعيل والمضاف اليه وانما قلنا ذلك لوجود الرفع في غير الفاعل
كالملحقات وبين الاختصاص مع الفاعل لكونه اصلا في الفاعل الاعراب هذا ما جرى عليه المحشون والاظهر انه
قصد الحصر الحقيقي لان ما ذكروا من الملحقات داخلة في الفاعل على ما عرفت من قوله حقيقة او حكما فهو شيء واحد
فرد وان بخلاف المفاعيل فان كل منها نوع من انواع المنصوبات وبيان ثقل الرفع وخفة النصب بظهر ما سبق
في وجه التسمية قوله ما يعطيه اي يتضمن الاعطاء ومنع الجعل فعداه الى المفعول الثاني باللام قوله ولما لم يبق الا الجر للقول
الكسرة لما لم يبلغ مرتبة الضمة في الثقل ولا مرتبة الفتحة في الخفة والمضاف اليه لا يبلغ مرتبة الفاعل في القلة و
لا مرتبة المفعول في الكثرة فناسب فاعطيت اياه قوله العامل الالف واللام للعهد الخارجي وهو اشارة الى العامل
المذكور سابقا ضمنا في تعريف المعرب قوله او معنويا كعامل المبتدا قوله اي يحصل اي فسره لان المتبادر
من التقوم هو القيام مثل قيام البياض بالجسم والمعنى قائم بالاسم لا بالعامل يوجد قوله اي المعنى
اشارة الى ان اللام للعهد الخارجي الى المعنى المذكور سابقا في ضمن العامل او للعهد الذهني حتى لا يتوهم ان المراد معنى
كما فهم من التعريف قوله رابت عامل اعلم انه قد وقع الاختلاف في عامل الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل

اذ باسناد واحد مع الفاعل صار فضلة فيهما فناسب كونه فضلة فيكون ان النصب علامة الفضلة وقال هشام
بن معوية هو الفاعل وحده فرد الرضي محتجا عليه بان الفاعل جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار
جزءا من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات هذا هو الذي اعتمد
عليه في مفتاح اللبيب فان الفعل عامل في الفاعل الذي هو اقوى من المفعول بالاتفاق ويمكن تطبيق كلام الشارح
عليه وان كان ظاهره الاول قوله معنى الاضافة وهو كونه مضافا اليه قوله ما لمفرد الفاء فصيحة اي اذا عرفت ذلك
فنقول المفرد قوله اي الذي لم يكن مثنى قد يطلق المفرد على ما يقابل المركب وقد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع
ولما كان ارادة كل واحد من الثلاثة السابقة فاسدا بالمعنى الرابع والقرينة جعله مقابله قوله اي اسم الذي لم
يكن له هذا التعريف لجمع التكسير وحاصله ان ما تغيرت بنيته عن بنية مفردة وذلك التغير اما ان يكون محققا او مقدرا
والاول اما ان يكون بتغير الشكل دون الحرف كاسد واسد وبتغير الشكل وزيادة في الجمع كرجل ورجال او بتغير
الشكل ونقصان في الجمع كرسول ورسل او بزيادة والنقصان معا كغلام وغلمان والثاني كفلك بتقدير الضمة في المفرد
كقفل وفي الجمع كضمة اسد قوله ان يكون ما ذكره وانما كان هو الاصل لوجوه اولها انه لما افتقر الى الاعراب للدلالة
على المعنى كانت الحركات اولى لانها اقل واخف وبها يصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف الاثقل وثانيها
انه لما افتقر الى علامات تدل على المعنى وتفرق بينها وكانت الكلمة مركبة من الحروف وجب ان لا يكون العلامات من الحروف
لان العلامات غير المعلم وثالثها ان الانسب ان يكون الدال على صفة الشيء كالصفة للدلالة عليه قوله والفتحة نصبا
كتب قدس سره في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرورا
والمصنف اجازه وان لم يجوزه الجمهور انتهى وجاز ان الفتحة معطوف على الضمة والعامل فيه الباء وقوله نصبا معطوف
على رفعا وهو منصوب على الظرفية والعامل فيه الفعل المقدر اعني يعرب قوله مع الحالية او المصدرية كتب في الحاشية

بحكم وقد يطلق على ما يقابل المضاف
وقد يطلق على ما يقابل ح

على معنى انه اعرب بهذا القسم بالضمة فالكون بها مرفوعين او اعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا
وجرا انتهى اقول المقدر الاول اشارة الى النصب على الحالية وهي في ان المصدر بمعنى اسم المفعول لتصحيح الحالية
وان صاحب الحال وعامله محذوفان مدلول عليهما بالمقام لكونه فعلا خاصا فالظرف ح لغو ويقول المحقق الشريف
ان العامل في الظرف القائم مقام متعلقه نفسه والثاني اشارة الى النصب على المصدرية مشتملا على بيان الفعل
المقدر وعلى بيان المصدر الحقيقي المحذوف اعني لفظ اعراب لكن لما حذف اجرى اعرابه على المضاف اليه ووسم باسمه
ولو قدره بين فيه رفعا ونصب نصبا لسلم من هذه التكلفات **قوله** وهو ما يكون بالالف هذا هو المشهور اصطلاحا
وهو شامل لما كان مفرده مؤنثا كمسلمات او مذكرا كرجالات او وردبهان وسعلوبات في اشهر علوبات ونسلامه
النظم كما ذكرنا اذ يبين كثرات وعرفات وكسرات بكسر الكاف وفتح السين او جمع كسرة وتسميته جمع المؤنث
السالم باعتبار الغالب **قوله** لان الحكم تطفيل لكسرة الكاف **قوله** مفتوحان واوتيه لان الواو تنفصل عنها حال
افرادها وحال اضافتها الى ياء المتكلم **قوله** وه والدليل عليه جمعه افواه حذفت الهاء تخفيفا لان الانتهاء
شبيه المخرج عليها ضعيف فاذا وقعت طرفا حذفت للاستثقال الحركة عليها فاضيف الى الكاف وضمت الفاء
لمناسبة الواو فصار فوك **قوله** اصله ذوو انقلبت ضمة الواو وحذفت تخفيفا وضمت الذال للاتباع
والثاني المتعلق على ان اصلها ذوي وهو الصواب لقولهم ذوات **قوله** فالجملة هذه اشارة الى متعلق الجار والمجرور الذي
قوله بالواو **قوله** بالاشكال فان الحركات وما في الامثلة مكررة معدودة كسائر الاسماء من انها معربة بالحركات
التقديرية وهو الاصح او مبنية كما ذهب اليه بعضهم فعبارة الشارح شاملة للمذهبين لكونها الى
الكاف مع انها اذا اضيفت الى غير الكاف كما لها مثلا اعربت بالحروف ايضا واعلم ان
في اعراب هذه الاسماء مذاهب احدها ما ذهب اليه المص وهو المشهور وثانيها انها معربة

بالحركات

بالحركات م

اللفظية الواقعة قبل الحروف وثالثها وهو مذهب سيبويه انها معربة بالحركات المقدرة على الحروف وكان اصل ابوك
ابوك استثقل الضمة على الواو واسكنت وضم ما قبلها للاتباع ونقلت الضمة على الواو الى ابيها وهو مذهب الفراء انها
معربة بالحركات اللفظية كما انه الافراد وعليه وعليه والحروف ايضا خامسها انها معربة بالحركات اللفظية كما انه الافراد
وعليه ورد قوله عليه السلام من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا انفرس اي افحش وهو الذي يقول
يا لفلان ليخرج الى القتال في الباطل وقوله فاعضوه بالضاد المشددة اي قولوا له اعضض على هن ابيك اي على ذكر ابيك
اي قولوا له ذلك الاستهزاء ولا تجيبوه الى القتال الذي اراده اي تمسك بذكر ابيك الذي انت البعض منه ان
تبعك فما لك فلا تجيبك ولا تكنوا اي ولا تذكر كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا له صريح اسم الذكر وهو الاير وكذا
فتح الفاء وكسر الكاف بعدها نون ساكنة يا كونها مقصورة كعصا وعليها ورد قوله مكره اخاك لا بطل واول
من قاله عمرو بن العاص لما لزم عليه معاوية عليها على مبارزة امير المؤمنين على صلوات الله عليه فلما
النفس اي مرتكبة الصورة المصورة المجبورة المشتملة على تهديم الرجال وهو في الحملات الابطال فقال مكره اخاك لا بطل
اي لا تقتلني لكنك اي شجاع اقدر على حمايته او نقل انه بل انا اخوك يا امير المؤمنين مجبرا على صلاة فاتت معاوية
اللعين وقيل اول من قاله ابو حنش حين قال خالد وقد بلغه ان ناسا من اشجع في غار يشربون وهم فانون
اخوته هل لك في غار فيه ظبا لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى اقامه على فم الغار ثم دفعه في الغار فقال خرها اباحنش
فقال بعضهم ان اباحنش لبطل فقال ابو حنش مكره اخاك لا بطل وفي هذا فالاية القول وانما الخلاف في الاولية
ولكن قد ذكرنا دلائل المذاهب وما فيها وما اخترناه والدليل عليه على الحصر كتابنا الموسوم بالجواهر
النحوية تركناها هنا للاختصار **قوله** اما الرفع فبينهما غير حيث المعنى ظاهر ومن حيث الاعراب فان اعراب
المفردات بالحركات لانها اصل للمثنى والجمع فاعرب بعض المفردات اعرابهما جعلنا لتلك المناسبة **قوله** كمال الاعراب

واعرابهما بالحروف فحصلت الوحشة و
بينهما وبين المفردات فرغوبا اليها

لان هذه الاعراب للضعاف فيها فارغة من كل وجه مطلوبة قوله منفية عن تعدد لانك اذا قلت اخوك وابوك
فلا يفهم منه انسان انت والاخ او الاب والمراد بالتعدد التعدد المستفاد من تعدد الالفاظ بناء عليهم كل معنى
من اللفظ كالمذكر فان الاخ مستفاد من لفظ المضاف والمخاطب من المضاف اليه فزال المحشى واعلم ان الظاهر
انه جعل من الاباء المفقود وجه وحرف صالح وجها لجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف
والاب فيهم لان الابن والولد والوالد والام والقريب الى غير ذلك منفية عن التعدد فالاولى وجود بدون اعادة
اللام فلا صحيح دونهم قوله والوجود حرف صالح فاحترازا عن جلب حروف اجنبية قوله سماعا تمييز مع الابهام
عن نسبة الوجود الى الحرف اي انه قد سمع وجود ذلك الحرف عند الاضافة الى غير الياء وقت ارادة الاعراب وان
حذف حالة الافراد وحالة الاضافة الى الياء لم يسمع رد ذلك المحذوف مطلقا لا وقت الاضافة ولا غيره
قوله يلحق به في الاعراب قوله وهو كلا وانما لم يجعلوه مثنى مع انه لا يطلق الا على الاثنين لانه لم يسمع مفرده لفظ
كل وكذا انه جاز ارجاع ضمير المفرد اليه قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها هذا على ما ذهب اليه البصريون وعند الكوفيين
الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما للزومهما الاضافة فانهما على اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف
بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع وقد عرف فساده
قوله كلتا تاؤه لا يجوز ان يكون زائدة لان فعيل لم يوجد في الكلام ولا يجوز ان يكون للتانيث لانها لا يكون
الا عند لانه وهنا في وسط الكلمة بل هي عوض من الواو والالف بعدها للتانيث وقبلها ياء مع ان الف التانيث
لا تنقلب ليكون فرقا بين الوقف والوصل قوله فيه كلا لان كلا على المذكر لانك تقول ضارب ثم تقول ضاربة
قوله واثنان وليس مثنى اذ لا مفرد له من لفظه والالف والنون ليستا زائدتين بل كانا من جوهر الكلمة قوله سالما
اصطلاحا اه فيه رد على الشارح الهندي حيث قال اي جمع المذكر السالم وما على صيغته فيكون من باب حذف الموصوف

او المراد

او المراد صيغة جمع المذكر فلا يرد كرسيين وقيس وظلاب من جموع المونثات وقال الجمع بالواو والنون لكان احسن
انتهى وجه الرد انه جمع المذكر مفهومه الشمولي وهو وان مفرده مذكر افصح هذا الجمع وشمل سنون واقرانه وليس كذلك بل المراد
بالجمع في اصطلاح النحاة وهو ما جمع بواو ونون وقولوا فانه لم يوجد في كلام العرب كلمة آخرها واو وما قبلها ضمة واو وانما
كذلك واجاب بعضهم بان الواو في معرض التغيير فلم يعتد به وآخرون بان الواو لما قام مقام الضمة صار كانها
ضمة قوله واخواته اقول وقد حمل ايضا على جمع المذكر في الاعراب جموع مكسرة مثل بنون جمع ابن وارضون بكسر الراء
وحكى يونس فتحها وبفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء ارض ذات حجارة سود كما في نسخ الشروح الالفية
كرحرة وحريق بتضعيف من الشارح قوله لانه اي لان ثلاثين ثلاث عشرات فلو كان عشرون جمع عشرة لصح
اطلاق عشرون على ثلاثين كما صح اطلاق زيدون على ثلاثة زيد وزيد وزيد قوله والمثنى اه اي لا تدل الجموع اذا اطلقت
على اعداد معينة الا بقرينة بخلاف هذه الاعداد فان المثنى معلوم من صاحبه الاطلاق قوله وكثرة التغيير بالنسبة الى
الجمع وذلك لان الجمع يتوقف على افراده وهو يدل على المذكر عاقل بخلاف فانه تغيير يعتبر بدون شرط وما كان
اقل شرطا كان اكثر افرادا قوله لم يوجد كل واحد منهما اه فانك اذا قلت غلام زيد فزعم ان الكلام مستقلا ومفيدا
بدون ذكر زيد الا ذكره لرفع الاشتباه قوله الذي اشير الى تقسيمها اليها في حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا وانما
قال ذلك ليصح تفسير قوله التقديري واللفظ المعرف بلام العهد بما اراده قوله ولما كان التقديري اه والا لكان
المناسب تاخيره عن اللفظي لانه اصل له اذ الاصل في العلامة ان يكون ظاهرة قوله اي تقدير الاعراب فالالف واللام
قائمة مقام المضاف اليه قوله اي في الاسم فما موصوفة مصدرية كما قال الفاضل الهندي لفوات الملائمة لما سبق من بيان
حال الاعراب لا بيانها كما عرفت قوله اه محذوف تقديره فان المحذوف لعلة في حكم الثابت فلهذا لم يجر الاعراب
على المضاف قوله قبله دخول العامل متعلق بمشتغل قوله يرمي بان اكثر مجيئه الى الحكاية ... وقد عرف

المثال
فيه صح
قوله الا عن لفظه فلا يكون جمعا
لو جرب ... الكلمة يكون مفرده من لفظه
معناه فان ذو والوضع المعنى
بمعنى ...
... قاعده
فيما سبق

انها سابقة مع العامل هذا وقد ذهب بعض الى ان مثل غلامي ليس بمعرب ولا مبني لتوسط آخره بالامتزاج و
الاعراب والبناء من صفات الآخر ويجاب ان مثل هذا الامتزاج لا يخرج عن كونه آخرا الا ترى انه امتزاج عليك فانه الآخر م
مع كونه ممتزجا بهذا الامتزاج ذهب كثير الى الاعراب بجزئه الاول منه قوله مطلقا حال من مدخول الكاف والعامل
فيه الفعل المفهوم من الكلام وهو يقدر قوله في هذين النوعين اشارة الى ان قوله مطلقا قيد لعصا وغلامي وان كان
فائدة التعميم مختصة بغلامي اذ فائدته رد من قال ان مثل غلامي معرب لفظا في حال الجر قوله في حالتي الرفع والجر اشارة الى
ان قول المصنف مقدر ظرف للاستقرار لا حال كما جوزه الهندي لانه يوجب زيادة واحد من الكاف وكونه والاصل
عدم الزيادة قوله يعني تقدير الاعراب للاستقرار المقصود بهذا الكلام بيان ان مراد المصنف من تعداد الاصناف ان تقدير الاعراب
للاستقرار فيه [illegible] الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف للاستيفاء جميع صور الاعراب التقديري فلا يرد على المصنف
انه ترك بعض الاصناف كمثال الاعراب التقديري في الاحوال الثلث كما في الاسماء الستة وجمع المذكر السالم المضاف الى الاسم
المعرف باللام نحو جاء ابو القاسم [illegible] ذكر [illegible] واشباهها اعرابه تقديري قوله علم بني علامة الرفع لان علامة
الواو [illegible] قول الفاضل الجاربردي [illegible] ابن الحاجب [illegible] لان الياء والاولى فيه عوضا من الواو وكما
كان عوضه مذكورا لم يكن لفظا لا تقديرا لان الرفع كالعوض عنه ليس لغلاب قوله وقد يكون الاعراب بالحروف اه
خلاصة ما اذا كان من الاعراب مدة ولا في ساكنا قوله اى جامعا [illegible] يوجب افراد الضمير مع تعدد مرجعه بانه راجع
الى المذكور قوله فيما تعذر فيه الاعراب او استثقل يعني ضمير فيما عداه راجع الى ما ذكر من قسمي الاعراب المتعذر والمستثقل
لا الى ما ذكر من الاصناف حتى يرد ان الاعراب [illegible] يعني ما عداه من المذكورة تقديري ايضا كما لا يخفى عليك قوله ولما ذكر
تفصيل [illegible] ارتباط [illegible] غير المنصرف بما قبله [illegible] غير المنصرف وترك المنصرف قوله وكان غير المنصرف
اقل اي اقل افرادا لان [illegible] وقد عرفت ان كل ما كان [illegible] كان اقل افرادا

[illegible]

بحث غير المنصرف

قوله [illegible]

قوله والنقي بتوسعه اي عن تعريف غير المعرف لان الاشياء تعرف باضدادها قوله اسم معرب جعل ما موصوفة
لا موصولة لئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدا الا انه لا تقبل التعريف وان اضيفا الى المعرفة لتوغلهما في الابهام
ولكنها تقبل تخصيصا لكونها نكرة قوله مؤثرتان باجتماعهما اشارة الى اخراج مثل حبلى ومساجد [illegible] ذا علل
على القسم الاول لانه وان اجتمع فيه علتان الا انه [illegible] القسم الثاني
قوله ويستجمع شرائطهما اشارة الى ان العلتين لا يؤثران الا [illegible] وهو منع الكسر والتنوين ما لم تتحقق شرائطهما
والا لكان نحو [illegible] غير منصرف بالاتفاق وليس كذلك قوله مجموع ما في هذين البيتين المقصود من هذا الكلام الرد على نوع م
الفاضل الهندي لانه قال وهي راجعة الى العلة لا الى العلل لان كل واحدة علة لا العلل وبيان الرد ان الضمير
راجع الى العلل التسع لا الى العطف مقدم على الحكم فكانه عطف اولا بعضها على بعض ثم حكم على المجموع
بانه خبر للمبتدا فتقديره لفظ مجموع بيان لكون الخبر مجموع ما في البيتين لا لان الخبر مقدم كما توهم بعض الافاضل
وانت قد عرفت الكلام سابقا فارجع اليه قوله نقل عنه قدس سره اول البيتين موانع الصرف تسع كلما [illegible]
[illegible] في الصرف [illegible] ثنتان [illegible] فالصرف ليس بصواب [illegible] ذكر السبب الاول [illegible] عن التعريف الا
ان يكون [illegible] قوله من قبلها الف المراد [illegible] القبلية [illegible] قوله ويمنع النون اشارة
الى النون فاعل يمنع ليصح كونه صاحب حال والى ان عامل الحال فعل مقدر مفهوم من المقام لان في تعداد موانع
الصرف قوله لا يضر [illegible] هذا التوجيه اه لان قوله من قبلها الف كلام مستقل لا تعلق له بما قبله حتى [illegible] الفصيد
الزيادة وحاصل المعنى ويمنع النون الصرف حال كون النون زائدة ويشترط في الصرف شرط ان يكون الالف حاصلة
قبله والذي يختلج بالبال ان زيادة الالف على هذا التقدير معلومة لان الظرف [illegible] قبلها [illegible] اما [illegible] او خاص
ههنا خاص من جنس قوله زائدة لدلالتها عليه قوله ونقدم الالف اه اى ان مكان الالف متقدم على مكان النون

قوله جاء زيد راكبا من قبيل فاخره فاعل راكب والظرف المقدم قبله متعلق براكب والمعنى جاء زيد حال كونه راكبا اخوه من قبل اربعة الالاف العقيلة بهذه الصناعة وقياسي في مقابلة وان الحكم الذي ذكر من قبلها ايضا قوله تقريب يكون بالنسبة محذوفه تحقيقا
قوله وقال بعضهم تسال وهي الحكاية والتركيب اما الحكاية فعلى وزن الفعل مع الوصف كاعلم واجهل او مع العلمية كو
يزيد واو نكرة فان امتناع الصرف فيها الطريق الحكاية الفعلية يعنى كالعلم يدخل عليها الكسر والتنوين فيقبل نقلها من الفعلية
الى الاسمية كيف لم يدخل عليها بعد النقل واما التركيب الذي تركيب البناء قطا ونحوه وتقديره او بالالف وهو ما تركيب التانيث
مع العلمية نحو فاطمة او تركيب حرف التانيث مع الاسم كو حيل وتركيب العدل نحو عمر فانه مركب من علتين تقديره لان
الواضع لقصد التسمية عامر فعدل بحروف اللبس الى وزن كوثر فانه بمنزلة ثلاثة ثلاثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين وتركيب
الكلمتين لاسمين في كو بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع العلمية او مع الوصفية وتركيب العجمة وهو اما نحو ابراهيم
والعدل او مع تركيبهما مع العلمية قوله احد هذه العلل التسع مع علتين اخريين احدهما منها يعنى لالف التانيث
شعرا بطى مانع انهم لتحريك بعض ما يكلوده هو منصرف لان الالف للالحاق لا للتانيث ولهذا يدخل فيها تاء لكونها تم فادخل علامة
على المكر امتنع دخول التاء التانيث بسبب العلمية فصارت الالف شبيهة بالف التانيث لعدم دخول التاء عليها فمنع
من الصرف للعلمية وشبهة الف التانيث والثانية مراعاة الاصل فانه اعم كما سيجئ عليك قوله من حيث على مثاله
على علتين انما قيد بذلك لان المتبادر من قوله وحكمه الا الاختصاص مع ان له احكاما كثيرة لكن كل حكم منها من حيث
انه موجب حكم الاختلاف ومن حيث انه فاعل حكمه الرجوع الى غير ذلك فنبه على ان المراد ان هذا الحكم من حيث
اشتمالها على علتين انه لان ليس له حكم الا هذا الحكم والحصر تدقيق فهم فيه التنبيه حتى لا يتبادر الى عدم التنبيه وارجع
كلامه ان كنت شاكا فيما نقول قوله بشبه الفعل اه اعلم ان المشابهة للفعل في مراتب اعلاها ما يوجب البناء
ومنع جميع انواع الاعراب ومنها ما يوجب عدم الانصراف ومنع بعض انواع الاعراب وادناها ما يوجب كون الاسم وادونها ما يوجب عدم الانصراف

حاملا كاسم الفاعل فاحفظ هذه المراتب فانك ستحتاج الى معرفتها قوله الذي هو علامة التمكن اعلم ان التنوين
التنوين الدخول على غير المنصرف هو تنوين التمكن لا مطلق التنوين والا انتقض بعرفات فانه غير منصرف لكن فيه تنوين المقابلة
وقال صاحب الكشف ان التنوين في عرفات ونحوها تنوين التمكن وعدم سقوطه لان التانيث فيها ضعيف لان التاء
التي كانت لمحض التانيث سقطت والتاء فيه علامة جمع المؤنث ورده الفاضل الرضي بان عرفات ونحوه وان فلتانه
لا علامة تانيث الا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يجوز الجمع الا مؤنث نزل هذه عرفات منزلة مسلمات ثم قال والاولى
عندي ان التنوين للصرف والتمكن وعدم سقوطه لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط ونحو النصب وهو خلاف بالطبع مع
او الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين بابه غير المنصرف للضرورة ولكن انه غير منصرف والتنوين تنوين التمكن كمثله لم يحذف
منه كما حذف من كل اسم غير منصرف لوجود موانعه الى الكسر فيرتب التنوين فيه لثبوت الكسر لا لانه تنوين مقابلة
قوله اي لا يتبع العرض من هذا التقرير ان صرف غير المنصرف للضرورة واجب والمنع الاولى الفهم الجائز وحاصل الجواب
ان الجائز قد يطلق ويراد به ما يقابل الحرام كالجائز بمعنى غير الممتنع بالامكان واجبا كان في حالة الضرورة او جائزا كان في حالة التناسب
والجائز بمعنى الممتنع قد يطلق ويراد به ما يشتمل الواجب
المعرف
قوله عند المصنف واما عند غيره من النحاة مالم يدخله الكسر والتنوين فاذا دخله احدهما صار منصرفا حقيقة قوله ويغير المراد بالصرف اه
الفاعل هو الفاضل الهندي والصرف في اللغة بمعنى التغيير والمعنى لم يتغير حكمه الى حكم اخر وحيح لا يحتاج الى ان في المراد من جملة
ما حكم المنصرف لكنه بعيد من السياق واما معناه اصطلاحا فهو ظاهر غير العلتين او ما بقوم مقامها وحالة الضرورة كالجر
معرفة بهذا المعنى قوله صبت على مصائب هذا البيت مما قالته فاطمة عليها السلام في مرثية النبي صلعم واوله ماذا على من
شم تربة احمد صلعم ان لا يشم مدى الزمان غواليا الغوالي جمع غالية وهي الريح الطيبة والمعنى ما الذي اولى على من
شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان شيئا واستشمامه انواع الطيب والاستفهام للانكار والمعنى
لم يجب عليه شيء لانه استغنى عن شم الغوالي بشم هذا الحسن بشمامة الجنة وقد ترجم معنى هذا البيت بقوله

يکانم رکنم چندان علم و دره ومصيبتها که گر بر روزها نهی گردد روزها چون شبها **قوله** از زحاف الزحاف حذف

الثلاثة

يقع في الشعر فيه مايجري ما المستفعلن مالا يجري **قوله** لان حرف الردف اه وهو حرف الاصلي من حروف قافية الذي

يکون في اواخر الابيات والعروض من ذکر السبب الاول حصول العلم بان الحرف الردي الدال المکسورة **قوله** جبت بحرف اه تعليل

يستثقل بها **قوله** مثال المجموع اه اشارة الى ان ذکر امثلة الاسمين زائد لان المقصود تمثيل الجموع **قوله** کاکالب واساور واناعيم

فان کلها مثلية فاکالب جمع اکلب وهو جمع کلب واساور جمع اسورة وهو جمع سوار واناعيم جمع انعام وهو جمع نعم

انتهى فمعنى هذه الامثلة تکررت فيه الجمعية فتکرر جمع فاقيم مقام علتين فکان فيه علتين وکل علة فرع شي لان الجمع فرع المفرد

وارد وما جمع فرع لعدم الفروع **قوله** فالجموع الموافقة له اه فانها في حکمها لموافقتها في الجمعية والوزن وعدم جوازجمعها

فانها جمع التکسير واعلم ان في قيامه الجمع مقام علتين اقوالا احدها ماذکره الشارح وهو مختار المصنف ثانيها ان الجمعية

فيه وصل الى حد التناهي بحيث لا يجمع جمعه ثانيا جمع التکسير فکان له کمال وقوة في الجمعية ثالثها وهو الذي اختاره وذهب

اليه اکثر النحاة ان قيامه مقام سببين وقوته لکونه لا نظير له في الآحاد العربية **قوله** وجرا واعلم ان الف التانيث ساکن وهو الهمزة المقلوبة عن الالف لاجتماع الالفين لالالف التي قبلها کما تزعم من اسمه **قوله** فصار التانيث مکررا لان کونها

الف تانيث علة وکونها لازمة للکلمة بحيث الوضع منزلة تانيث آخر فکان فيه علتان فرعيتان لان التانيث فرع التذکير واللزوم

فرع عدم اللزوم **قوله** فلو روعي اللزوم اه جواب سؤال تقديره ان يقال ان الف التانيث قامت مقام علتين لاجل

لزومها وان قد يعرض لها اللزوم بسبب العلمية کفاطمة مثلا لان الاعلام محفوظة عن التصرف فحينئذ ينبغي ان تقوم

ان فاطمة مثلا لاجتماع العلمية والتانيث ولزوم التانيث وحاصل الجواب ان الهاء وان کانت لازمة لها في فاطمة الا ان

لزومها عارضي بسبب العلمية ولهذا لو نکر لا يبقى ذلک اللزوم بحاله فلم يعتبر هذا اللزوم العارضي نازلا منزلة علة کاللزوم

العارض

الوضعي **قوله** مثلا لانها قد تکون لازمة بغير العلمية کما في حجارة وعرفة الا ان هذا اللزوم لما لم يکن معتبرا في لزومها کان غير معتبر

قوله فالعدل

قوله فالعدل الفاء تفسيرية والعدل في اللغة السير وفي الاصطلاح ما ذکره المصنف **قوله** مصدر مبني للمفعول اه الغرض

من هذا التفسير دفع الاعتراض الذي اورده الشيخ الرضي على المصنف وهو ان العدل عبارة عن الاخراج لان العدل

شعر والخروج لازم وتغيير المتعدي باللازم لا يجوز وحاصل الدفع ان العدل مصدر مبني للمفعول وبذلک يسر الخروج

بمعنى کون الاسم مخرجا فهو تغيير المتعدي بالمتعدي وحاصله ان الاسم المعدول معناه کونه مخرجا عن الصيغة الاصلية

وهذا هو المناسب للمقام لان المقصود وجعله صفة للاسم الغير المنصرف فانما يناسبه التکلم ويکفي ان هذا هو الغرض

من هذا التفسير يمکن ان يقال ان صفة للمتکلم لانه العادل والخروج صفة الاسم ولا يجوز تغيير صفة شي بصفة

آخر فقدره بما يرجع الى انه صفة الاسم فتدبر **قوله** اي خروج الاسم بقرينة ان المتبادر الاسم وخروجه بحروج

العدل لانه لا يسمى عدلا اصطلاحا **قوله** اي عن صورته نسبة الصيغة بالصورة لان الصيغة الثاني **قوله**

يقتضي الاصل اه هذا في جميع الامثلة المذکورة ظاهر الا في عمر فانه ليس له اصل وقاعدة يقتضي ان يکون عليها ويمکن

ادخاله ايضا في جملة المذکورات بان يقال لما اقتضى مرفوعيته منع الصرف الا ان يحکم بانه معدول حکم بانه سمي باسم الفاعل

من المتعارف فاسم فاعل من العادة خرج عن صيغته التي کان مقتضى القاعدة هي عامر لا عمر کذا افاد الفاضل المحشي

العدل

قوله ولا يکفي اه اي لا يعرف منع الصيغة الاصلية ظرف خروج المشتقات کاسم الفاعل والاعراب في تعريف

فان ضاربا المشتق من الضرب ليس اصله وقاعدة تقتضي ان يکون على صيغة الضرب فان القياس في اسم الفاعل

من الثلاثي المجرد ان يکون على وزن الفعل الفاعل بل هناک اخذ وخروج صيغة من صيغة اخرى لاخروج الاسم

من صيغة الى اخرى على ايراد مزوم کون ضارب غير منصرف للعدل والصفة **قوله** فبا صافة الصيغة اه علة تيجه **قوله**

فلا يکفي وحاصله انه اذا کان صيغة المصدر مغايرة لصيغة المشتق فيخرج جميع المشتقات باضافة الصيغة الى الاسم

سواء کان ذلک المشتق اسما او فعلا لانها وان کانت خارجة عن صيغة الا انها خارجة عن غير صيغتها کما عرفت

لا الخروج

فينطلق ما يضاف بما يعرض من الهيئة فيو

ضرب صيغة اخرى

والعدل معتبر فيه ان ذلك الاسم محرف عن صيغة نعت وانما قلنا كلها الا ان بعضها كالافعال المشتقة حرف
من قبيل الخروج فان المراد بخروجه خروج الاسم لكن يبقى بعض المشتقات كاسم الفاعل والمفعول ذكرها فاخرج
الجموع بقيد صيغة والاسماء والاخراج الى ما خرج سابقا اما مجازا وتاكيدا **قوله** وان المتبادر لا يجوز ان يكون في الكسر
[illegible] الاستيناف والواو [illegible] على [illegible] علم المقدر **قوله** المحذوف [illegible] الاعجاز وكذا المحذوف [illegible] الاوائل [illegible]
كقول **قوله** ولا يبعد ان يعتبر ان يقال بهذا التغاير هو المتبادر وجب ان الصيغة الاولى موافقة للاصل والقاعدة فاذا خرج
عنها الا ما يتغاير [illegible] المغايرة بهذا [illegible] المذكور **قوله** الميزان القياسية الموافقة للقياس كالمقام والمنام فان — اي المنسوبة الى م
اصلهما مقوم ومنوم غير جار على القياس لان القياس الواو المتحرك من الاصل قبلها الفا ولما قلبت الفا صار الى صيغة اخرى
كانت الصيغة الثانية موافقة للقياس حيث حصل بالقلب فلا يكون المقام والمنام من الاسماء المعدولة حتى يجب منع صرفه
اذا جعل علما العدل والعلمية ويمكن خروجهما من الخروج بلا تكلف لان المتبادر من الخروج اذا اطلق ما لا يستند الى علة محرفة
وفي مقام واخواته علة الاخراج موجودة وهي تحرك الواو **قوله** من الجموع الشاذة بيان لمثل اقوس وانيب وكونهما
شاذة بسبب تحرك الواو والياء فيهما بحركة الضمة التي هي ثقيلة عليهما فالقياس في جمعهما اقواس وانياب **قوله** [illegible] اقوس
وانيب ولهذا ايضا فان في جمعها [illegible] مخرجين عن اقواس وانياب [illegible] **قوله** قال بعض الشارحين
حاصله ان بعض الشارحين نقل عن بعض العلماء جواز تعريف الشيء بما هو اعم منه واختاره المحقق الشريف فلعل الجامي
يذهب الى هذا لان مقصوده تميز العلل بعضها عن بعض ولا ريب انه يحصل بتعريف العدل بما ذكرنا [illegible] فلو دخل
في التعريف الميزان القياسية والشاذة والمشتقات وغيرها من الامور التي تكلف لاخراجها لا يضره لان هذا التعريف ليس
لاخراجها وكان الشارح الفاضل ارتضى بهذا التوجيه حيث لم يتعرض لرده ولكن الظاهر ان المقصود في هذا المقام تميز المعرف — اي غير المنصرف
لا مجرد تميز العلل بعضها عن بعض وعلى هذا التوجيه لا يحصل التميز فانه اذا سمي بالجموع الشاذة لم يعرف انه منصرف

او غير منصرف

او غير منصرف بل يوهم انها غير منصرفة لتحقق العلمية والعدل الظاهر **قوله** تمت التكلفات التي اخرج بها المشتقات والميزان
القياسية والشاذة وغيرها **قوله** واعلم انه المقصود من هذا التحقيق تحقيق معنى العدل التحقيقي والتقديري وانما معناهما غير الذي
يشتهر بين القوم وذلك لانك ان تتبعت ما اشتهر بينهم ان العدل التحقيقي هو الذي يكون خروجه محققا فهو مقدم على منع
الصرف كما قال الشارح الفاضل الكامل الرضي ويعني بالتحقيق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف
[illegible] لو وجد [illegible] غير منصرف فكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجوب
الاسم غير منصرف وتقريب ذلك غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدله ولقلنا انه كعامر ولو كان [illegible]
[illegible] في الصحاح [illegible] حيث جعل تحقيقه وتقديره [illegible] الا ان الشارح [illegible] وحاصل تحقيق الشارح ان
ما ذكره القوم خلاف العلم القطعي فانا نعلم قطعا انهم لما وجدوا [illegible] واخواته غير منصرف ولم يكن [illegible] الاعلام
[illegible] عدل [illegible] هو خروج الاسم عن صيغته الاصلية [illegible] مقدم على الخروج عن الصيغة الاصلية ودليل عليه [illegible]
وعمر فلا فرق بينهما من هذه الجهة [illegible] **قوله** ولم يصلح للاعتبار الا العدل ما تقدير الوصف فلانه
علم واما تقدير التانيث فلانه مذكر واما تقدير العجمة فلانه من اسماء العربية واما تقدير الجمع والتركيب فظاهر واما تقدير
الالف والنون وان كان ممكنا لكن لم يعهد في الكلام تقديرهما واما تقدير وزن الفعل فلانه غير الوزن المختص
قوله لانهم نبهوا انه اي ليس الفرق بين العدل التحقيقي والتقديري انهم نبهوا او وجدوا العدل اي الاخراج
عن الاصل بنا على [illegible] العدل التحقيقي حتى يكون ذلك الخروج محققا وفي عمر واخواته الخروج مقدر بل
عليه منع [illegible] الصرف فعليهما دليل الخروج عن الصيغة الاصلية **قوله** ولكن لا بد انه هذا الكلام توطئة
وتمهيد لذكر الفرق بين العدلين وحاصله ان العدل التحقيقي هو الذي يكون خروجه عن الاصل محققا بدليل عليه
دليل غير منع الصرف لان الاخراج عن ذلك الاصل محقق [illegible] مثلا فان القياس [illegible] والقاعدة ان يكون

على صيغة ثلث فالاصل بهذا المعنى وجوده محقق واما الاعتبار الاخراج ان ثلث كان على ذلك الوزن تحقيقا
ثم اخرج عنه الى وزن آخر فغير محقق ولا يتوهم ١٢ انه اذا كان الاصل محققا كان اخراج الفرع عنه ايضا
كذلك لانه ليس المراد بالاصل ههنا الا ما يكون القياس ان يكون الاسم عليه كما عرفت سواء كان الاسم
عليه ثم اخرج عنه او لم يكن والخروج لا يكفي الا بان يكون الاسم عليه ثم خرج عنه فتحقق ثبوت الاصل لا يستلزم
تحقق الخروج كما ذهب اليه الفاضل الرضي وغيره قوله فانقسام العدل اه الفرق بين العدلين باعتبار تحقق الاصل لا باعتبار
تحقق الخروج وعدم ذلك فانه كما عرفت لا يدل عليه الا منع الصرف لا كما قال الفاضل الرضي بالعبارة المنقولة عنه سابقا قوله مع
هذا اي مع ما ذكرنا من الفرق بين العدلين لا مع غيره ويدعيه المصنف اظهر كما يوافق لما ذكرناه انتهى وحاصل الكلام
ان قوله تحقيقا وتقديرا صفة الخروج لكن باعتبار متعلقه الذي هو الاصل اي الاصل الذي يتحقق الخروج عنه قوله فوحاد كاثلاث اه
يعني ان تحقيق صفة الخروج مقدر باعتبار متعلقه قوله اذا كان المعنى مكررا اه يعني اذا كان المعنى على طريق التكرار يكون اللفظ
ايضا مكررا لرعاية تساوق الدال والمدلول وباب التكرار انهم قالوا جاؤا القوم ثلث ثلث يعنون انهم جاؤا ثلثة ثلثة قوله
والصواب ان الصواب اطراد هذه الالفاظ فيما فوق الاربع الى العشرة لوروده في كلام العرب قال
انشد ابو عمرو الطرماح عليه موزونة والكميت قال الاخر ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا
واجاب بضعف الرواية مما يلتفت اليه لعدم وروده في ما يا فيه وعدم مجاورته في التنزيل لا يقتضي عدم الاطراد
الالفاظ العربية قال الفاضل والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة كخماس ومخمس وسداس ومسدس
والسباع مقصود برسمه على وزن فعال من واحد الى عشرة من باب الثلثة كخماس والسداس والسباع
والثماني والتساعي انتهى وقد عرفت انه وارد في كلام العرب قوله العدل الوصف هذا مذهب سيبويه وقال ابن
السراج وانما لم يصرف لكون ثنى معدولا عن لفظ اثنين ومعنى ايضا لانه يدل على معنى مرة واحدة

الى معنى

الكوفيون

الى معنى اثنين اثنين فعنده عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا لانه بحسب اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين
فعدل مرة واحدة ثم عن لفظ اثنين الى ثنى وقال ابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا يدخله اللام وكيف يكون
معرفة وهو يقع حالا نحو جاؤا القوم مثنى قوله لان الوصفية العرضية اه جواب سؤال مقدر تقريره ان الوصف في ثلاثة ثلاثة عارضي
لكون وضعها على الابهام موضوعة للاعداد لا للمعدودات حتى يكون كونها وصفا بحسب الاصل والوصف العارضي لا يؤثر
في منع الصرف كما سيجيء عليك في محله وحاصل الجواب ان المعدول عنه وان كان اسما للعدد وهو غير صفة الا
ان المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه قوله
لا باعتبار فيما وضعا له اي لا باعتبار الوصفية التي وضع له ثلث وثلث وهو المعدود فثلاث يعني ثلث ذات موصوفة
بثلاثة ثلاثة قوله مثنى اه والتقدير مثنى لا ظاهرا قوله افعل تفضيل اه اذا قلت زيد آخر من عمرو فالمعنى انه اشد تأخرا قوله
الى معنى غير وصار المعنى الاول فاذا قلت جاءني ثلاثة آخر فمعناه جاءني ثلثة غير ثلثة الاول قوله وقياس اسم التفضيل
أقول ان هذا التعليل عليل لان ما ذكر قياس افعل التفضيل وما نحن فيه ليس كذلك بل هو معدول الى معنى غير كما عرفت
فلا يلزم ان يكون القياس فيه ان يستعمل بواحد منها حتى يكون معدولا عن احدها فالاولى في التعليل ان
يقال ان قياسه افعل من جنس احد اي الوصف والثاني انه لا يتم معناه الا بان يتغير كان معنى افعل
لانه لا مفضل ومفضل عليه فلما انسلخ استحق احكامه جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا يستعمل
تصاريفه في التنكير بدون ال او الاضافة فلم يوجد فلما خولف بها عن ذلك كان عدلا عما يستحقه بمقتضى
المشابهة قوله توجب التنوين اي في المضاف لان التنوين الذي حينئذ انما حصل بسبب الاضافة وحذف المضاف اليه
قوله او البناء اي في المضاف ايضا فان بناء قبل انما هو بسبب اضافتها الى ما بعدها وحذف المضاف اليه قوله او اضافته
اخرى اي في المضاف اليه لا في المضاف كاخواته فان اضافة كل الثاني الى عدد المذكور اوجب كون عدد المحذوف مضافا اليه

لان الاضافة المذكورة قرينة على ان المضاف اليه محذوف **قوله** وليس بالقوة اي لا يجوز في شيء من هذه الثلاثة لانه موصوف

غير معروف وكل واحد من هذه الامور مضاف على ما سيجيء عليك **قوله** احاد الاجر بزنة يضم الهمزة وفتحها **قوله** وبجمع

قريب بالصاد المهملة هو الاكثر والصاد المعجمة كما سيجيء في باب التاكيد **قوله** فعلاء افعل اي فعلاء الذي مذكره افعل فاصلها

اجمع اذ [illegible] ترديد اما ان يكون اشارة الى الخلاف الواقع فيها فان المشهور بين النحاة ان جمعاء صفة لكن وقع

الخلاف بينهم انه اي هو من باب احمر حمراء ام من باب افضل فضلى ويمكن ان يبنى انه في الاصل افعل التفضيل

بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا في قراءتي من كله ثم جعل

بمعنى جميعه [illegible] افعل التفضيل ولا يجوز ان يكون من باب احمر كما قيل لجمعه على اجمعون وذهب [illegible] الى ان جمعاء

اسم لا صفة فالترديد اشارة الى الخلاف واما ان يكون اشارة الى ان جمعاء صفة في الاصل لكن صار بالغلبة اسما

اسما فالجمع فيه يكون تارة باعتبار الاصل واخرى باعتبار الغلبة والظاهر ان الترديد هو المعنى الاول **قوله** فلذا السبكي

هذا هو المشهور ومن قيل ان فيه العدل التعريف الاضافي لان الاصل في قولك قرأت السور جمع جميعها قيل وهو

ضعيف لان تعريف الاضافة لا يجتمع مع العلمية كما تقدم ورده الفاضل الرضي بان عدم اعتباره لكن مع وجود

المضاف اليه لان حكم مع الوصف لا يبقى فيه واما مع حذفه فلا مانع من اعتباره وقال بعضهم في التعريف الوصفي

كالاعلام اي وضع تاكيد [illegible] بلا علامة التعريف وقال آخرون فيه التعريف باللام **قوله** في باب التاكيد

بمعنى الكل كما سيجيء التحقيق فاجمعون مثلا كان في الاصل صفة كقول جماعة مجتمعون على فعل [illegible] كان تاكيد

السابقة ام لا [illegible] جاء [illegible] وقد صار في باب التاكيد اسما [illegible] الافراد وهو تاكيد

كاسود واسمر **قوله** وفي اجمع واخواته انما يعرض له من ان [illegible] ليس فيه [illegible] توهم انه مثل جمع اخواته [illegible]

استطرادا **قوله** وعلى ما ذكرناه اي على ما ذكرنا من تغيير صيغه بالخروج عن الصيغة الاصلية وبيانه بالاشتقاق لا تردد بجمع

اي لا ينتقض

اي لا ينتقض تعريف العدل بها والغرض من تكرار الكلام في هذا المقام دفع اعتراض الشارح المصدر حيث قال بعد ان

ذكر المحصل ان جمع معدول عما ذكره فكل هذا جمع لجميع الشواذ كما ب واقوس اذ القياس انيابا واقواسا وكلها

ليست من اوزان المشهورة فيحمل على الشذوذ دون العدل انتهى فالشارح اراد التنبيه على الجواب بوجه آخر فكرر الكلام وادرج

فيه فائدة اخرى لم تذكر **قوله** كيف ولو اعتبر انها في الاقوس وانيب لكان مغيرا عن اقواس [illegible] لما لم يثبت

الشذوذ [illegible] ذلك الشذوذ اما من جهة انهما مجموعان على خلاف قاعدة الجموع او لانهما معدولان على خلاف

قاعدة المعدول لا سبيل الى الاول اذ جمع ليس المعيار الواحدة ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة يلزم من

مخالفتها الشذوذ **قوله** تبين الفرق انه حاصله ان الشاذ هو الذي له قاعدة مخالفتها الى غيرها والمعدول بخلافه فان

القياس في قوس ان يجمع على اقواس وليس القياس في ثلاثة ثلاثة ان [illegible] الى ثلاث **قوله** اي فروحا انه فالمصدر بمعنى

اسم الفاعل وهو صفة للاصل [illegible] لا المخرج كما قال الفاضل الهندي وغيره **قوله** مقدر فيهما انه وبهذا التقدير اشار العدل

التقديري عن التحقيقي وفيه ان تقدم الشرطية لا يبتنى على تقدير حصولها عامر وزار ولا الابقى للمناسب ان يكون الصيغة

الاصلية [illegible] العلمين عامر عن العمارة وزار في [illegible] السيد **قوله** نظام بكسر النون **قوله** منقر حضار [illegible]

انه علم لكوكب وفي القاموس انه جبل بين اليمامة والبصرة وطمار المكان المرتفع وفي بعض النسخ بعد حضار وبار

وفي [illegible] انه ارض في اليمن **قوله** وليس فيهما الاسباب هذا الكلام في قوة قوله ما يوجب البناء لان المناسبة

في الوزن لا يوجب البناء والاتيان بكلام [illegible] بين فيهما ما يوجب الاعراب اعني العلمين ومع قول الفاضل

المحشي فيه انه لو اراد انه ليس فيهما شيء الا السببان فهو ظاهر المنع اذ فيهما الموازن وان اراد انه ليس فيهما موجب البناء

الا السببان ففيه انهما ليسا موجبين بناء وفيهما وزن فعال وهو موجب البناء فالصواب وليس فيهما الا الوزن

والوزن لا يستقل في ايجاب البناء مردود **قوله** لتحصيل سبب البناء وذلك لان تقرير الاعراب في البناء

فانّ جميع الامثلة لكن قد يترجّح احد التقديرين ببعض الوجوه مثل ترك المراد فصد الامالة اذ هي امر مستحسن والمصحّح للامالة
هناك كسر الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء والا لكان معربا وممنوع الصرف لم يكسر واذا كسر بني واتما وامّا كون العلل
الثلاثة موجبة للبناء فلان الاسم بسببها ثقل ثقلا تاما كالفعل فمنع جميع انواع الاعراب وقد يبنى الكلام
مجملا واسلم على ما ذكره الشارح فلان التقدير يجعله مشابها لنزال بمعنى انزل **قوله** سوى بابه غير منصرف كقطام وحذام
وانما كان العدل تقديريا اذ ليس فيها قاطمة وحاذمة عدل عنها قطام وحذام كما لم يثبت فيما عامر المعدول عنه عمر
قوله انما يحتمل آه يفهم من هذا التحقيق الجواب عن الاعتراض المشهور وحاصله ان تقدير العدل كما اوجب البناء
في ذوات الراء فليوجب في قطام ونحوه وحاصل الجواب ان العدل الذي للبناء في ذوات الراء قوة اثرها في البناء فان
تقدير العدل للاصالة واما قطام ونحوه فلحمل على النظائر فليس فيه تلك القوة والاصالة فلم يؤثر في البناء **قوله** ليس
محله قال السيد كأن الدائر في جريدة تسخة نسخة الكتاب ومفروقة على المصنف ولم يكن فيها لفظة قطام فثبت فأدرجها
فيها فقال حذفها المصنف عند قراءة بعض المتعلمين لعدم مطابقتها المقصود **قوله** وهو كون الاسم آه اعلم ان الوصف
يطلق على معنيين احدهما ان يكون الوصف بمعنى الصفة وهو الدال على ذات غير معينة مأخوذة مع معنى من صفاتها
وثانيهما ما ذكره الشارح وهو علة منع الصرف لا الصفة حالة في الاسم الغير المنصرف لا الصفة لانها عين الاسم الغير المنصرف
لا علة فلذا اختاره الشارح **قوله** موصوفة بالاربعة ناقة اربعة سنة وثمانيون وقال الصواب متصفة لانها في ذاتها
متصفة بالاربعة سواء لوحظ او لم يلاحظ والموصوفية لا يكون الا باعتبار الملاحظة وهذه مناقشة خفية لا يليق بارباب
هذا الفن **قوله** لا الوضعي آه قال الفاضل الرضي لم يأت دليل قاطع على ان الوصف العارضي غير معتبر في منع الصرف
واما قولهم مررت بنسوة اربع معروفة فيجوز ان لا يكون الصرف شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله التاء فانه يقبلها قولهم اربعة
لا لعدم شرط الوصف ثم اطال الكلام كما هو دأبه وطريقته وهي ان يكون المراد من التاء في شرط وزن الفعل هي تاء التأنيث

وثانيها اربع

وثانيها اربع ليست للمناسبة ولهذا يقال مررت بنسوة اربع في صفة بدون التاء والمراد في شرط وزن الفعل عدم
قبول التاء بحسب اصل الوضع ولهذا لم يؤثر وزن الفعل في اسود عند علمية الاشتهاره مع قبول التاء فانه يقال للحية الانثى
اسودة واربع لا يقبلها بحسب وضعه للمرتبة المعينة بل يقبلها عند الاستعمال في المعنى الوضعي **قوله** او زائد علي ولكن
بقي منها شيء بوضعه الامثلة المذكورة فانه قد اختص ببعض افراده ما كان له سابقا فلا يرد ما قيل ان الزوال اتمّ
تأثير الوصفية الاصلية كما اذا زالت الوصفية فانه لا تأثير للوصفية حال العلمية بالاتفاق فالكلام محمول على الطلاق يعني
على ما ينبغي **قوله** فلا تضره الفاء للتتبيه **قوله** ولم يجئ استعمالها آه لما عرفت اختصاصها ببعض الافراد فان
يبدو اضعف قول المص في شرح قوله وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لانه ثبت حقيقة انه
اعتبر الوصفية الاصلية فان زال تحقيقها منع من الانصراف في باب احمر اذا نكر بعد العلمية التحاقا للاسود الغالب لان
منع الوصف اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يبعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه حمرة
ام لا حتى انه يجوز في الولدان المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف
قوله من العقوة يقال تقفّى الرجل اذا ساء خلقه **قوله** في خيلاء بكسر الخاء وسكون الياء جمع خال والطائر هو
الشقراق وهو طائر اخضر يخالطه قليل حمرة يتصوّل كل شيء ذا قال الفاضل المحشي **قوله** بقدر الامكان اشارة الى
انه قد يتصرّف في الاعلام العجمية بالترخيم ونحوه وعدم التصرف في الاعلام اذا كانت اعلاما في لغتهم واما في غير العلم الوضعية
فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحروف ان استعملوا كما في جبرئيل واسطاطاليس فقالوا جبريل وميكائيل
وجبرال بكسر الجيم وميكال وارسطو وارسطاليس ونحو ذلك على غير اوزان كلامهم الخفيفة وتركيب حروفها اللسانية
مع عدم مبالاتهم بالتبس من اوضاعهم ولذلك قالوا العجمي فالعب به ما شئت **قوله** والتانيث المعنوي وهو ما كانت
تاؤه مقدرة **قوله** ليخرج الكلمة بنقل آه نقل فاعل يحج وحاصله ان غير المنصرف لما حصل فيه علتان نقل نشأ به الفعل

ومكسر من ساكن فاذا كان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط وهو غير ثلاثي حصل فيه نوع خفة فيقاوم احد العلتين
فلم يثبت به الثقل فلم يكن حرف الرابع عادل خفة الوسط وازاله وحركة الوسط تزيد خفته لان حركة الوسط قائمة مقام الحرف
الرابع وهو قائم مقام تاء التانيث واما وجوب منع الصرف في ماه وجور فلان فيه ثلث علل فاذا عادل احد الاسباب خفة
الوسط بقي سببان والسبب انهما كانا باقيين لا يقاوم خفة الوسط بين الاعجمية لان التانيث غير مؤثر عنده بعدم
العلمية بمجرد حرف انما قول العلمية لا تزول لانهما يعتبران كما يتراءى عنه القصور وذلك لان خفة الوسط تزول بنقل العلمية
فيه بانه فاذا كان ذلك كما قوله علميا للمبتدين نحو لا بالفارسي قوله لان الحرف الرابع اه قال الفاضل المحشي
اي فيما هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وما بحكمه الحرف الاخير في الزائد على الثلاثة سادسه ان
لان موضعها في كلامهم فوق الثلثة انتهى وقد تكلف بعض المحشي وقال المراد خصوص حرف الرابع فان بناء القوم مبني
على حروف ميزان التصغير وما هو بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان التصغير اربعة لا يزيد قوله فشرطه الزيادة اه ولا يقيد بحركة
الوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل بسبب تقدير علامته فيزيد التذكير الطارئ في الوضع العلمي وذلك الامر
الضعيف لا يزاد سد علامته حروف قوله وباعتبار معنى الجنس تقليل التانيث المعنوي اي نسمع من العرب تانيثه
وهو اجراء احكام المؤنث عليه من الاشارة وارجاع الضمير ونحو ذلك وذلك بسبب كونه اسم جنس يطلق على
القليل والكثير جاز فيه تانيثه تانيث الجمع لكن اطلاقه على الكثير على سبيل البدلية لا على سبيل الاجتماع وعقرب
قوله والتانيث الحكمي وهو الحرف الرابع لانه في حكم تاء التانيث قوله المعرفة اي التعريف اه فحاصله ان المعرفة
هو الاسم الذي عرض له التعريف كاحمد مثلا وعلة منع الصرف انما هو التعريف العارض لذلك الاسم فالمراد
من المعرفة التعريف مجازا والاشتراك بعيد واضافة الصفة الى التعريف بيانية قوله الماء مصدرية وهذا
المصدر للنوع فكانه قال التعريف شرطه ان يكون تعريف العلمية قوله كاجل السمعي وهو جار للزمخشري قوله

لان فرعية التعريف اه حاصله انك قد عرفت ان كل علة فرع الاصل حتى انه اذا كان فيه علتان حصل فيه فرعيتان
فيمنع من الصرف وفرعية التعريف للتنكير ظاهر وفرعية العلمية له لانهم ميزوه بقولهم لانك تقول رجل ثم تقول الرجل
وذلك يفيد فرعية مطلق التعريف للتنكير في ضمن بعض انواعه الذي هو المعرف باللام لا خصوص تعريف العلمي للتنكير لان
فرعية التعريف العلمي للتنكير بواسطة كونه معرفة والتعريف فرع التنكير بواسطة المعرف باللام فالتعريف فرع بواسطة المعرف
باللام فالتعريف فرع بواسطة التي والعلم فرع بواسطتين ويكفي في اثبات الفرعية والعلم ايضا فان الاعلام المنقولة من
الوصفية الى العلمية فرع النكرات التي هي اصلها وذلك كثير فيتحقق الفرعية للعلم ايضا بالنسبة الى النكرة في ضمن بعض الانواع لكن ذلك
في مطلق التعريف اظهر قوله اسم جنس وهو لفظ رومي موضوع في تلك اللغة لجنس ثم تكلم به العرب فجعلوه راوي
تابع لكونه خواته قوله تصرفا فيه في كلامهم اي في كلام العرب كادخال اللام والاضافة ثم اذا لم يتصرف فيه بادخالهما ان
ان لا يتصرف فيه بادخال التنوين ايضا لانها من منزلة واحدة في كونها من تمام الكلمة قوله او سمي بها لانه كان في العجمية
بالكاف وتصرفت فيه العرب بابدال الكاف جيما قوله فضعفت عجميته فلو جعل علما في اللغة العرب لم يمنع من الصرف
لتصرف العرب فيه حتى صار كانه من جنس كلامهم قوله لعدم علمية لا تحقيقا ولا حكما قوله اضيا للمصم وذهب الزمخشري
الى ان نوح كهند وعله ماس العجمة مع التانيث او حمله على ذلك تحتم منع الصرف في ماه وجور قوله لانه اه تذكير
الضمير الراجع الى العجمة باعتبار انها سبب والمراد من الامر المعنوي ان لا علامة له في اللفظ ولا اقتضاء منع الصرف
كلها امور معنوية قوله واما التانيث اه جواب سؤال وهو ان التانيث المعنوي كيف عين بسكون الوسط فانه
منع صرفه ولم تعتبر العجمة بسببه مع كونهما مشتركين في كونهما امرين معنويين وحاصل الجواب ان علامة
التانيث في هند واشباهها وان كانت مقدرة الا انها تظهر في بعض الاحوال كحالة التصغير وشبهه فلم يبع
قوله اسم حصن في الفارس هو ... بين ... وكنجه وعلى التقدير لم يجز ان يكون منع صرفه

للعلمية والتانيث من حيث انه اسم بلدة قوله وانما خص التفريع اه جواب لاعتراض الشارح الهندي حيث قال وفي ذكره نتيجة
الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط الاول نظر وكان الاولى ان يقول فنوح وزيد منصرف وسقر وابراهيم ممتنع وحاصل الجواب
انه لما كان في العرف نوع خلاف وكان المختار رعاية العرف نص عليه بالذكر قوله والاولى تقديم اه لان الوجود اشرف من
العدم فكذا ما هو متفرع عليه قوله واعلم ان هذه فائدة مشهورة لكنها تقع فيها تنبيه وتذكرة فانها متعرفة لا يدل عليه
المتعوي قوله فزيد حيث قال محمود ومصابيح تنبيه في نوع واحد وهو وقوف به وانه لا تنبيه فلو كان هو المراد
لنقدمه على نوع وتغاير نا تنبيه قوله جمع اي الجمعية لان هذه العلة القائمة من الحرف وهي كون اللفظ والاعلى احاد مقصورة
بحروف معدودة بتغير ما قوله وهي الصيغة التي اولها اه سواء كانت على وزن مفاعل ومفاعيل ام لا فيدخل فيه جبابرة وجبابير
والمشهور ان زنها مفاعل ومفاعيل وكان المراد الوزن العروضي التقديري بعض عليه الفاضل الهندي قوله ثم بعض الصور كالكاتب
واساور ونحوها عليم علما عرفت قوله فانتهى تكسيرها فانتهى عبارة المص بمنع الانتهاء وقال صاحب الكشاف انه قائم
مقام علتين لانه على هذه الصيغة بل لانه جمع مفقود النظير في الاحاد وما قاله منقوض بافضل واكالب واجمال قوله جمع الجمع
وهو جمع بين قوله كاصواحبات في قوله عليه السلام انكن صواحبات يوسف قوله وانما اشترطت اي اشترط ان يكون على
تلك الصيغة ليكون صيغة محفوظة من قبول التغير بحاصل لسبب جمعه جمع التكسير قوله منقلبة عن تاء التانيث
الغرض من هذا ان شرط الجمع ان يكون بغيرها والتانيث فالتغير بها بالهاء اما باعتبار الصفة المقدرة اي هاء كانت تاء
التانيث وانقلبت حالة الوقف هاء والمراد بالهاء التاء من قبيل مجاز المشارفة قوله والمراد بها في لطافة لا يخفى
قوله طايرة يوم فان تاء العلمية لانه جمع فاره ليست للتانيث فهو غير منصرف والفارة الحاذق قوله عبارة كراهية
وتشابهها في اللفظ اي في حيث المشبهة ومصدرية المشبه بكون المصدر بمنع الجمع من حيث الجنسية وكون الجنس حقيقة
كغير افراد محتملة قوله ولا حاجة الى اخراج اه دفع الاعتراض السيد ركن الدين حيث قال ولو قال بغيرها وبالتاء والنسبة



لكان الجوب لئلا ينتقض بمدائني فان صيغته منتهى الجموع بغيرها مع انه منصرف والجواب ظاهر قوله بخلاف فرازنة اي
ان يحتاج الى الافراد يقر لانه جمع مع انه منصرف قوله فرزين او فرزان وهو معرب قال الفاضل الهندي هو علم قوله واما فرازنة
فمنصرف وهو ما ثبت ان اشكال بعض الافاضل وهو ان الانسب ان يأتي بفاء التفريع ويقول فرازنة منصرف و المقام
والمقام ليس مقام اماله ليس مقام تفصيل وحل الاشكال ان الشرذمة من النحويين ذهبوا الى ان ها التانيث
لا تخل بالصيغة لانها زائدة على البنية وجودها والعدم ارادا ابطاله فشرطا ولا ان يكون بغيرها واكده ثانيا بقوله واما
فرازنة اي بهما اي من شئ فرازنة منصرف على ما افاده سيبويه في قوله اما زيد فمنطلق وقد تقدم الكلام فيه
ويمكن ان يقال ان مساجد ومصابيح عدل بيان لا بنحو كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف واما فرازنة فمنصرف
قوله واما حضاجر علما منصرف على ما قاله الاصل من حضاجر مع انه مبتدأ او جزء اسم مالك وكان الشارح اختاره ولا اعتبار
عليه وجوز بعضهم ان يكون حالا من المستتر غير منصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفي
فانه في قوة لا وفيه تكلف قوله يطلق على الواحد والكثير اطلاقه على الكثير ليس كاطلاق الجمع بل على واحد فهو ايضا
جمعية قوله كالجمعية اه ان هذا اعلم ما يرد على عبارة المص من ان منع الصرف لجمعية الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع و
على هذا نقول المص لانه تعليل المحذوف قوله اي الضبعان في حاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين
بكسر فاء وسراحين انتهى قوله والا لكان بعد التنكير منصرفا على ما ذهب اليه المص في قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر
صرف وان كان فيه خلاف قوله فيه تسليم هذا مناف لما فهم من حاشية المنقول عنه آنفا وان كان في نفسه كما صرح به صاحب
الصحاح والقاموس قوله تعصبت اي تكلفت وبهذا التقرير اندفع ما اورد به تقديم المص كيف حضاجر علما ساير الاعلام
سبب اخر والمقصود من هذا الكلام رد كلام صاحب المتوسط حيث قال ان هذا الجواب يستلزم ان يكون علل منع
الصرف عشرة فانه جعل الوزن زائدة على التسعة المذكورة قوله فكانه يسمى بها كانه قال لان التسوانه

للعلمية والتأنيث من حيث انه اسم بلدة قوله وانما حصل التفريع اه جواب لاعتراض الشارح الصدر حيث قال وفي ذكره نتيجة
الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط الاول نظر وكان الاولى ان يقول فنوح ودوفرية منصرف وسقر وابراهيم ممتنع وحاصل الجواب
انه لما كان في الطرف نوح خلاف وكان الحق رعاية العرف نص عليه بالذكر قوله والاولى تقديم اه لان الوجود اشرف من
العدم فكذا ما هو متفرع عليه قوله واعلم ان هذه فائدة مشهورة لكنها منقوضة بحوث وخزيره فانهما منصرفان كما يدل عليه
التفريع قوله فرنه سر حيث قال بجوده وصالح وشعيب ونوح ولوط وهود فقرن هودا بنوح لا بشعيب فلو كان هود اعجميا
لعقده على نوح وشعيب قوله جمع اي الجمعية لانها العلة الا نضر من الحروف وهي كون اللفظ والاعلى احاد مقصود
بحروف مفرده متغيرها قوله وهي الصيغة التي اولها اه سواء كانت على وزن مفاعل ومفاعيل ام لا فيدخل فيه جبابرة وجبابير
والمشهور وزنها مفاعل ومفاعيل وكان المراد الوزن العروضي التقديري بعض عليه الفاضل الصدر قوله ولعين الصورة كما كاب



واساور وانا عبر علما عرفت قوله فانتهى اكبرها فالتنوين عبارة المصنف بصيغة الانتهاء وقال صاحب الكشاف انه قائم
مقام علتين لانه على هذه الصيغة بل لانه جمع مفقود النظير في الاحاد وما قاله منقوض بانحس واكالب واجال قوله جمع الجمع
وهو جمع بين قوله عاصر لوجب في قوله عليه السلام انكن صواحبات يوسف قوله وانما شرطت اي اشترط ان يكون على
تلك الصيغة ليكون صيغة محفوظة عن قبول التغيير بحاصل ليست جمعه جمع التكسير قوله منقلبة عن هاء التانيث
الغرض من هذا ان شرط الجمع ان يكون بغيرها والتانيث فالتغيير بها باعتبارها واما باعتبار الصيغة المقدرة اي هاء وكانت تاء
التانيث وانقلبت حالة الوقف هاء والمراد بالهاء التاء من قبيل مجاز المشارفة قوله والمراد بها فيه لطافة لا يخفى
قوله على بره نحو دواره فان تاء الاصلية لانه جمع فاره ليست للتانيث فهو غير منصرف والفارة مكان دق قوله عارضة كراهية
وتشابهها في اللفظ ايضا كراهة المشبهة ومصدرية المشبه بكون المصدر يتبع الجمع من حيث الجنسية وكون الجمعي حقيقة
لكثر افراد محتمله قوله ولا حاجة الى الاخراج اه دفع لاعتراض السيد ركن الدين حيث قال ولو قال بغيرها ولا بالتسمية

لكان المركب

فكان الجواب فلا ينتقض بمثل سيد اي فال صيغة منتهى الجموع بغيرها مع انه منصرف والجواب ظاهر قوله بخلاف فرازنة اي
ان الجماع الى الافراد عشر لانه جمع مع انه منصرف قوله فرزين او فرزان وهو معرب قال الفاضل الهندي هو علم قوله واما فرازنة
فمنصرف وبهذا اشار استشكله بعض الافاضل وهو ان الانسب ان يأتي بفاء التفريع ويقول فرازنة منصرف للمقام
والمقام ليس مقام اما لانه ليس مقام تفصيل وحل الاشكال ان شرذمة من النحويين ذهبوا الى ان هاء التانيث
لا تخل بالصيغة لانها زائدة على البنية وجودها والعدم ارادوا ابطاله فشرطا ولا لان يكون بغيرها واكد فانيا تحويرا واما
فرازنة اي بهما كائين من بني فرازنة منصرف على ما افاده سيبويه في قولها انه فيطلق وقد تقدم الكلام في
ويمكن ان يبنى ان مساجد ومصابيح علمان له فكانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف واما فرازنة فمنصرف
قوله واما حضاجر علم منصرف على كما قال ان حضاجر مع انه مبتدا وخبره امر مالك وكان الشارح اختاره ولا اعتبار
عليه وجوز بعضهم ان يكون حالا من المستتر في غير منصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذ كان بمعنى النفي
فانه حق فيه لا وفيه تكلف قوله يطلق على الواحد والكثير اطلاقه على الكثير ليس كاطلاق الجمع بل على واحد فهو ايضا جائز
جمعيه قوله كالجمعية اه بهذا اعلم ما يرد على عبارة المصنف من ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع و
على هذا نقول المصنف لانه تمثيل المحذوف قوله اي الضبعان في حاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين
كسرحان وسراحين انتهى قوله والا لكان بعد التنكير منصرفا على ما ذهب اليه المصنف في قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر
صرف وان كان فيه خلاف قوله نحو سلم هذا مناف لما نقلهم من حاشية المتوسط عنه انفا وان كان في نفسه كما صرح به صاحب
الصحاح والقاموس قوله تعصبت اي تكلفت وفي هذا التقرير اشارة الى وجه تقديم المصنف حضاجر على سراويل بخلاف وجه الايراد
سبب اخر والمقصود من هذا الكلام رد كلام صاحب المتوسط حيث قال ان هذا الجواب يستلزم ان يكون علل منع
الصرف عشرة فان الحد على الوزن زائدة على التسعة المذكورة قوله فكانه سمي بها انما قال كانه لان التسمية وانه

لم يجئ بمعنى القطعة من السراويل بل جاء بمعنى قطعة من خرقة فيكون مفرده مفردها قوله والدواعي مثال الجمع
المنقوص الواوي فانه جمع داعية وهي في الاصل داعوة من الدعوة قوله في حالتي الرفع والجر اشارة الى انها منصرفة في حالة النصب
والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف قوله فذهب بعضهم وهو الاخفش قوله لان الاعلال اه ولان الاعلال سببه
محسوس وهو الاستثقال فيكون اقوى ومنع الصرف سببه امر معنوي فيكون اضعف قوله بناء على ان الاصل تعليل لقوله
والتنوين اي ينبغي ان يبقى كما بقي بعد الضم بلا تنوين لوجود الجمعية في الاصل لانه يبقى الاعلال على ما هو الاصل في الاسم
اي الصرف قوله وذهب بعضهم وهو سيبويه وليس قوله مبنيا على تقديم منع الصرف على الاعلال كما قال بعضهم قوله ولو
لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما في اللغة القليلة الخبيثة بل الاصل عنده جوار بالتنوين والاعلال مقدم
على منع الصرف فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال
كالثابت فحذف تنوين الصرف ثم خاف رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا لكونه منقوصا
عوض التنوين من الياء قوله وفي لغة بعض العرب استقبحها الفاضل الرضي ووجهه ان الجر لا يدخل على الياء حتى يتبع
منه ويتبع حال الجر بخلاف سائر الحروف فان الجر يدخل عليها فيكون في موضع الجر مفتوحا عند اتباعه وعلى هذه اللغة
ورد قول الفرزدق ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها حسنها
وعدم قبحها لان ظاهر هذا البيت هجو عبد الله واختار هذه اللغة القبيحة للهجو للتعريض بان عبد الله من اهل اللغة القبيحة
اي لا رعاية له في الفصاحة وجوز بعضهم ان يكون الياء ضمير المتكلم والالف للاشباع وفيه انه لا وجه لحذف اللام
من الكلمة الا ان يقال حذف لضرورة الشعر او حذف ياء المتكلم وعوض الالف عنه كما في يا غلاما قوله لياس من الزوال
الاصل بسبب الاعلال قوله وان لا يكون باضافة اي لا يكون مركبا اضافيا كغلام زيد قوله الى الصرف او على حكمه
على الاختلاف الرابع كما سيجئ قوله لان الاضافة اي التركيب الاضافي فلا تزاد القافية في قوله فكيف يؤثر فيه المضاف اليه

بان المؤثر

بان المؤثر هو التركيب لا الاضافة قوله والاسناد اي من مسند ومسند اليه كتأبط شرا وهو لقب جابر بن ثابت والسبب
في تسميته تأبط شرا انه قال التبريزي لانه اخذ سيفا وخرج الى نادي قومه فقالوا تأبط شرا وقيل قالت له امه كان اخوانه الغلمان
يجيئون لاهلهم بالكماة فهلا حملت لنفعلهم فاخذ جرابه ومضى فملاه افاعي ووافى متأبطا به اي جاعلا تحت ابطه
فالقاها بين يديها فخرجت الافاعي منه تسعى فوثبت هاربة فقالت لها نساء الحي ما الذي تأبط ثابت فقالت تأبط
شرا وقيل انه راى كبشا في الصحراء فاحتمله تحت ابطه فجعل يبول عليه طول طريقه فلما قرب من الحي ثقل عليه الكبش حتى
لم يقله فرمى به فاذا هو الغول فقال له قومه ما كنت متأبطا يا ثابت فقال الغول قال الفضة تأبطت شرا فسمي
بذلك وكذا في الامالي قوله من قبيل المبنيات هذا عند البصريين وجماعة من النحاة المحكية كما لها عند آخرين بلا بعد
في ان يكون معربا بالظرف وان لم يظهر اثره لفظا لكن لا فائدة في منع صرفه قوله مثلين فيه لف ونشر
لان سيبويه ونفطويه مشهوران بالعلمية واعلم ان ابن الحاجب ضبط المركب من المبنيات في شرحه سبعة اقسام
الاول اسم بني مع اسم كخمسة عشر والثاني اسم بني مع صوت كسيبويه الثالث فعل بني مع اسم
كحبذا الرابع حرف بني مع اسم كلا رجل الخامس حرف بني مع فعل كهلا وزاد قوم قسما آخر فقالوا فعل بني
مع حرف كونه يبرين وهذا البيت يعنى به قوله كانه اكتفى انما قال كانه لانه قد ذهب بعضهم الى ان كخمسة
عشر علما معرب غير منصرف فعلى هذا وافقهم في منع الصرف لا بد من ادخالها في الاوزان قوله علم للبلدة فانه
لك فيجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث فلم يكن قطعا في تاثير التركيب في منع الصرف قوله المعدودة
اه ان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون الخاص بالمطلقة فاحتاج هذا الى التنبيه عليه بخصوصيته المستفادة
من لام العهد دون سائر المواضع قوله يمنع دخول تاء التانيث عليها ضمير التثنية يحتمل الرجوع الى المعنى الثابت المراد
والالف والنون او كليهما وعلى التقادير المراد اشتراك المثنى والمثنى به بناء هذه الصفة هذا واعلم ان

فعل كهلم السادس صوت بني مع صوت
كحيهلا السابع حرف بني مع اسم

فذهب الى ان جهة الشبه ان النون كانت فى الاصل همزة بدليل قلبها اليها فى صنعانى وبهرانى فى النسبة الى صنعا
وبهراء وفيه ما لا يخفى اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعانى وبهرانى فالقياس
صنعاوى وبهراوى كحمراوى فابدل النون من الواو شذوذا وذلك للمناسبة التى بينهما **قوله** والحق خلافه اعلم ان ظاهر
كلام الشارح الرضى يدل على اتفاق النحاة على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث وانما اختلفوا فى انها
هل يحتاج الى سبب آخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الآخر اما
العلمية واما الصفة واليه ذهب الاكثر او انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر واليه ذهب بعضهم فالعلمية
عنده فى كعمران ليست سببا بل شرط للالف والنون اذ بها تمتنع عن زيادة التاء والوصف عنده فى سكران
لا سبب ولا شرط والحق مع الشارح فان الخلاف واقع فى الموضعين والمذهب الاول فى الموضعين المذهبين
المذكورين فى الشرح هو مذهب الكوفيين نص عليه كثير من ائمة النحو القول الثانى لان وجه اشتراط الطائفة الاولى
انتفاء التاء غير ظاهر **قوله** يعنى به ما يقابل الصفة بقرينة ذكر الصفة فى مقابلته وقوله فان الاسم انه بيان لان الاسم المقابل
لما كان مقابل الصفة ايضا فلا يصح حينئذ ذكرها **قوله** او شرط ذلك الاسم هذا التعبير من سياق **قوله** لزوم زيادتها وتبيع
الاول باعتبار المذهب الاول والثانى باعتبار المذهب الثانى **قوله** او صفة فانتفاء فعلانة عطف بالواو على جاء ملى
فتقتضى عطف على ما كان فتقدير انتفاء فعلانة على ان لان التقدير وان كان صفة فشرط انتفاء فعلانة وليس
هذا مما جوزه القوم كما بين فى باب العطف انتشار **قوله** لنبقى منه بعينها هذا التعليل انما يصح بالنظر الى المذهب
الثانى وهو ان ما تقتضيه الالف والنون انما باعتبار المشابهة لالف التانيث واما بالنظر الى مذهب الاول
فلان قبولها التانيث وعدمه لا مدخل له تحقق الفرعية لا مزية عليه وعدمها **قوله** عريان بفتح العين
قوله وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء

كل ما يكى

كل ما يكون له فعلى لا يجى منه فعلانة فى لغتهم الا عند بعض بنى اسد فانهم يقولون فى كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو
غضبانة وسكرانة فيعرفون اذن فعلانة فعلى وبهذا اندفع قول من قال ان المعتبر فى تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود
فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى هو انتفاء التاء فقد حصل هذا المقصود فى رحمن لانه وان لم يوجد رحمى لعدم استعمال خصوصه
بهذا اللفظ بالبارى تعالى فلم يطلق على غيره ولم يصح ان يقال انه مؤنث لا من لفظ المعنى بالتاء ولا من غير لفظ التاء فيجب ان يكون
غير منصرف **قوله** لانه ثنى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة يعنى قطعا لا نظرا الى الاستعمال ولا نظرا الى اصل وضع الصيغة بخلاف
رحمن فانه نظرا الى الاختصاص الاستعمالى بانه لم يصح فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع فى اسم مبهم فانتفاء فعلانة
فيه مبهم فصار من جانب المبهم من جانب الوجود راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء غالب وفى الحاق المشكوك
بالاكثر الاغلب كذا قال الفاضل المحشى فائدة مناسبة هذا البحث قيل جاء الى ملك رجل اسمه حيان فقال قائل
للملك ايعرف حيان او لا يعرف فقال الملك ان اكرمته فليس يعرف والا فيعرف ووجه قوله انه ان اكرمه فكانه
ابقاه فيكون من الحى فلا يعرف للعلمية والالف والنون وان لم يكرمه فكانه اهلكه فمشتقا من الحين اى الهلاك فيعرف
قوله ومن ثم اختلف فى رحمن والذى يرجح عندى صرفه وكل ما يشك فيه هل صرفه العرب ام لا لان الصرف هو الاصل
فلا يعدل عنه الا بدليل قطعى قال بعض المحققين فان قلت كيف استشبه حال استعمال رحمن على هؤلاء
الاعلام علماء اللغة والنحو والبيان حتى نرى اكثرهم فيه بالمنقول ولم يكشف احد منهم عن المعمول عند البلغاء قلت لم يكن مستعملا
بناء فقد من العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى **قوله** وهو وزن الاسم انه المرفق من هذا الكلام دفع ما يرد على ظاهر
عبارة المصنف وهو ان اضافة الوزن الى الفعل يقتضى الاختصاص فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن
بالفعل وفيه تكرار لا طائل تحته وحاصل الدفع ان الاضافة لمجرد النسبة والربط بينهما لا للاختصاص وهذا اولا اذ لو كان وزن
كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل اى يعتبر للفعل ويعد من اوزانه وان عد من اوزان غيره فقوله وزن الفعل

[illegible]

اي منسوب الى الفعل فالاخبار عنه ح بالجر نفيد الاختصاص الذي لم يفهم من المتن اذ لو اهمل الشارح لفظ بحيث يدل ذلك لكان
اظهر قوله من التسمية وهو لرد رعاية ان اجمل على العرس اي جلته اونحا وشمر عنها اي اسيد قوله بذر لماء ودفى القاموس انه علم لبئر بمكة
شرف بها اسمه ومعناه القطع الشرف قوله وعثر لموضع القاموس من باسمه ومعناه القطع والكثرة قوله وخضم لرجل قبيله بوعمر ابن تميم
ومعناه القطع الاكل والاكل باقصى الاضراس اي امتلاء الفم قوله ولما كثر بقم وشلم اه جواب سؤال وهو ان بقم وشلم من اوزان الفعل مع انهما
اسماء ولم ينقل من الفعل الى الاسم لعدم استعمالها فعلا وحاصل الجواب انهما اسماء عجمية نقلت الى العربية والاختصاص
المذكور مشروط بكون ذلك الاسم من اللغة العربية ونقيع وجود مثل هذه الامثلة اختصاص وزن الفعل بالفعل فهما غير منصرفين
للعجمية دون وزن الفعل قوله غير مختص بالفعل لوجوده في الاسم كثيرا كحجر وشهر ونحوهما بخلاف المجهول فانه لم يجي في الاسماء الا الفاظ
قليلة ملحقة بالعدم وهو لو صار علما لوعل ودسم بمعنى الاست ورعل علما للقبيلة قوله الا عيسى الثقفي وهو عيسى بن عمر فانه منع من
الصرف ما كان منقولا من الفعل مثل لا تترك النساء وانا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني قال صدر الدين والحجة في
انه محمول على ارادة انا ابن رجل جلا الامور وجربها فحذف جلا من فعل وفاعل فهو محكي لا ممنوع من الصرف والذي يدل على ذلك
اجماع العرب على صرف كعب فانه اسم رجل مع انه منقول من كعب اذا صار الثدي ناهدا وبشا انه نعت في باب النعت قوله اويكون غير منصرف
بقرينة المقابلة فان من هذا القسم افعل ووجوده في الاسم اكثر منه في الفعل لان كل فعل علما في الالوان والعيوب يجي منه
افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب يجي افعل فعلا كاحمر واحمر واعور واعور وهما اسمان واما افعل الفعل فلم يجي الا في بعض
من معنى الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لان كلها لم يسمع كاقتل والنفر والظاهر ان هنا نسخ الكلم الذي يجمع فان النسخة
بين النفي عموم من وجه لافتراقهما في نشر واجتماعهما في يزيد ويشكر قوله اي اول وزن الفعل وهذا هو الظاهر لان المذكور
سابقا الاوان في ارتكاب مجاز فان وزن الفعل هو عبارة عن الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والحركات والسكنات
وقد عبر عنها الشارح بالحركات والسكنات من حيث اي ليس لها اول واخر ضرورة ان الزيادة في اوله والاحرف الطرف الطاهر

لنسبتي النسبة محفوظة عن حقيقتها وقال وان اول ما كان اه وهو الاسم فان عبد او لاحقيقة قوله اي زيادة حرف او حروف زائدة نشرها
ترتيب الالف فالالف بالنسبة الى وزن الفعل فان المراد بالزيادة صفة وهيئة تعرض للحروف الزائدة فناسب وزن الفعل الذي هو هيئة
كالحروف والتاء في بالنسبة الى ما كان على وزن الفعل فانه عبارة عن الاسم الذي هو مركب من الحروف فيناسبه الحروف الزائدة
وغرض الشارح من هذا التفسير دفع الاعتراض الذي اورده الفاضل المحشي بقوله فان قيل اول الحرف لا الزيادة فيجب
الظرف والمظروف وحاصل الدفع انما اذا قدر زيادة حرف فلان الزيادة صفة للاول في ذلك الحرف الاول منه اجزائه قد
يجوز نسبة الصفة الى موصوفها كقول العلماء زيد واما اذا قدر حرف زائد فلان شهد بين قوله وبين الحروف الزائدة عموم من وجه
فان الحرف الاول من الاسماء التي على وزن الفعل قد يكون زائدا كاحمد ونرجس وقد يكون اصليا كمثل فان وزنه
فعل والاحرف الزائدة بينها عموم من وجه فجوز ان يضاف احدهما الى الاخر كما في البيت نحو المعشوق احسن من الياقوت في
صفائه فتامل في هذا المقام فانه من مزال الكتاب قوله كزيادة انه اي مثل اه هذا التفسير ليوافق ما سبق قوله اي ما كان وزن
الفعل اه غير منتشر على ترتيب اللف كما عرفت ولكان من المضاف اليه لانه يكفي حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا
ما قاله قوله في اوله زيادة جاز قولنا فيه زيادة فهو من قبيل انبع صدرا بهم خيفا قوله لاختصاصها اه اي اختصاص هذه التاء
المتحركة بالاسم فان الداخلة على الفعل هي الساكنة قوله اذا سمي به رجلا فانه ح غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مع قبوله
للتانيث بقبولها على خلاف القياس اذ القياس ان يلحق التاء المؤنث دون المذكر وظني انه لا حاجة الى هذا التقييد لانه
قال التسمية لا يقبل التاء واذا لاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان انما يحتاج اليه لتصحيح قول الثاني ان الاعراف اربع لعدم اصالته
الوصفية ودفع كلام الفاضل الرضي الذي تقدم قبيل هذا انه مختص قوله واحترز به عنك اي عن نحو يرمع قوله ما اصله اه المراد
بالكثرة ما فوق الواحد ظاهره انه يوجب ان لا يكون المشترك بين اثنين في حقيقة التنكير بهذا المقام لان لفظ زيد موضوع لواحد
متشخص فاذا رأيته جاز وان البا والدال صار اسم جنس متواطيا يدخل فيه كل من يسمى به خرج عن العلمية قوله الوصف المنسهر

اى منسوب الى الفعل فالاخبار عنه ح بالخبر يفيد الاختصاص الذى لم يفهم من المبتدا ولو ادخل الشارح لفظة يد بحيث [illegible] ولو كان

اظهر قوله من التشمير وهو الاسراع [illegible] على [illegible] قوله بذر [illegible] اى علم لبئر بمكة

شرفها الله تعالى ومعناه الفعل الماضى قوله وخضم [illegible] ومعناه الفعل الماضى قوله وضرب [illegible] ابو عمرو بن تميم

ومعناه الفعل الماضى والاكل بجميع الاضراس [illegible] قوله ولما كان يقم وشلم انه جواب سؤال وهو ان يقم وشلم من اوزان الفعل مع انهما

اسمان ولم ينقل من الفعل الى الاسم لعدم استعمالهما فعلا وحاصل الجواب انهما اسماء عجمية نقلت الى العربية والاختصاص

المذكور مشروط بان يكون ذلك الاسم من اللغة العربية [illegible] مثل هذه الامثلة الاختصاص فى وزن الفعل بالفعل فيها غير [illegible]

للعجمية دوزن الفعل قوله غير مختص بالفعل لوجوده فى الاسم كثيرا [illegible] بخلاف المجهول فانه لم يجئ فى الاسماء الا الالفاظ

قليلة [illegible] قوله الاصمعى [illegible] عيسى بن عمر فانه [illegible]

الصرف ماكان منقولا من الفعل [illegible] قال [illegible]

لانه محمول على ارادة [illegible] فهو محكى لا ممنوع من الصرف والذى يدل على ذلك

اجماع العرب على [illegible] قوله او يكون غير مختص

بغرينة [illegible] فى الاسم [illegible] الفعل [illegible] كل [illegible] من الالوان والعيوب [illegible]

افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب [illegible] احمر [illegible] واما افعل [illegible]

من [illegible] الثلاثية [illegible] فان [illegible]

[illegible] قوله اى اول وزن الفعل وهذا هو الظاهر [illegible]

سابقا [illegible] وزن الفعل هو [illegible] من ترتيب الحروف والحركات والسكنات

وقد عبر عنها الشارح بالكون [illegible] اى [illegible] ان الزيادة فى اوله [illegible]

لسبق النسبة

لسبق النسبة محفوظة عن حقيقتها [illegible] اول ماكان [illegible] الاسم فان [illegible] قوله اى زيادة حرف او حرف زايد [illegible]

ترتيب الالف [illegible] وزن الفعل [illegible] الزيادة [illegible] الزايد [illegible] وزن الفعل الذى [illegible]

كاحرف [illegible] ماكان على وزن الفعل فانه عبارة عن الاسم الذى هو مركب من حروف [illegible] الزايد

[illegible] الشارح [illegible] الفاضل [illegible] قيل اول [illegible] الزيادة [illegible]

[illegible] وحاصل الدفع [illegible] زيادة حرف [illegible] الزيادة صفة للاول فى ذلك [illegible]

[illegible] الصفة [illegible] كقول العلماء [illegible] الزايد [illegible]

فان الحرف الاول من الاسماء التى على وزن الفعل قد يكون زائدا كاحمد [illegible] وقد يكون اصليا [illegible] فان وزنه

[illegible] البجلى [illegible] احسن من الياقوت فى

صفائه [illegible] هذا المقام فانه من [illegible] الكتاب قوله [illegible] قوله اى ماكان وزن

الفعل انه غير [illegible] على ترتيب اللف [illegible] وامامة المضاف اليه مقامه فانه اذا

[illegible] قوله لاختصاصهما اى اختصاصى [illegible]

المؤكد بالاسم فان [illegible] على الفعل [illegible] قوله اذا سمى به رجلا [illegible] للعلمية ووزن الفعل مع [illegible]

[illegible] القياس [illegible] المؤنث دون المذكر [illegible] الى هذا التقييد [illegible]

[illegible] المحفوظة عن [illegible] انما يحتاج اليه [illegible] ان [illegible]

الوصفية ودفع كلام الفاضل [illegible] الذى تقدم [illegible] قوله [illegible] قوله [illegible] المراد

[illegible] الواحد [illegible] المشترك بين اثنين [illegible] المقام [illegible] اللفظ [illegible] موضوع لواحد

متشخص [illegible] قوله الوصف المشهور

فيد الاشتهار باعتبار الاغلب والا فالاكثر ان يقول بوصف المشتهر بغرابته قوله اي ظهر يعني ظهر من غير بيانه بل بانه ضمن بيان اسباب
منع الصرف وشرايطها [illegible] ولذا اقتصر تنبيها على بيانه قوله استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء من مآل
الكلام لانه يقول قوله لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه اي انه لا تجامع غير ما هي شرط فيه فلو قال الا العدل او وزن الفعل استثنى من
هذا المفهوم الذي هو مآل الكلام فالمستثنى متعدد وكذا المستثنى منه اذ على هذا على ما ذكره الفاضل الهندي تكلف قوله
كما في ثلاث واحمر فان في ثلاث العدل وفي احمر وزن الفعل وليس فيهما العلمية فلو كانت شرطا فيهما لم ينفك عنهما كما لا قوله
وهما متضادان اشارة الى جواب سؤال وهو ان يقال لم لا يجوز ان تكون العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل فجاز ان يكون كلمة
فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكر زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل فيكون غير منصرف فاذا لم يقصد كل ما فيه
علمية مؤثرة اذا نكر صرف فاجاب بان العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان بشهادة التتبع والاستقراء فانك قد عرفت
اوزان العدل وليس شيء منها على اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف وهو كونه مختصا بالفعل واوله زيادة كزيادته قوله اي
لا يوجد شيء الخ هذا التقدير دفع لما يرد على ظاهر عبارة المصنف لان الاستثناء فيها مفرغ فالمستثنى منه المقدر اما شيء او سبب
من هذين السببين والاول ان خلاف الواقع اذ يوجد مع العلمية غيرهما من اسباب منع الصرف والثاني يستلزم اتحاد المستثنى
مع المستثنى منه وتوضيح الجواب ان العدل ووزن الفعل اذا اقتضيا الى العلمية بالتحقيق معها فاما ان يتحققا معا معها فيجتمع
الاسباب او يتحقق معها احدهما فقط اما العدل فقط او وزن الفعل فقط فتحققهما مع العلمية احتمالان عند العقل الا ان
الواقع في نفس الامر الشق الاخير اعني ما يكون في ضمن احدهما فقط لا الشق الاول اعني ما يكون في ضمن مجموعهما
فهو احتمال عقلي لا وجود له فالمستثنى منه المفهوم العام المنقسم الى الامرين وذلك المفهوم العام المشار اليه بقوله
اي الامرين الدائر بين مجموعهما هو وجود العلمية مع هذين السببين لانه الذي كان دائرا بين هذين الاحتمالين
بنظر العقل والمستثنى منه هو احد هذين الامرين حتى الى بعينه وما هو في ضمن احدهما فقط [illegible] فائدة قوله فقط

التنبيه

التنبيه على ان المراد احدهما المأخوذ بشرط انتفاء الآخر لا المأخوذ اي بشرط حتى يشمل مجموعهما على ان تحقق
الامرين يتضمن تحقق احدهما في ضمنها الا انه مع تحقق الآخر لا مع انتفاء لا مع انتفاء الآخر والمقصود هو الثاني
لا الاول وهكذا تحقق الكلام في هذا المقام ولا تلتفت الى ما قال بعض اهل الحواشي فانه اشتبه عليه بالحواشي
قوله من حيث هو سبب فان الاسم الذي فيه العلمية والتانيث اذا نكر زالت علميته بالذات واما التانيث
فباق الا وصف السببية وكونه معتبرا في منع الصرف يزول منه بزوال العلمية فلذا لم يبق فيه سبب من حيث
هو سبب واعلم ان الاقصى ما يمكن اجتماعه من العلل العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف و
النون كما في اذربايجان وبزواله يزول الجميع بزوال العلمية لان المشروط لا يؤثر بدون الشرط قوله امرين اي
بصيغة مثل نصر [illegible] قوله امر محقق لا يخفى ما فيه من اللطافة قوله صمت بكسر الياء من صمت يصمت بكسر الياء
بان يكون فقد جاء على هذا وان لم يشتهر او من صمت يصمت بضم العين لكن جاء اثر بكسر الهمزة
وان لم يشتهر هذه القاعدة قال الفاضل الخ اصمت علم لمفازة سبب غلط غلط اصمت بضمتين مبالغة لانه تكلف
فيها كيف [illegible] كل صاحبه بالصمت ولا [illegible] حفظ لسانه عن الغلط عن الاضطراب [illegible] غلط لا عدول انتهى ولا يخفى
ان هذا الكلام من قبيل الهزل قوله وخالف سيبويه الاخفش نقل عن القاموس ان سيب فارسي وهو التفاح ومنه سيبويه
اي رائحته وهو لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي ونقل انه كان صاحب رغبة بالتفاح كيف لو راه صدر منه
على اختيار [illegible] صوت فجعل سيبويه لقبه ونحوه في ذلك ما ذكر انه مركب من اسم وصوت قوله ولما كان قول التمهيد
رد لما نقله الفاضل الهندي عن بعض الشراح حيث قال قيل الاول رفع الاخفش لان سيبويه [illegible] ونسبة المخالفة
الى الاستاذ [illegible] قوله لا ذكره من القاعدة اعني قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف قوله لكونه يعني الفعل [illegible]
قلت جاء القوم اجمعهم [illegible] جاء القوم كلهم سواء كان مجتمعين ام لا وصفته ضعيفة لسبب غلبة الاسمية عليها

والوصفية الضعيفة الزائلة لم يعتبرها سيبويه والاخفش قوله افعل اسما اي كان الاسم خاليا عن الصفة كارنب
وافكل فانك اذا قلت زيد افضل لم يحمل اي السامع ان معناه زيد لقبه افضل وهو بعد التنكير منصرف بالاتفاق
وان كانت مجردة آه فانها من نفس بالوصفية بحيث لا يكون لاضافي الوصفية مجال فاذا سمي احد بافضل من
فهو بعد التنكير غير منصرف بالاتفاق بسبب الوصفية ووزن الفعل فيجب هذا الا بد ان يكون مثل هذه الصورة مستثناة
عن القاعدة المذكورة مع انه داخل فيه المراد بنحو احمر فيكون منصرفا عند الاخفش وغير منصرف عند سيبويه وليس
كذلك بل غير منصرف بلا خلاف فلا بد ان يفسر نحو احمر ما يكون الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرة ولم يكن موضوع اللفظ
ما يكون زمان وصفيته بعد العلمية كذا قال بعض الافاضل وظني انه غير وارد لان مثل هذا غير داخل تحت احمر
ما سبق وقد زالت وصفيته الا ان سيبويه يعتبرها بعد الزائل بخلاف افضل من فان وصفيته محققة بسبب
من التفضيلية فاين احدهما الى الآخر قوله قد زالت بالكلية فان احمر حال العلمية علم لذات ويجوز ان يكون متصفة
بالسواد فاذا ذكر فالمراد به المسمى باحمر وان كان اكثرهم متصفين بالسواد ثم اذا جعل تنكير احمر على الذات الموصوفة
الموصوفة بالحمرة ولم تزل الوصفية عنه بالكلية امكن اعتبارها كما في اسود وارقم قوله واما الاخفش آه قال الاخفش في كتاب
الاوسط ان خلافنا لكل احمر انما هو مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف قوله وهذا القول اظهر فان المعلوم
من كل وجه يا ترك قوله من علم واحد فيه بجواز اعتبار المتضادين في محلين مختلفين كما في وعيد كوص من آل
جعفر فانه غير عين ولو نبيت الاحاد وصفا فاعتبر العلمية مانعا لوص من جهة منع الصرف وجعله على حادث واعتبر الصفة
فنبه على حرص وذلك لان احرص حال العلمية غير منصرف للعلمية ووزن الفعل ذكوص صفتي مامر و العيب
بين رجل احوص وامرأة حوصاء ثم جعل احوص علما فانه شرع الاحوص في حال العلمية تارة علم كونه اعتبار الصفة
الاصلية وتارة على الاحوص اعتبار الاسمية العارضة بسبب العلمية واما قلنا ذلك لان افعل الصفة

يجمع على

يجمع على فعال وافعل الاسم على افاعل كارانب قوله اي باب غير المنصرف يعني ان اللام للعهد قوله اي بصورة اعلم
ان العربيين فرقوا بين الكسر بلا تنوين وبين الكسر مع التنوين فجعلوا الكسر جرا بما من القاب البناء وجعلوا الكسر مع التنوين حركة
الاعرابية والبنائية فالمناسب ان يقول يجر بالكسرة فاصلح الشارح قوله اي بصورة قوله منصرف مطلقا هذا الاطلاق ذكره الاكثر
بعده في مقابلة المذهب الثاني غير منصرف مطلقا هذا المذهب كيف اذ كما لم يسم الانصراف مع زوال السببين او احدهما
بسبب اللام او الاضافة غير معقول ومناف للطائفة المتفق عليها في قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف قوله فيه مثل
هو التنوين الدال على التمكن واما حذف الكسر لانه ليس بمنافيها في مثل غلام زيد فلو دخله الكسر لتوهم جواز دخول
التنوين ايضا فحذف الكسر تبعا لحذف التنوين والتنوين لا يكون مع اللام والاضافة فما دخل الكسر قوله المرفوعات
جمع المرفوع لا المرفوعة وانما جمع ولم يات بصيغة الافراد مع ان الملايم لارجاع الضمير ومقام التعريف لان تعريف الرفع
سابق بتعريف علم الفاعلية وتعريف المرفوع ههنا يوهم ان انحصار المرفوع في نوع واحد وهو الفاعل فازال ذلك
الوهم بايراد صيغة الجمع الدالة على تعدد انواع المرفوع قوله لا المرفوعة لما ذهب الوهم من تعريف صيغة اسم المفعول
الى ان المرفوعات جمع مرفوعة فيسال المرفوعات جمع مرفوعة ازال هذا الوهم بقوله لا المرفوعة قوله لان موصوفه آه لما كان
المرفوع مشتملا على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب استدل عليهما بقوله لان موصوفه الاسم وهو مذكر فالاسم
مرفوع لا مرفوعة قوله ويجمع هذا الجمع آه يعني يجوز ان يجمع بالالف والتاء صفة المذكر الذي لا يعقل من غير اشتراط انه كان جاز
ان يجمع المؤنث بهذا الجمع قوله كالصافنات نقل عنه قدس سره الصافنات من الخيل الذي يقوم على ثلاث قوائم ويقيم
الرابعة على طرف حافر قوله الدال عليه المرفوعات ولانه يجمع على المفرد قوله لان التعريف آه دفع لما ذكره الفاضل الرضي حيث
قال ذكر الضمير برجوعه الى المؤنث اي المرفوعات نظرا الى ما هو الخبر اعني ما لان المبتدأ هو الخبر فتجب مطابقة المبتدا او لمطابقة
لعود اليه انتهى وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى المرفوع المدلول عليه بالمرفوعات لان التعريف انما هو للحقيقة لا للافراد

قوله اي اسم اشتمل لان الكلام في مرفوعات الاسماء قوله اي علامة كون الشيء فاعلا اشارة الى ان اليا(ء)
في الفاعلية مصدرية قوله ان يكون موصوفا اي كالموصوف بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم يكن
اوصافا لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها وتبعيتها للاسم المعرب قوله ولانك ان الاسم الموصوف بها
لما كان في محل الرفع المحلي واشتمال الاسم عليه يعني الرفع المحلي واشتمال الاسم ورد ايضا في هذا الكلام
على الشارح الهندي حيث خصص المرفوع بما اشتمل على الرفع لفظا وعدم الرفع المحلي بناء على انه لا يكون الا في المبني
والمرفوعات من اقسام المعرب وحمل البحث عن الفاعل اذا كان مضمرا ونظائره على التطفل والشارح نظر الى
ان الفاعل واخواته كما يكون من الاسماء المعربة يكون من المبنيات ايضا بلا تفاوت والبحث ايضا كما
يكون عن الفاعل المعرب يكون عن الفاعل المبني ايضا وكذا في اخواته ولما كان المبني يقع فاعلا وكل فاعل
مرفوع فلا بد ان يكون المبني مرفوعا فاعتبر تعريفه على وجه يصدق على المبني المرفوع ايضا وحمله مشتملا على الرفع المحلي
ولا يجعل المرفوع قسما من المعرب بل يجعله قيد الاسم لجواز ان يكون اعم منه فلا يلزم المحذور الذي هو ما ثبت
لتخصيص الفاضل الهندي قوله فمنه الفاء جواب شرط محذوف اي اذا عرفت هذا فنقول منه الفاعل او
ما اشتمل رجحه قرب المرجع كما رجح الاول بموافقة لغيره قوله التي اي اصل الجمل وانما كانت اصلا لان الغرض
العام من الجملة هو الاخبار والفعل اصل فيه لانه لم يوضع الا للاخبار ولان التركيب فيها [illegible] واندراج
احد الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر ولانها تشتمل الخبر والانشاء وضعا [illegible] الى وسيلة
خارجة بخلاف الاسمية فان انشائيتها بالادوات الخارجة عنها كقولك ازيد قائم فان الانشائية في
الجملة الاسمية انما هو بسبب الهمزة قوله ولان عامله اقوى ذو قوة المؤثر يقتضي قوة الاثر ووجه قوة
عامله انه لفظي ومحسوس اعني الفعل بخلاف عامل المبتدا فانه معنوي غير محسوس ولانه يغلب على عامل المبتدا اذا

اذا دخل

اذا دخل على المبتدا وينسخ ابتدائيته واعلم ان كون رافع الفاعل ما ذكرنا هو المشهور وذهب قوم من الكوفيين
الى ان الفاعل يرتفع باحداثه الفعل وذهب خلف الاحمر الى ان العامل في الفاعل معنى الفاعلية وذهب هشام
الى انه يرتفع بالاسناد وقال ابن فلاح ويرد ذلك ان العامل اللفظي مجمع عليه والمعنوي مختلف فيه والمصير
الى المجمع عليه اولى من المصير الى المختلف فيه فالمذهب [illegible] المذهب المشهور قوله وقيل اصل المرفوعات المبتدا
وهو مذهب سيبويه واستدل عليه بدليلين احدهما ان الاصل في المسند اليه التقدم لان المسند صفة من صفاته
وحق الصفة [illegible] في باب المبتدا بخلاف الفاعل فان المسند اليه مؤخر وثانيهما ان المبتدا يحكم عليه بالاحكام
الجامدة والمشتقة كهذا حجر وهذا قائم بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق حقيقة كان المشتق او حكما فلا يرد
انه يحكم على الفاعل بالمصادر واسماء الفعل والظروف [illegible] فاذا كان كذلك كان المبتدا
هو الاصل لانه اكثر تصرفا وسعة مجالا في الكلام وفي دلالة هذين الوجهين على المدعى نوع خفاء قوله اي اسم حقيقة
او حكما فان قلت ما فائدة تفسير جار العلامة بالاسم وتخصيصه به ثم تعميم الاسم [illegible] الحقيقي و
الحكمي قلت [illegible] قيد كلمة ما في تعريف الاسم المرفوع بالاسم بناء على ما سبق لا بد ان [illegible] في تعريف الفاعل
الذي هو قسم من المرفوع بالاسم ايضا وايضا لو لم يغيرها بالاسم لصدق تعريف الفاعل على الذات الذي
هو معنى الفاعل والفاعل عند ارباب هذا الفن هو الاسم لا معناه وان كان في الحقيقة هو المعنى
قوله ليخرج عنه الحد توابع الفاعل فان اسناد الفعل اليها بتبعية الفاعل فانك اذا قلت جاء زيد العاقل اسندت
الفعل الى زيد اولا وبالذات والى العاقل ثانيا وبالعرض فانه عبارة عن الاول في المعنى وكذا البدل
والمعطوف ولا ينافيه قولهم المقصود بالذات هو البدل والاول ذكر للتوطئة لان المقصود من جهة المعنى
وهذا المقصود من جهة اللفظ فقول بعض المحققين يخرج عن الحد بعض توابع الفاعل غير محقق قوله ولذا المراد

يعني لا بد لاعتبار قيد الاصالة في تعريفه لاخراج نواسبها قوله تناول اه اي ليتناول الفاعل المعرف فاعل هذه الامور
قوله واحترزنا اه اعلم ان الكوفيين لم يفرقوا في الاسناد بين قولهم ضرب زيد وبين قولهم زيد ضرب فجعلوا زيدا في المثالين
فاعلا فلا حاجة عندهم الى هذا القيد بل الواجب تركه واما عند البصريين فالفعل في صورة تقديم الاسم عليه مسند
لضمير الاسم والجملة الفعلية مسندة الى الاسم فالفعل ليس بمسند الى الاسم والاسم مبتدا لا فاعل فلا حاجة
في اخراجه عن التعريف الى قيد التقديم بل خرج بقيد اسناد الفعل لكن لما توهم دخوله في التعريف بسبب اسناد الفعل
اليه ظاهرا كما زعم الكوفيون او بواسطة ان اسناد الفعل الى ضميره الذي هو اسناد الى ذلك الشيء في الحقيقة كما صرح به انه
اعتبر قيد التقديم لاخراجه قوله تقديمه عليه وجوبا لان الفرد الكامل والمقصد اذا اطلق ينصرف اليه قوله ليخرج عنه اي تعريف
الفاعل فانه يصدق على هذا الموصول الواقع مبتدا انه اسند اليه شبه الفعل مقدما عليه الا ان تقديمه عليه لتوخي المبالغة
والاختصاص فليس واجبا بل جائزا قوله كفي الدار رجل فانه يصدق على رجل انه اسند اليه شبه الفعل اعني الظرف مقدما
عليه وجوبا فيدخل في تعريف الفاعل وليس بفاعل قوله تقديمه نوعه اي تقديم الكلي الحاصل في ضمن جميع الافراد وليس
التقديم هاهنا كذلك فانه هاهنا وجب تقديم هذا الفرد لمانع وهو كون المبتدا نكرة كما ستطلع عليه قوله اي اسنادا
واقعا حمل الظرف على انه منصوب على المصدرية لاشتماله لانه يلزم منه الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي وهو قوله قدم
عليه ومعنى فان الفاعلي على جهة قيامه به ولم يقل فانه به ليدخل فيه الفاعل الذي لا يقوم به الفعل حقيقة كضرب زيد ومات
زيد ولم يقم زيد فان الضرب امر اضافي اعتباري ليس موجودا في الخارج والموت والقيام امر عدمي فليس لهما قيام حقيقي
بالفاعل لكنهما اسندا اليه على طريقة اسناد الفعل الى فاعله وهي صيغة المعلوم فهما مسندان الى الفاعل على جهة
القيام اي على الصورة والطريقة قوله كالاسم الفاعل اه فان زيدا قائم ابوه بمنزلة زيد يقوم ابوه وحسن الوجه قوله
كصاحب المفصل ونحو الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين قال الفاضل الرضي وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال في اصطلاح

الثاني

الثاني فاعل ام لا وليس خلافا معنويا قوله اي ما ينبغي ان الفاعل اه الاصل في اللغة ما يبنى عليه الشيء وفي العرف يجيء
القاعدة الكلية كما في الاصل في الفاعل وفي الفاعل ان يكون مرفوعا اي القاعدة الكلية فيه الرفع وقد يطلق في العرف ايضا على
الاولى وما ينبغي ان يكون عليه الشيء كما في الاصل في الواو المتحركة ان تقلب تاء او ما يناسبها كما في تراث والا فقد لا
تقلب كما في وجوه والشارح حمله على هذا المعنى اذ لو حمله على المعنى الاول يلزم مخالفة معنى لفظ الاصل ومعنى لفظ الاصل
غير جايزة مع تكرارهما ثم الاصل بهذا المعنى اما ان يراد به ما يتناول الواجب فيكون في صورة وجوب تقديم الفاعل داخلا
تحت الاصل واما ان يراد به الاولى المنفك عن الوجوب بصورة وجوب تقديم الفاعل على خلاف الاصل قوله الا لمانع مانع
لقصد الحصر وذكره ما يأتي في باب وجوب تقديم المفعول على الفاعل ولو ترك قوله ان يلي مانع لكان احسن لانه يوهم
مع وجود المانع ليس الاصل فيه التقديم مع ان اصل التقديم مطلقا ولهذا اتى في قوله ما ضرب غلامه الا زيد الفاعل مقدم
على المفعول رتبة قوله الفعل المسند اليه وصف الفعل بكونه مسندا الى الفاعل تنبيها على ان المراد من الفعل هو المسند
لا معنى الاصطلاحي ليتناول الحكم بفاعل شبه الفعل لكونه مسندا الى الفاعل ولو قال والاصل ان يلي المسند لكان اوضح
واشمل قوله من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته اي من غير ان يتقدم عليه لفظ شيء من معمولاته فان تقدم معمول
معمول الفعل على مجموع الفعل والفاعل لا يقدح في اصالة كون الفاعل يلي فعله مثل زيدا ضرب قوله لشدة احتياج الفعل اليه
احتياج المعلول الى علته قوله فيما هو بمنزلة كلمة واحدة ولو لم يجعل الفاعل كالجزء لم يستكن كما لم يستكن في ضربت مع توالي
الحركات الاربع لان المفعول فضلة ليس بجزء والفاعل جزء قوله وذلك غير جائز ولا الاولى وانه لوروده في كلام الفصحاء
قال حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا ∴ من الناس ابقى مجده الدهر مطعما ∴ وقال بزهرك حلة والحلم اثواب سواد
ورقي نداه ذي السفاف ذي المجد ∴ وقال غيره جزى ربه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار ∴ وقال غيرهم لما راى
طالبوه مصعبا ذعروا ∴ وكاد لو ساعد المقدور ينتصر ∴ الى غير ذلك لكونه ينبغي خلافا لمن منعه مطلقا ∴ وبدر البداءة العسقلاني

وكونه الا انه يشعر بعدم جوازه فوقه زيدا اعلى ما يجوز من كل جانب الى غير ذلك من الابيات وكمن ما حصرنا مواضع الاضمار
قبل الذكر كافية بالموسوم بمنتهى الكرنة مواضع احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس في بابهما ولا يفسره الا التمييز كنعم
رجلا زيد وثانيها ان يكون مرفوعا باول المتنازعين العمل وثالثها ان يكون مخبرا عنه ومفسره خبره كقوله ان هي الا حياتنا
الدنيا ثم وضع اي موضع الجرة لان الخبر يدل عليها ويبينها رابعها ضمير الشان والقصة كقوله تعالى قل هو الله احد فاذا هي شاخصة
ابصار الذين كفروا خامسها ان يجر برب ويفسره التمييز كربه رجلا سادسها ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له
كضربته زيدا سابعها ان يكون متصلا بالفاعل مقدم ويفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا واما كون [illegible] لما عرفت
قوله جزى ربه الجنة في [illegible] الكلاب العاديات كما [illegible] عن العبيد [illegible] قوله وقد فعل اي وقد فعل الله به هذا الفعل و
هذا الكلام المتقدم منه قوله بالوضع غرض بعضهم ان [illegible] ودلالة الاعراب على المعاني بالوضع ولا شك ان الحركات
الاعرابية الفاظ فيكون لفظا موضوعا لمعنى المفرد فيلزم ان يكون كل كلمة معربة مركبة والجواب انه لا يمنع كون الاعراب اللفظي
كلمة وانها بان المركب ما يكون مركبا من اجزاء مرتبة في السمع والاعراب يسمع مع آخر المعرب ان كان
بالحركة ونفس الآخر ان كان بالحروف قوله فلا يرد ان ذكر الاعراب [illegible] والاعتراض للشارح الهندي حيث قال وكان
يكفيه ان يقول واذا انتفت القرينة او الاعراب من القرائن وهذا الايراد مبني على ان اراد بالقرينة الامر الدال على المعنى و
ليس كذلك بل القرينة هي الامر الدال على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف فلم يكن الاعراب مستغنى عنه
فان منع العيان واذا انتفى وانتفت القرينة الدالة على الاعراب الساقط ايضا قوله متصلا بالفعل الاولى ان يقول
بالفعل ليتناول المتصل بشبه الفعل واسماء الافعال فانه ايضا يجب تقديمه قوله نفى فائدة الاتصال الا الانفصال
يجب لو تقدم المفعول المذكور بعد الفعل على الفاعل المتصل به يلزم انفصال الفاعل قوله مع جواز ان يكون عمرو مفردا مستحقا
فالفاعل الاولى بهذا نظائر المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا [illegible] اذا كان عاما فلا كما ضرب احدا الا زيدا

وذلك

وذلك لانه لم يبق حتى يصح ان يكون زيد محصورا بالرد والجواب انه اذا كان الفاعل [illegible] ويوجد مثال صادق لنداته
كذب حصر ضاربية كل احد في زيد والكواذب لا تعرض بها على القواعد العربية ولا يصلح الا اذا خصص الاحد بجماعة
معينة ويجري فيه ما يجري في الفاعل المثال المذكور في الشرح واما دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا غير متقدم
لانه لا يصلح في مثل ما خلق [illegible] الصور على حسن الصور الا يوسف ان يبقى المقصود حصر خالقية مشافي يوسف مع جواز ان
يكون يوسف مخلوق غيره وكذا في نظائره من هذا المثال ودفع الشبهة ان المراد بكونه كون المفعول للفاعل آخر الجواز بالنظر
الى الهيئة التركيبية فان هيئة مثال الشرح تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول مفعولا
لغير هذا الفاعل والمنع انما يجيء باعتبار كمثال يوسف من خصوص المادة فلا ينافي في دعوى الجواز قوله قصر الصفة قبل
تمامها يعني ان ضاربية زيد صفة قصر تعلقه على عمرو قبل الا عمرو وقبل ذكر زيد يلزم قصر الصفة قبل تمامها قوله فيفيد [illegible]
[illegible] لان الاحتمال المذكور في ما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا كما ضرب زيدا الا [illegible] ولم تذكر
المفعول او الفاعل او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الا احتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا كما ضرب الا زيد
وما ضرب احدا الا زيد في الفاعل وما ضرب الا زيدا وما ضرب [illegible] الا زيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا او مفعولا
عامين كما ضرب احد احدا الا زيد عمرا او قدرتهما عامين ولم تذكرهما كما ضرب الا زيد عمرا اي ما ضرب احد احدا
الا زيد عمرا [illegible] المستثنيان [illegible] اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام حتى يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس
غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى كما ان حين ذكرتهما خاصين فيكون مما ضرب الا عمرو زيدا
المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد [illegible] ويختص مضروبية عمرو بزيد وذلك [illegible]
[illegible] ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز [illegible] عند الاكثر لضعف اداة الاستثناء
او الاصل [illegible] فلا يستثنى بها شيئان الا على وجه البدل [illegible] فلا تقول على البدل [illegible] احد [illegible]

الا عمرو بدرهم ولا تقول على سبيل الاخبار بالبدل ما جاءني احد الا عمرو الا دينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا
فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلا منهما جاز كما ضرب احد احدا الا زيد عمروا وذلك لان الاسمين
يكونهما بدلين عما قبل الا كأنهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اي كانهما وقعا قبل الا وليسا مستثنيين فكانك
قلت ضرب زيد عمروا وشبه بهذا عند الاوليين بدل ومعمول عامل مقدر من جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب
احد احدا الا زيد ضرب عمروا وان كان المستثنى منهما مقدرين كما ضرب الا زيد عمروا او كان احدهما مذكورا دون
الاخر كما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنى لم يبدل لا منهما كما ضرب احد بني الا زيد
والا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين اذا ليسا كالواقعين قبل الا وهي تضعف عن استثناء شيئين الا على
الوجه المذكور فان استدل من اجازه مطلقا بقوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي فانه
لم يذكر المستثنى منهما والتقدير وما نريك اتبعك احد في حالة الا اراذلنا في بادي الرأي بلا روية فوجه فلنا يلزم
ان يتقيد وان بادي منصوب بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الرأي وبان الظرف يكفي رائحة الفعل فيجوز فيها ما لا يجوز في غيرها
وان اردت في المثل المستثنى اي ما ضرب الا عمروا زيدا ان زيدا مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد
الا عمروا فالمثل لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة لان الاخر الذي [illegible] وان بيل ما قبل الا [illegible] المستثنى
بها الا في مواضع خاصة ليس هذا منها كذا افاد العلامة الرضي **قوله** الرافع للفاعل في هذا التوصيف اشارة الى ان
المراد من الفعل العامل لا الفعل الاصطلاحي اذ ليس رفع الفاعل من خواصه فيدخل فيه القائم مقام الفعل
العامل في رفع الفاعل **قوله** اي حذفا جائزا اشارة الى ان جوازا مصدر وقع بمعنى اسم الفاعل ونصبه على المصدرية
باعتبار موصوفه الذي هو الحذف **قوله** وانما قدر الفعل دون الجزاء الموضح من هذا دفع اعتراض الفاضل الرضي
حيث قال الظاهر ان زيدا مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى وما اجاب الشارح فهو جواب

ظاهر

ظاهر وان ثبت الجواب المحقق مما يمتنع لا ينبغي ان يكتب بقول ان من جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة تقديره اقام زيد
ام عمرو ام قام [illegible] الى غير ذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لانه يدل على الزمان المتجدد والتغير فيقبل الاستفهام عنه
هل تغير ام لا بخلاف الثابتة كزيد وكذا ما في معنى الاستفهام قطعا فلما قد انتظر غيره وجب تقديره كذلك وكان
الا ما دام الفاعل صار الجملة الاسمية لتقدم المسند اليه الظاهر في الجواب روعي المطابقة مع الحقيقة دون الصورة
قوله متعلق بضارع فان تعلقه بمعنى القدرة لا يلائم برتبة يزيد **قوله** على خلاف القياس اذ القياس [illegible] **قوله** فلان رجب
اي زيد فكأنك لو قلت جاءني رجل لكان فيه ابهام بدون ذكر غيره اي غير زيد بخلاف قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك اصله فاجره **قوله** بل لا بد من الفعل بسبب الا ان خصص جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط يجز فلان فانك
اذا علمت [illegible] ليس من قبيل [illegible] فيه **قوله** اي الفعل والفاعل اه اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي
كما يجيء في التنازع **قوله** لعدم ما يؤدي مراده لان ثم قرينة تدل على لفظ الجملة المحذوفة ولفظ تدل على معناها فلا تحتاج
يؤدي مؤدى الجملة والحذف الواجب لا بد له من شيئين القرينة وما يؤدي مؤداه فان المفسر في الآية هو الثاني
وحرف الشرط هو الاول فتامل **قوله** ليكون الجواب مطابقا للسؤال وايضا يلزم تكثير الحذف بسبب حذف الجملة
الاسمية الكبرى والفعلية الصغرى **قوله** واقتصر على الفعل لجواز ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب
الاكثر على الاقل والاصل على الفرع لكن ينبغي ان يقيد العاملان بغير المصدر اذ قد يجيء ضرب زيد وقتل عمرو
ولا يصح فيه التنازع اذ لا يمكن فيه الاضمار لانه مصدر **قوله** اي اكثر من فعلين مثل ما ورد في الدعاء من قوله اللهم
صل على محمد وآل محمد كما صليت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم وآل ابراهيم فان اعملت الفعل
الاخير كما هو مذهب البصريين اضمرت الفاعل في الافعال السابقة وكذا العكس **قوله** اذ المتقدم عليهما والمتوسط
ثم هذا رد لقول بعض الشارحين حيث جوزوا التنازع في صورة التقديم عليهما اذ كان النزاع في المفعولية

ما كان فيه

وفي صورة التوسط بينهما اذا كان النزاع ايضا في المفعولية والاول اقتضى الفاعل والثاني المفعول في
التنازع الرضي جوز الضمير الصورة الاولى من هاتين الصورتين ولكن قد رجح كلامه في بعض تاليفه على الشرح
بما حاصله ان طلب الفعلين لذلك المفعول المقدم على السوية ولا يرجح الاول لقربه اذ لو كان القرب عليه بوجه
او مرجحا لكان في صورة وقد بعدها معمولا للفعل الثاني فقط ولم يقع فيه نزاع بين الفريقين وهذا الكلام
بعينه جار في صورة التوسط فلا تغفل قوله ما ضرب واكرم الا انا هذا اذا كان التنازع فيه ضميرا مرفوعا منفصلا اما
اذا كان منصوبا منفصلا كما ضرب واكرمت الا اياك ففيه تنازع وقد حذف المفعول مع الامن الاول مع
الاحتمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب
المحل كمررت وغضبت وعلى هذا يجوز التنازع في الضمير المنفصل المنصوب والمجرور لا سيما اذا تقدم
ذلك الضمير على العاملين كاياك ضربت واكرمت وبك مررت وغضبت فقول المص ظاهر غير وارد
مورده قوله لا يمكن قطعا اي قطع النزاع باعمال الاول والثاني قوله لانه عرف هذا التعليل انما يجري في
ضمير المنفصل المقترن بالا كالمثال المذكور اما اذا كان ضميرا منفصلا بدون الا كزيد عمرو ضاربه وهو مكرمه
هو قائم او قاعد انت فغير جاير فيه فالدليل خاص والمدعى عام والحق جواز التنازع في مثل هذا قوله فقد
يكون الفاء جزاء الشرط والجملة جزائية ويجوز ان يكون الفاء للاعتراض والجملة معترضة والجزاء قال
اعملت الاول ان كان قوله ويختار بالواو عطفا على ما في اكثر النسخ وقوله فيختار ان كان بالفاء على ما في بعض
النسخ قوله في الفاعلية او بتعميم الفاعل اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا قوله في المفعولية ينبغي ان يعم
المفعول ايضا ليشمل التنازع الواقع في الحال كجاءني زيد وضربت عمرا راكبا قوله وليس هذا قسما ثالثا
لان قاعدة القسم في كل قسمة ان يكون مقيدا بالوحدة فكان قال التنازع من حيث انه قسم واحد

يكون في

يكون في الفاعلية انه ربما التنازع ليس قسما واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو قسم خارج عن المقسم
قوله يعني قد يكون انه اشار بهذا التفسير الى حاليته فالتعليق والى دلالة والعامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير المستتر
في قوله فقد يكون راجعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلين لا الى نفس الضمير كما يتبادر منه لان الضمير
لا يعمل ولو رجع الى المصدر قوله التنازع فيه واحد اي اسما واحدا قوله على وجوه كثيرة وهي ستة عشر وجها لان التنازع
باربعة منها في الامثلة الاربعة واشار الى رتبة اخرى بقوله وبين ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه مرفوعا وترك
ثمانية اخرى تحت الفعل الاول المفعول والثاني الفاعل قوله اتفق البصريون ليس المراد من البصريين ان يكون جميعهم
من البصرة بل كان بعضهم من البصرة وادعاهم آخرون ليسمى كلهم بصريين ظاهرا وان الكسائي كوفي فكيف عد هو من
البصريين قوله يجوز اعمال الاول اشارة الى ان المراد بالاختيار هو الاختيار بطريق الترجيح لا بطريق القطع وكذا قوله
ويجوز به انه ينبغي ذكر هذا عقيب قوله ويختار البصريون لان قوله فان اعملت نشر على ترتيب اللف فليس فيه
ابتداء لمذهب البصريين ولكن اقرنا هذا المذهب في تلفيقنا على شرح اللباب واسند للنسائي عنه البلبا قوله ولزوم
المتكرر انه ينبغي ان في معمول الفعل الاول عند اعمال الثاني ثلاث احتمالات الاضمار والحذف والذكر فاختاروا الاضمار
لجوازه في العمدة ولم يختاروا الحذف لانه يلزم منه حذف ان يستغنى مسده ولم يختاروا ذكر الفاعل لانه يوجب تكرار
اللفظ قوله دون الحذف صح به ليترتب عليه قوله فلانه هكذا قوله ويظهر اثر الخلاف اي يظهر الفرق بين الحذف
والاضمار في التثنية والجمع والتانيث واما في المفرد فلا فرق كضربني واكرمت زيدا والتنازع في التنعني بحال التفسير
لحصول المقصود به قوله وهذه الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء قوله نحو تركت الراعين وتركت
الناصبين ايضا وقد نقل وشغفت عنه بعض شراح الرسالة وانشد البيت الشيخ في المعالم لا الازهر
مشهور عنه كانشاد رتبه الراعي فلذا انكره والغرض اسناد العلامة على الشيخ في حواشي المعالم

له قوله او اضماره بعد التلفظ به روى عنه ايضا عنه اقتضائهما الفاعل اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول
بعد الاسم الظاهر قوله كما في صورة تنازع الناصب يعني اذا اقتضى الفعل الثاني المفعول والاول الفاعل
روى ايضا اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول بعد الاسم فتشبه صورة الاول المروية عنه بالصورة الثانية
المروية عنه ومثل الشارح صورتنا اعمال الثاني واضمار الفاعل الاول بعد الاسم الظاهر بالثاني اي المذكور من
قوله ورواية المتن اه اي الرواية التي حمل الشارح عليها عبارة المتن ظاهرها ما اورد بعض الحواشي من ان عبارة
المتن ظاهرة مجازا يمكن تطبيقها على جميع الروايات عنه قوله ان استغنى عنه مثل ضرب واكرمني زيد لا تقول
ضربته واكرمني زيد وقال الكسائي يجوز ذلك على قلة قوله كحسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان
حسبني وحسبت تنازعا في منطلقا الاخير واعمل في حسبت فوجب اظهاره ومفعول حسبني وهو منطلقا الاول
قوله ولا يجوز حذف مفعولي باب حسبت اي لو كان المفعول الثاني مذكورا على ما هو المشهور وذلك لكون
مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المفعول المعلوم في قولك علمت زيدا فاضلا مصدر المفعول الثاني
مضافا الى المفعول الاول اي علمت قيام زيد وجوز بعضهم حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام
القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب برأسه ظاهرا في المفعولية كباب اعطيت وقد جاء
في القرآن والشعر قال الله تبارك وتعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم
اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف اولهما وقال الشاعر لا تخلنا على غراك انا طالما قد وشى بنا الاعداء
اي لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما قوله ولا يخفى انه جواب سؤال تقريره ان شرط التنازع ان يصح اعمال
كل واحد من الفعلين في الواقع بعدهما وههنا ليس كذلك اذ لفظ منطلقا لا يصح ان يكون
مفعولا ثانيا للفعل الثاني لكونه مفردا وكون المفعول الثاني مثنى وكذا منطلقين لا يصلح

ان يكون

ان يكون مفعولا ثانيا لحسبني للاختلاف بينهما والجواب ظاهر خالف الا المفعول الاول وهو غير جائز لا يمنعه او وجد
في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وجب قوله وذلك لان لم يحصل منه حرزا له وذلك
لان لو لامتناع الثاني لامتناع غيره فيلزم كون المثبت في قياسها وسياق جوابها منفيا والمنفي فيهما مثبتا اذا امتناع
النفي اثبات وامتناع اثبات نفي فيكون السوال في معينه منفيا اذ هو مثبت في سياق لو ولو وجد ولم الطلب الى
تحصيل لكان طلب القليل مثبتا اذ هو منفي في سياق جوابها وهي اي السوال في معينه وطلب القليل واحد في النفي
فيؤدي الى اثبات نفي وتعريفه كلام واحد وعند الفارسي ان واو ولم الطلب للحال وح لم يلزم ثبوت الطلب
القليل اذ كونت سالبا بمعيته ومثبتة نكفاني قليل من اي غير طالب له فيصير من باب التنازع فاقتضى اوجبه لوجه
اعمال الفعل الاول لانه عدل عن اعمال الفعل الثاني مع امكانه الى الاول على ضعف وهو حذف الضمير
ولم الطلب ولولا ان اعمال الاول اولى لما اغتفر حذف الضمير لكنه محتمل لانه منصوص والمحتمل لا يصلح حجة للاثبات تنازع
فيه قوله اي معمول فعل او شبهه مثل ما هنا التعميم وعلى الشارح الرضي حيث قال اي معمول فعل الذي ليس فعله وكان
حال الفعل على العامل لوازن ذكر الاقوى قوله بعض النحاة هو علامة الزمخشري قوله كل معمول ويراد لفظا كل في التركيبات
سع ولانه على الافراد والقصد في تمام التعريف هو الحقيقة والماهية غير ملايم الا ان الاوائل والاعرابين لم يعتنوا بمثل ذلك قوله
وان اضيف الفاعل الى المفعول في قوله فاعلم ان الفاعل انما يضيف الى الفعل فيبقى فاعل الفعل قوله لملابسة كونه له
لملابسة كون الفاعل فاعلا للفعل وذلك الفعل متعلق بالمفعول فلاجل هذه الملابسة والمناسبة اضيف الفاعل الى المفعول
قوله اذا كان عامله فعلا بقرينة قوله ان صيغة الفعل فذلك ما كان عامله شبه الفعل بالقرينة شرطا اذا كان شبه الفعل
ان غير صيغة شبه الفعل الى اسم المفعول قوله اي الماضي المجهول قال الفاضل الهندي قيد الماضي باب ذكر العلم واراد صيغة
المشهورة كفعل وفعول وهي اي كفعل جابر عادل قاهر وقد علمت ان الصيغة المشتهرة بها فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرد

لا الماضي المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التشبيه بناء على فعل مكرر قوله فيتناول مثل افعل اي لما اول لا صيغة
الى فعل وفعيل بما تزير فيتناول ما كان خارجا فيما عن الشاهد قوله من باب علمت المراد به الفعل او شبهه المتعدي الى
مفعولين الاول منهما مسند اليه والثاني مسند به ويدل عليه تعقيبه بقوله فلا يختص به افعال القلوب بل يتناول مثل قولنا
جعلت زيدا فاضلا واستغفرت عمرا ذنبا ونحو ذلك قوله بخلاف نحو اعجبني جواب سؤال تقديره ان كون الشيء مسندا او
مسندا اليه جائز وواقع في مثل اعجبني ضرب زيد فان المصدر بالنسبة الى الفعل مسند اليه لانه فاعله وبالنسبة الى المضاف اليه مسند لان
المضاف اليه فاعله معنى فهو من باب المسند والمصدر الى فاعله معنى فهو من باب المسند والمصدر وحاصل الجواب ان الممتنع
اذا كانا معين واما هنا فمسند والمصدر الى ما بعده غير تام لان الكلام ما تركب من المصدر وفاعله قوله فالفاضل الرضي تقييد
القدماء وامتناع قيام المفعول الثاني مقام الفاعل وهو تعليل الذي ذكره الشارح بهذا المثال مردود واما المتاخرون
فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة والاول من المفعولين معرفة نحو اعطي زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه
هو الخبر بالاصل فان الفاضل الرضي ارى انه لم يرق بسابيابة عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع التزام
كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان في الاصل بعد ما كان مسندا او طلا يجوز نحو كما علمت زيدا اباك مع
اللبس بتقديم الثاني على الاول فاذا الزام كل واحد وهو في مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس
منع قيام المفعول مقام الفاعل اي ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع الفعل ارتفاع الفاعل فقول علم زيد
ابوك والمرفوع ثاني المفعولين والذي اختاره هذا الفاضل [illegible] كون الشيء مضافا ومضافا اليه كغلام فرس — اختاره انا ماه
غلام قوله فات النصب والاشتغال اي فات النصب بسبب جعله مسندا اليه وفات الاشتغال بسبب فوات النصب
المشعر بالعلية فلا يرد ما قيل ان ذكر النصب مستدرك قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فان المشعر بالعلية وكونه
مفعولا له هو اللام وهو لم يتغير فنبئ اي المفعول به واجاز الاخفش والكوفيون انتصابه مع وجوده ومن قرأه

ابو حيو

بحث المبتدا والخبر

ابو حنيفة النحوي فيهما جاكانوا كيسيون ومنها قول الشاعر وولدت قتيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا
فاقام قوله ذلك مقام الفاعل مع وجود المفعول به اعني الكلاب وقول الآخر لم يعن بالعلياء الا سيدا ولا شفى ذا الغي الا ذو هدى بدليل ثبوت
الشيء مستقلا قوله والاول من باب اعطيت وكذا المفعول الاول من باب علمت اولى من الثاني لان الاول عالم والثاني
معلوم قوله على ما هو الاصل فيهما وهو كون المبتدا مسندا اليه وكون الخبر مسندا الى المبتدا وهذا انما يتم في القسم الاول ولا
قوله الاسم المجرد عن العوامل لاسناده
الى شيء والاعتراض بمنع التجريد لما هو عدمي فلا يجوز ان يرد وبان العوامل في كلام العرب علامات لا مؤثرات وفسر المجرد ولا
المبتدا بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده فلم من الاعتراض بان التجريد
عدمي وهذا المذهب هو كون الابتداء عاملا فيهما مذهب الزمخشري والجزولي وهو الذي رجحاه في كتابهما الموسوم
بمفتاح اللبيب وذهب سيبويه الى ان الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا عامل في الخبر وقال الكسائي والفراء انهما
يترافعان واختاره الفاضل الاسترابادي وقال بعضهم المبتدا اذا كان اسما يرتفع بما يسند والخبر اليه وقال بعض
الكوفيين المبتدا اذا كان اسما يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد اليه وذهب العلامة التفتازاني
الى ان الابتداء عامل في المبتدا وهما عاملان في الخبر وجميع هذه المذاهب ابطلناها في كتاب المزبور بدلايل ذكرها توجب
التطويل قوله المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل اللفظي اشار بهذا الكلام الى ان حقيقة التجريد غير
مرادة هنا بان وجد عامل اللفظي اشار بهذا الكلام الى ان حقيقة التجريد غير مرادة هنا بان وجد عامل اللفظي ثم جرده
منه فانه غير لازم بل كان اللايق في الموضع وجود العامل اللفظي غير متحقق عدم وجوده بالتجريد قوله اصلا اشار به
الى ان المراد عدم وجود العامل اللفظي في طريق السلب الكلي لا رفع الايجاب الكلي كما يتوهم من ظاهر الجمع اي العوامل و
المراد بقوله اصلا ان لا يوجد فيه العامل لا لفظا ولا تقديرا قوله ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر

لفظا مؤثر معنى فلا يخرج عن تعريف المبتدأ مثل بحسبك زيد لان تاثير عامله ليس الا في اللفظ لانك لو حذفته وجدت
المعنى باقيا على حاله بخلاف حذف ان مثلا من قولك ان زيدا قائم لفوات التاكيد المدلول عليه بان واشار اليه
بقوله وكانه الى بعده **قوله** تعرض فانك اذا قلت اقرشي منكم كان معناه التعرض الى قرشيين منكم ام **قوله**
كما ولا وكذلك ان النافية فانك ان ضارب الا زيدا **قوله** وبما نحو ما ضارب زيد ومن ضارب زيد على
ان يكون ما ومن الاستفهاميتين مفعولي لضارب ولو قال الواقعة بعد النفي لكان اخصر لانه يندرج فيما وقع
بعد كلمة غير نحو قول الشاعر غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن على وجه وانما قلنا ذلك لان فيه وجوها احدها ان
غير مبتدأ لا خبر له بل لما اضيف اليه مرفوع يغني عن الخبر وذلك لانه في معنى النفي والوصف مخفوض لفظا وهو
في قوة المرفوع بالابتداء فكانه قيل ما ماسوف على زمن ينقضي صاحبا للهم والحزن فهو نظير ما مضروب الزيدان والنائب
عن الفاعل الظرف ثانيها ان غير خبر مقدم والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف عليه ثم قدمت غير و
ما بعدها ثم حذف زمن دون صفته اعني ينقضي بالهم فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور فاتى بالاسم
الظاهر مكانه ثالثها انه خبر لمحذوف وماسوف مصدر جاء على مفعول كالميسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى
انا غير اسف على زمن هذه صفته وفيه ارتكاب خلاف الظاهر والاولى عندي في التعبير عن الوجه الاول ان يقال
ان ماسوف من القسم الثاني للمبتدأ وانتقل اعرابه الى غير بسبب كونه مضافا اليه **قوله** فخرج نحو عند الناس
منكم اخوه اذ الداعي المترتب قال بالا **قوله** لم تشتبه لما سيأتي انشاء الله من ان الفعل وشبهه اذا اسند الى الاسم
الظاهر لا يثنى ولا يجمع **قوله** واقائم الزيدان واعلم اني رأيت في الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
مذهبا عجيبا نقلته من كتاب الفوائد وهو ان الصفة في اقائم الزيدان وكذا خبر حذف مبتدأه واقيم المظهر مقام
مضمره والتقدير اقائمان الزيدان الزيدان فالزيدان الاول مبتداء والثاني تاكيد وقالوا جزء

فحذف

فحذف المبتدأ اعني الزيدان الاول لدلالة الثاني عليه ثم حذف المضمر الذي في قائمان وعلامته اي الالف
واقيم المظهر اي الزيدان الثاني مقامه فصار اقائم الزيدان وهو غير بعيد من الصواب لان غاية ما فيه
حذف المبتدأ مع القرينة واقامة المظهر مقام المضمر وهما شايعان وعلى مذهب المشهور يلزم جواز النكرة مبتدأ
مع وجود الموصوف والقول بان الصفة مبتدأ مع وجود الذات والقول بان المسند مبتدأ مع وجود المسند اليه
وكلها ظاهرة البطلان وكان المحقق الشريف يزيف المذهب المشهور ويقول هذا بالحقيقة قول بوجود المبتدأ
بدون الخبر وانما يحتاج اليه للاضطرار **قوله** المغاير للصفة المذكورة وجه المغايرة ان الصفة السابقة رافعة
لظاهر بخلافها ههنا فانها رافعة لظاهر ومضمر وايضا نعت والتالية بعد النفي والاستفهام **قوله** المسند
الى المبتدأ فخرج الصفة لانها اي المبتدأ لكنها مسندة الى فاعلها الساد مساد خبره **قوله** او يحمل البا
بمعنى الى فحال نائب الى تشبه مكان الكناية تغيير العبارة اي لا نسبة المسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ مع
تطهر لقوله به فائدة والا لاحاجة اليه **قوله** ليسند الى شيء كما في القسم الثاني من المبتدأ او يسند اليه
شيء كما في القسم الاول منه **قوله** اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه سواء تحقق هذا في ضمن الوجوب
او بالاولوية فيع هذا الجواز ان يراد بالمبتدأ ما يطلق عليه المبتدأ شاملا للقسمين فان القسم الثاني
فان القسم الثاني من المبتدأ يجب تقديمه على ما هو ساد مسد الخبر اعني الاسم الظاهر ويجوز ان يراد
القسم الاول فقط اذ كانت الاصالة بمعنى الاولوية اللائقة اهل هذا الوجوب **قوله** لان المبتدأ
ذات فان هذا الدليل جاز في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم على الفعل والجواب ان تقديم
المحكوم عليه لعلة لكونه ما ملاحظا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول **قوله** لكانه قال

اى من الامرين اى فالرجل والمرأة منه تكون قد تخصص بانهما فردان الى احد المعلوم كونه فى الدار المبهم
حصوله فيها اى الفردين وهذا التخصيص كما انه حاصل للمتكلم حاصل للمخاطب ايضا لان المخبر معلوم له انه فى الدار
وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغى التعيين فى الجواب فاندفع ما ذكره الفاضل الرضى من ان هذا التخصيص
عند المتكلم والنافع التخصيص عند المخاطب لانه يلزم مما ذكره الشارح امتناع ارجل فى الدار وهل رجل فى الدار لعدم
لفظ ام التى تدل على ثبوت العلم لاحدهما عند المتكلم فالاولى ان يحمل المخبر على ذلك وقوعها فى سياق
الاستفهام وذلك لان النكرة فى سياقه فى معنى التنوين ومن المعرفة اذ المعنى هذا الجنس فى الدار ام ذلك الجنس وليس
المراد واحدا بعينه او لا بعينه **قوله** فعمت وتخصصت اى الغرض من هذا التخصيص التحقيق ودفع اعتراض المحقق
الرضى وحاصله ان لا تخصيص لان معنى العموم ضد معنى الخصوص فكيف يحصل الخصوص مع العموم وكيف يوصف
الاسم بالعموم والخصوص جميعا وحاصل الجواب انه انما يلزم الجمع بين الضدين لو اريد بالتخصيص هنا التفرد
الفرد بمقصد العموم والشمول وليس كذلك بل المراد تقليل الشيوع والابهام الحاصل فى النكرات وهنا كذلك
لانه لما نفى عن كل واحد من جميع الناس ان يكون خيرا من المخاطب لم يبق للسامع اشتباه لان
انما يكون اذا اراد واحدا من الجماعة من غير تعيين فيشتبه على السامع ان ذلك الاحد من هو فالتخصيص هنا تحصيل
بالعموم بهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدين **قوله** تمرة خير من جرادة نقله اهل السنة عن عمر وابن عباس
ونقل الشيعة عن الامام جعفر بن محمد عن آبائهم عليهم السلام انه فى فدية الجرادة اذ اقتلها المحرم والمراد ان
فدية اى تمرة كانت والحكم ليس مقصورا على تمرة دون تمرة **قوله** اذ ليس تمرة فى موضع الدلالة ولانه كان فى الاصل فاعل
الظاهر قدم لافادة التخصيص والحصر **قوله** فهو فى قوة رجل موصوف وهذا هو الفارق بين قام رجل ورجل قام

حيث جاز الاول وامتنع الثانى فانك فى الاول قدمت الصفة ثم حملت على رجل بعد ما ثبت حكمت على
رجل موصوف بصفة القيام وفى الثانى اردت الحكم على رجل مجهول غير مخصص بعد ذكر الحكم **قوله** وهذا مثل يضرب
لرجل قوى ادركه العجز بما حادثة حتى انه صار بحيث يستغيث الناس لبعادته على سوره مثل الكلب الذى يهيج من
طارق الشر وقيل ان هذا القول انما يتكلم به العرب اذا سمعوا هرير كلب فى وقت الاستعداد فى شر للاسوه لكان
مورثه هرير اثبات سم ذكر منه السوء **قوله** هذا هو المشهور اى كون المبتدأ معرفة او نكرة مخصصة **قوله** قال بعض المحققين
هو ابن الدهان واستحسنه الفاضل الرضى وهو فى محله **قوله** لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة عن الفعلية
والا فالظرفية جملة لانتقال الاسناد والفعل الى الظرف **قوله** كاللام فى نعم الرجل فانه اما للاستغراق للجنس كما ذهب
اليه البعض والجنس مشتمل على المخصوص وغيره فجرى استناده مجرى الذكر اللفظى واما التعريف العهدى كما ذهب اليه
الاخرون والمعهود هو المخصوص فلا حاجة الى الضمير قال بعض المحققين وفيه ان الجملة الانشائية فلا بد من تاويلها
حقه نعم الرجل فيكون الجنس معهود النهى وعلى ما اقره من جواز وقوع الانشائية خبرا لا يحتاج الى تاويل كما يستتبع
انشائه ووضع المظهر انما يكون للتعظيم فالرابط فى الحقيقة هو الضمير الذى وضع الظاهر موضعه **قوله** اذ كان ضميرا
انما يحصل الحذف بالضمير لان كون عين المبتدأ لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تنوب عن الحذف
وكذا اللام العهدية فى الحذف لانه فى الذهن الا الى الضمير **قوله** السمن منوان بدرهم اى الكر منه عشرة دراهم والوسق ستون صاعا
والصاع اربعة امداد والمد الاثنى عشر وقوله اى الكر منه الكائن المجرور حال من ضمير يستثنى والظرف فى قوله السمن منوان
من صفة منوان والذى صح الابتداء به **قوله** او جارا او مجرورا اعلم ان الظرف حقيقة فى ظرف الزمان والمكان و
قد يطلق بشمل الجار والمجرور كما فعل المص هنا **قوله** اى ما اول الغرض من هذا الكلام دفع ما اعترض به الفاضل الذى

وحصل ان المقدر هو الجملة لا ان الخبر الذي هو ظرف وظاهر العبارة ان الخبر مقدر بها وحاصل الجواب ان التقدير
بمعنى التاويل والغرض منه ان الظرف مؤول ومفروض ما كونه ملصقا بالجملة قال بعض الافاضل التقدير
بالنه وبدلان التقدير وهم ان يقدر الجملة في نظم الكلام فيلزم ان يكون الجملة محذوفة وليس كذلك
بل الخبر والجملة هو نفس هذا الظرف واعتبار الفعل من حيث ارتباط الظرف به لا يوجب الحذف بعض
هذا الظرف بل الجملة انتهى ولا يخفى ما فيه ثم انهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر لا
الظرف ساد مسده وقال بعضهم هو الظرف وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وخير الامور اوسطها و
الدليل عليه ان الكلام تام المعنى بلا احتياج الى ذلك الفعل المقدر وما اتفقوا عليه من تقدير المتعلق لفظي
انه رعاية لامر لفظي من حيث ان الجار والمجرور معمول بحسب المعنى فهو معمول فلا بد له من عامل لان المعنى يحتاج الى
تقديره كما هو الامر فان العرب الفصح يقول زيد في الدار ويفهم نسبة الظرف الى المظروف بلا احتياج الى تقديره
ولذا اختلفوا في ان الضمير منتقل من الفعل المقدر الى الظرف او محذوف مع الفعل قال ابو علي ومن تابعه انه
منتقل والريب كلام المص قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة التي منها الافعال غالبا كالحصول والكون
لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا دلت القرينة على تقديره ولا يجوز اظهار ذلك الفعل المقدر
لقيام قرينة على تعيينه وسد الظرف مسده قوله والاصل في الخبر الافراد ليتوافق الركنان اعني المبتدا والخبر لكونه
معرفة وكون الخبر نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة وسيجيء جوازه في المبتدا اذا كان متضمنا لمعنى الاستفهام
واما القول ان من وان كانت نكرة من حيث اللفظ الا انها معرفة من حيث المعنى كما اشار اليه بقوله فان معناه
هذا ابوك والمص مال الى هذا قوله منا وبين في التعريف او نخصتا وبين اشار به الى التقسيم

الى فائدة

الى فائدة ذكر موقعين وعدم الاكتفاء بقوله منا وبين لتوهم المساوات في التعريف قوله زيد المنطلق
مثال لكونهما معرفتين سواء كانا متساويين ام لا فان في اعرفية الاعلام من المعرف باللام او تساويهما خلاف
سيجيء انشاء الله وان لم اعرفية الاعلام وقال بعض المحققين لا التباس هنا سواء قلت زيد المنطلق والمنطلق
زيد فان الاسم متعين للابتداء لكونه ذاتا جامدة والصفة متعين للخبر لكونها صفة مشتقة والقول هذا ليس
بسديد لان الخبر يصح اشتقاقه وجموده في الاصح ولصحة وقوع الاسم خبرا لمعنى المسمى بكذا والصفة مبتدا ايضح
الذات الذي اتصف بكذا فلا قرينة حينئذ واما اذا وجدت القرينة المعينة للمراد فلم يجب التقديم مثل ابو حنيفة
ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول لانه تلميذه فتشبيه بالاستاد كما هو المتعارف ومثل قول الشاعر
بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد قوله في افعل التفضيل المجوز لكون النكرة مبتدا فان تخصيص
غلام بواسطة تخصيص خبر بلا واسطة فانه اسم تفضيل وهو مشابه للمعارف مشابهة تامة حتى الحقه بعضهم
بها من جهة ان اللام لا تدخل عليها كالمعارف قوله افضل منك وافضل من فان الاول مبتدا والثاني
خبره وهما متساويان في رتبة التخصيص لان كلاهما افعل التفضيل مع من وهذا التخصيص بالمعمول كما ذكره
بعضهم في قوله عليه السلام بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة فان امر نكرة تخصيص بالعمول في الظرف لكونها اي
النكرة في معنى للمضاف فكانه قال امر معروف ونهي منكر وقس عليه ما كان فيه قوله فلا لانه اسند الى المبتدا وفيه
الاسناد الى ضميره الذي هو المسند اليه الحقيقة فيكون فعله فالمراد من كون الخبر فعلا له كونه جملة فعلية فاعله
الراجع الى المبتدا فلا يرد ان في مثل زيد قائم ليس الخبر فعلا له بل جملة لذا قال بعض الافاضل والظاهر ان المراد
بالفعل اللغوي الذي هو الحدث والاثر لكن في ضمن الفعل الاصطلاحي فلا يرد ان في مثل زيد قائم ليس الخبر فعلا له
بل جملة وكذا قائم زيد فان الخبر فعل للمبتدا ولم يجب فيه التقديم قوله كان في درجت هند ولكن تدل

على ثبات الفاعل قوله اي الذي ليس بجملة اه اشارة الى دفع ما قيل ان الخبر في زيد خلفه لانه ظرف وما
وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر فكيف قال ان الخبر مفرد وحاصل الجواب ان المفرد بالمعنى الذي ليس بجملة واما مفرد صورة
او الضمير المستكن اعتبارا قوله كالاستفهام قال بعضهم لا يقتضي الخبر من موجبات التقديم الا الاستفهام
ويرد عليه ما قائم زيد فانه يجب تقديره لتضمنه النفي قوله من حيث انه مبتدا وانما قيده بالحيثية لان تقديم الخبر لاجل حصر
ربه الذات المبتدا اعني كونه اسما مجردا عن العوامل اللفظية فانك لو قدمت الرجل لصدق عليه هذا التعريف
الا ان شرط كونه مبتدا وهو التخصيص مفقود فالتقديم مصحح للوصف لا للذات فتدبر قوله الشايع ركه
وانما امتنع تقديمه لانه لو قدم عليه لزم تقدم الخبر على نفسه قوله ظاهر وعبده على المرتوكي فان
عبده مبتدا ومتوكل خبره وعلى المرتوكي متعلق بالخبر وفي المبتدا ضمير راجع اليه مع كون المبتدا مقدما على الخبر
ولكن المتعلق هنا ليس ما عاد له فيجب منعها التقديم فان المتعلق هنا ليس جزء الخبر لان الخبر هو قوله
على التمرة هذا هو الذي اخترناه كما سلف قال الشارح الرضي ويمكن ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور
متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس يتعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور وما اختاره الشارح اولى
لانه على هذا لا فرق بين المثالين فتامل قوله الواقعة مع اسمها وخبرها اه لما لم يكن خبر المبتدا خبرا ان اصطلاحا
اشتعال المسامحة في عبارة المصنف والمراد انه خبر بما ذكر بحث عن ان قوله من غير تعدد المخبر عنه فيه تصحيح تعليل قد
فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة
والحموضة لا لاثبات نفسهما قوله ونظر بعض الشارح الفاضل الرضي قوله فالاقتصار عليه لذلك اي لوجدانا
المتعدد في عبارة المصنف احسن ان يكون بالعطف ام فالاقتصار للمصنف على الاثبات بمثال التعدد من غير عطف لذلك
اي لان التعدد بالعطف لا خفاء به قوله وهو سببية الاول اه اي معنى الشرط هو التعلق بين الشيئين بان

يكون

بان يكون الاول سببا للثاني او للحكم بتحقق الثاني فالاول كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود والثاني نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة ومنه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فالتقدير ما حصل
بكم من نعمة فهي صادرة من الله تعالى ان النعمة التي حصلت للمخاطبين ليست بسبب صدور النعمة من الله تعالى بل الامر
على العكس فان صدورها من الله سبب لاتصالها والتصاقها بهم لكنها سبب للحكم به والاخبار عنه اي وما حصل
بكم من نعمة نحكم او نخبر انها صادرة من الله تعالى ولا شك ان النعمة التي حصلت لهم سبب للحكم والاخبار بكونها
صادرة من الله تعالى والفاضل الرضي فسر معنى الشرط بلزوم الثاني للاول فظاهره وما بكم من نعمة فمن الله الا انه كالف
تغيير المعنى في كلم الجبارة فلهذا عدل عنه الشارح قوله نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط تعليل لصحة الدخول
وعدمه اي انما صح او يجب بالنظر الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط والمنتخب دخول الفاء لانه لما كان المبتدا حينئذ في
هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره قوله واما اذا قصد اه اي اذا قصد الدلالة على سببية الاول
للثاني في العبارات اللفظية كان يقال ان الذي يأتيني له درهم الذي يأتيني ان ياتي فله درهم فيجب دخول
الفاء في مكان حرف الشرط في اللفظ قوله واما اذا لم يقصد اه اي اذا لم يقصد الدلالة على ذلك المعنى لا في اللفظ
حتى يكون واجبا ولا في المعنى كما هو الامران وان كان في اللفظ للمبتدا المتضمن لها الا انه لم يقصد ذلك المعنى فيجب
فيجب عدم دخول الفاء قوله وفي حكم اسم الموصول اه لانهما في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه
قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اي جملة الشرطية لا يكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون انشاء قوله باب كان
وما بعلت اه وان لم يخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية الا ان العلم والكون بما فيها الشرط حين انتهائه لان
على كون وقوع ما بعدها والشرط يدل على التعليق والتحقيق ينافيه قوله ووجه ذلك التخصيص اي وجه تخصيص ليت
ولعل به بيان الاتفاق بالنظر الى الحروف الاهتمام به بيان الاختلاف الواقع في الحروف المشبهة غير ليت ولعل

والمراد بذكر قوله والاتفاق لم يفهم ان في نصب حروف الشبهة غرابت ولعل خلافا قوله في الشرع عن دخول الفاء مجيبا بان صدارة
الشرط تدل عليه بوجود تكان تضمن المبتدأ له ضعيفا قوله لانها لا تخرج الكلام اه اقول هذا الكلام غير جيد فان علة النحو
لا تنحصر فيما ذكره الشارح ان علة وكان يستعمال مع دخولها مع ابهامها لا تخرجان الكلام كما قال بدر العلامة في الشرع ما سبقت
سابقا قوله فمن يقبل نوبتهم اجاب سيبويه عن مثل هذه الآية بان الفاء ليست جزائية بل هي زائدة وهي للتعليل والخبر
محذوف بدليل تركها مع ان في بعض الآيات قوله وقد يجب حذفه قال بعضهم لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل
في الكلام وكونه جملة اهل الجملة ونظايره محمول على حذف الخبر وهو كلام واه فان حذف الفاعل وامثاله مسلم الشرف
قوله ليعلم انه كان في الاصل اه حاصله اي اهل الجملة مثلا كان مجرورا صفة لما قبله فغير الترتيب قصد اللبيان فنخه
لان تغير المالوف زيادة ايقاظ للسامع لا ضعفا اليه لان الكلام الذي صار حينئذ جملتان بعدما كان جملة واحدة
وكلما ازداد المقام طلاما ازداد حسنا ولو ذكر المبتدا ولتوهم ان الكلام جملتان في الحال والاصل ونسي عليه قصدا
لزم والزحم ركن بما قوله تقديره هو زيد ما حذف للعلم به وسد مسده ما شئت الكلام فيه قوله لان مقصود المستهل
اه اي مقصود المستهل تعيين ذلك الشيء المرئي بالاشارة وان لم يحكم عليه بانه هلال لتنظر الناظرون ونسي المقصود
ان هلال المعروف هو هذا وتحقيق هذا مبني على قاعدة ذكرها عندا ارباب العربية وهو ان المعلوم المعروف عند المخاطب
هو الذي يقع مبتدأ والمجهول عنده يقع خبره مثلا اذا اعرف مخاطبك زيدا باسمه ولم يعرف انه اخوك ام لا تقول
زيد اخوك وبالعكس تقول اخوك زيد اذا تحقق هذه القاعدة فنقول في المثال ان المعروف عند المخاطب
انما هو شيء مشار اليه بلفظ هذا غير معروف بانه هلال فتقول الذي هو معلوم يكت بالاشارة على الهلال لا بخبره
قوله ليتوجه اه علة للتعيين والحكم اي تعيين ذلك المرئي والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون لانهم
لا يعرفون انه هلال الا بالنظر اليه اما لو قال الهلال هذا فكانه قال الهلال المعروف لكم هو هذا بمشار اليه فلا يلتفت

الى السامعين

اليه السامعون لانه معروف عندهم قوله على عادة المستهلين فان عادتهم ذكر القصة في امثال هذا القصد فهم
الناظرون قوله والسلام تربصهم اي لطلاب تربصهم ان اخذ الهلال ساكن لاجل الوقف وح لا ينبغي ان يكون مرفوعا
بل يحتمل ان يكون منصوبا على تقدير البصر قوله على المذهب الاصح انما قيد به لان فيه مذهب آخر وهو انه اذا وقع ظرف مكان
خبرا عن السبع فانه يجب ان يكون ظرف زمان جرا ما بعده بتقدير المضاف اي وقت خروج حصول السبع والا فوقت
المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة فانها انها ظرف مضاف الى ما بعده وعامله محذوف اي خفاجات وقت
خروج السبع وفي كل منهما تكلف فلذا قال على الاصح قوله فاذا السبع واتفق قدر الشارح حينئذ الخبر عاما وهو
موجود او حاصل مستدلين بان اذا المفاجأة ظرف وهو يدل على الفعل العام كالوجود والحصول ومنعوا
تقدير الخبر الخاص كقائم وواقف لانه لا يجوز الا بالقرينة ولا قرينة هنا اذ الظرف لا دلالة على الفعل الخاص وظني
ان ما قدره في محله والقرينة على تقديره لفظ خرجت فان مفاجأة السبع بعد الخروج يناسبه الخبر الخاص قوله غير سادة
مسده اذ لو سد مسده لكان الحذف واجبا لا جائزا فان الحذف الواجب ما كان معه قرينة تسد مسده كما سيأتي قوله ترك
الا ترى الى التهادن بالشيء والاحتقار له اي لو لم يحتج لحضر الشيء تركه العلماء لكنه النظر من لبيد وهو شاعر مشهور
قوله اي لولا وجد زيد وذلك لمشابهة لولا بحرف الشرط والاختصاص لولا التحضيضية بالفعل فيحمل لولا الامتناعية
عليها قوله لولا اي الرافعة لانها حرف مختص بالاسم فيعمل فيه كسائر الحروف قوله او كليهما لم يذكر انه
مثالا ومثاله قولهم تقصار ربنا قائمين على صيغة المصدر قوله اذا كان زيد مفعولا فيه فلا يلزم تكرار المثال
ضربي زيدا قائما يحتمل ان يكون الحال هنا من الفاعل هنا من الفاعل او من المفعول والمصدر مضروب على صاحب
الحال وهو ذا اوقائمين مثال لكون الحال عنهما قوله وفيه تكلفات ترتيبه احدها حذف اذا مع الجملة المضاف
اليها ولم يثبت غير هذا المكان وثانيها العدول عن ظاهر معنى كان التامة الى معنى كان الناقصة وثالثها

معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهرة من المناقضة لانها قيام كالمقام الظرف والذي حملهم الى تقدير اذا كان
المرتب عليه هذه التكلفات اشتراط النحاة والعامل في الحال وصاحبه لانه لا يجوز ان يكون ضربا عاملا في قائما ولا يجوز ان حاصل
المقدر لاختلاف العامل ح لان عامل في الحال حاصل وصاحبها ضربا وهو المبتدأ وزيد او يقال انه يجوز اختلاف العاملين
ح كون حاصل في الحال على ما ذهب اليه الكافي **قوله** تقديره نحو ضربا زيدا ملابسا قائما اي ضربا زيدا ملابسا زيدا لو قوله عليه **قوله**
ملابسي قائما ومعنى ملابسه حالكونه صادرا مني **قوله** اولى جران في قوله ان تقديره **قوله** مسرحكي عن مثلك لانها مبنية على تقدير
اذا كان وهو ما ذهب اليه الرضي حال عنه **قوله** من غير سد مسده فلا يكون الحذف واجبا بل جائز القرينة الدالة عليه مع اينما اخل
بما وجب حذفه عندهم **قوله** وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بل الاستعمال لتحقيق هذا المقام ان المصادر اذا اضيفت
تكون عامة بدلالة الاستقبال فيكون ضربا زيدا قائما اخبارا عن جميع الضربات في حال القيام فيلزم منه انه لم يضرب في غير حال
القيام وانه لو ضربه في غير حال القيام لكان مناقضا بقوله زيدا قائما واما لزم تقييد المبتدأ على تقدير الكوفيين فبيانه ان
قائما لما كان متعلقا بقوله ضربا كان معناه كل ضرب مني وقع على زيد حال قيامه فانه حال ولا يلزم منه انه لم يضرب في غير حال
القيام فيكون مناقضا لقوله ضربا وليا يا ما لانه الضرب المقيد وهو ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود
لان في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض الصلة ولان الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف
الخبر بلا قرينة **قوله** وذهب بعضهم هو ابن درستويه ولو كان ما ذهب اليه صحيحا لتم الكلام بضربي زيدا او بضرب زيدا بغير ذكر
الحال **قوله** وعطف عليه حتى بالواو راجع الضمير الى المبتدأ او هو الذي فهم الفاضل المحشي من ظاهر عبارته وبعضهم انه راجع
الى الخبر كما ستعرف تقييده هنا **قوله** اي كل رجل مقرون مع ضيعته اعلم ان البصريين قدروا الخبر بعد المعطوف اي مقرونان
زعمهم ان المعطوف على المبتدأ وهو مبتدأ فيحتاج الى خبر وزعمهم ان الخبر المحذوف خبر المبتدأ فلا بد للمبتدأ
الثاني من خبر وهو قوله وضيعته سواء او المبتدأ لا يكون سادا مسد الخبر فلا يكون حذفه واجبا بل جائزا كما اعترف به المصنف والشارح

الفاضل

الفاضل مقدر الخبر مفردا وعطف وضيعته على ضميره فلا يكون حتى يحتاج الى خبر وزعم الكوفيون ان هذا الكلام تام لم يحذف
منه الخبر زعما منهم ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع فلا يحتاج الخبر عن العطف الاصلي وبقاء العطف الاصلي مع جملة
خبر لان الخبر لا يعطف على المبتدأ فلا بد من تقدير الخبر كلا في مع ضيعته فان مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقه وهو كان
فلا يحتاج الى تقدير الخبر والضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والضياع وهيهنا كناية عن الصنعة اذا الحرفة ايضا
فاعلم ان الحذف اغلبي لا واجب بدليل اثباته في نهج البلاغة الذي هو كلام رب الفصاحة حيث قال المرء والساعة
سا قرين **قوله** واقسم المعطوف في رضيه اي الخبر والمحشي اجابه اي على الخبر والمحشي اي على المبتدأ او جاب عن الاعتراض السابق
بان المعطوف وان كان من تمة المبتدأ ولكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان يعرب عن الخبر ويشغل مكانه ولا يكفي ما فيه من التكلف
قوله يكون مقسما به يعني معينا لذلك بحيث ينتقل من سماعه الى كونه مقسما به فيكون قرينة على وجه الذي هو شيئي
فلو كان غير معين لم يجب حذف خبره كقولك امانة الله لافعلن كذا **قوله** اي بعمرك وبقائك اشار بالعطف الى اتحاد
المعنى **قوله** اي ما اقسم به اشار الى ان الحمل مجازي فان العمر ليس بقسم بل مقسم به فان القسم معنى مصدري
فلا يصح الحمل حقيقة **قوله** ولا يستعمل مع اللام لا اعلم ان استعمال القسم على وجهين بغير اللام وباللام
فان لم يات باللام نصب بنصب المصادر فقيل عمرك لافعلن كذا ومعنى عمرك احلف ببقائك فاذا ادخل
عليه اللام رفعته بالابتداء واللام فيه للابتداء او هي الموطئة للقسم كما ذهب اليه بعضهم **قوله** اي في
المرفوعات اشار به الى ان قوله جزاءان واخواتها مبتدأ محذوف الخبر وذلك بقرينة ما سبق قوله هو المسند المبتدأ
كلام وقول الفاضل المحشي بناء على ان ذكر جزاء ان ليس لانه من خبر المبتدأ بل لانه من المرفوعات بعيد **قوله** لانها للابتداء
كما ذهب اليه الكوفيون ووجه ضعفه ان الابتداء عامل ضعيف فلا يترجح وجوده مما هو اقوى منه **قوله** بعيد دخول

بحث خبر ان واخواتها

احترازا للفظ اعم ليصدق التعريف على كل من افراد المعرف قوله لفظا او معنى اما لفظا فالفعل واما معنى
فلا يجوز مجاراتها الى معانيها فان مثلا تفيد التأكيد وهو حاصل في المبتدا والخبر وعلى كل تقدير لا ينتقض
التعريف بمثل يوم بان يقال انه مسند الى شيء آخر وهو ابوه بعد دخول ان فينبغي ان يكون خبرا وليس كذلك
بل الجملة خبر لانا نقول ان كلامنا بعد الدخول وهو انما يتم لفظا او معنى مقصودا في يوم وحده وحاصله
المجموع فان الربع المحلي للجملة فكذا التأكيد فيكون اي الخبر لا الفعل وحده ولا يحتاج الى ان يجاب بتوريض
المسند قوله ويلزم منه عطف على قوله يجاب وحاصله انه يلزم على هذا الجواب ان يكون قول المصنف بعد
دخول هذه الحروف مستدركا فانه اذا حمل الاسناد على الاسناد الى اسمها ولا يكون الاسم مسندا اليه الا
بعد دخولها يلزم المحذور قوله فيحتاج الى تاويل الجملة والاصل عدم التاويل قوله ولا يلزم من ذلك آه هذا الكلام
تعريض بنجم الائمة الرضي حيث قال وقد يخالف خبرها خبر المبتدا اي غير ما ذكره المصنف وذلك ان خبرها لا يكون
مفردا متضمنا ماله صدر الكلام انتهى فاصل كلام هذا الفاضل اعتراض على المصنف بانه ينبغي ان يقول الا في تقدمه(?)
والا في تضمنه استفهاما وحاصل الجواب ان المراد حكم حكم خبر المبتدا اذا صح كونه خبرا لها وهيهنا لا يصح اما لان
التحقيق ينافي الاستفهام واما لانه يفوت صدارته قوله اي ليس امره آه الغرض من هذا التقرير تحصيل
المستفيض(?) منه المفهوم من فحوى الكلام قوله ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة هاتان الكلمتان من فقرات
كلام الرسول صلعم ومعنى الفقرة الاولى ان بعض البيانات الصادرة من بعض الناس تؤثر في القلوب
تاثير السحر فيكون حقا ببيان معانيها بعض الزاهدين المنهمكين في الناظر من الكتب السماوية التي بينها بعض
الفلاسفة ومعنى الفقرة الثانية ان بعض الشعر حكمة اي كلام حق على نهج قانون الشرع كالديوان المنسوب

الى مولانا

[illegible]

الى مولانا امير المؤمنين عليه السلام قوله وذلك لتوسعهم في الظروف آه وذلك لان كل حدث لا بد ان يكون في
زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره والجار والمجرور اجري مجراه
للمناسبة او كل ظرف جار ومجرور تقديرا قوله اي نفي صفة يلزم من نفيها نفي الجنس لا رجل موجود فالنسبة مطردة فاعتبر
ونسي بعض(?) الشهرته لانها نفي الجنس من الصفة قوله مما عرفت من الوجود ولا يراد انه لفظا واما معنى قوله
فلا يرد ان الوجود ولا يبقى يلزم على ظاهر التعريف ان يكون يضرب اي الفعل وحده خبرا وليس كذلك بل مجموع الجملة
خبرها والجواب ظاهر بعد ما عرفت قوله لاحتمال حذف الخبر والتمثيل ينبغي ان يكون ظاهرا وما يتمثل له قوله على ما هو الظاهر
وانما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة حملا على المحل لمشابهتها لان في افادة المبالغة فان لا للمبالغة في النفي وان
للمبالغة في الاثبات وهو الوجه ما عليها فكان صفة اسمها ان يجوز رفعها على المحل فكذا صفة اسمها الا انه خلاف
الظاهر بل منعه قوله لا تتقيد بالظرف لان الطرافة عبارة عن الكلام الخارق للعادة يحمل السامع على الضحك وهنا
لا تتقيد بكونه في الدار قوله وكونه كالحال فانه في معنى الظرف قوله لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي منفيا وما لم يكن
هنا قرينة خصوص حمل على اوفى محتمل(?) قوله اي لا اله موجود الا الله قال بعض الافاضل ان قدر الخبر موجود لم يلزم منه
الا نفي وجود ما سوى الله من الالهة لا نفي امكانها واجدها(?) وان قدرت ممكنا لم يلزم اثبات وجوده وعلى التقديرين
لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفي امكان الوجود عما سوى الله تعالى من الالهة واثبات الوجود له تعالى وعلى الاول لم يلزم
نفي الامكان عن غيره وعلى الثاني لم يلزم اثبات وجوده تعالى والجواب من وجوه احدها ما ذكره الزمخشري وهو ان المرفوع
بعد الا خبر ولا لم يلفظ في كلمة الشهادة الا بعد الا ثم قدم الخبر فقال لا اله الا الله عدل عن الاول الى الثاني لارادة الحصر
والتخصيص على الكل المطلق ثم اريد التصريح باثبات الالوهية له تعالى ونفيها عما سواه فقدم مقدم حرف النفي و
وسط حرف الاثبات مستثنيا ثانيها انه يجوز تقدير موجود ورد توهم مادة الاشكال لان نفيه يقتضي نفي الامكان

اذ لو كان الاله الممكن متركبا لكان موجودا لا محاله او شريكه لا يكون الا واجب الوجود فلا بد من شريكه في الاعتقاد
ثالثها تقدير ممكن والتقرير ترتب تمام رابعها ما نذره بعضهم وهو قوله لا الا موجود ازلا واجبا او نظيره رابع بعينه وهو
كما ترى خامسها حمل الا بمعنى غير ويكون هي الخبر فيفيد نفي كل اله غيره سوى فرض المعبود كلي او غيره وذهب اليه بعض الشارحين
وفيه حمل الا على معنى استعمالها فيه نادر سادسها ان هذه الكلمة الشريفة شرعت للرد على الكفرة الذين اتخذوا
الاصنام آلهة معبودة من دون الله فالموحد يقصد بها الرد عليهم سابعها ما قال بعض المحققين وهو ان كلمة الشهادة
غير تامة في التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوي لان التقدير لا يخلو عن احد الامرين وقد عرفت انه لا يتم وانما افادة كلمة الشهادة
تمامها التامة اي معنى التوحيد لانها قد صارت علما عليه شرعا والوجه الثاني عندي هو الارجح قوله فيكون معنى قولهم آه فيكون
معنى ح لا من اسماء الافعال وعدة المص اي اسم الفعل لم يبق على مثل هذه الصفة قوله على الصفة على المحل
قوله لان ليس لنفي الحال فان نفت غيره فبقرينة قوله الشاعر وما مثله فيهم وان كان مثله × وكيكون المدرجادلم
يقبل قوله على مورد السماع وهو الكثرة قوله من صدد كذب في اي كان شبه الصدد والاعراض والابراح الزوال والعرضية
تبرأ الحرب اي من اعرض عن نيران الحرب فلا زوال عنها قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس فيرد على الفاضل الرضي
حيث قال انه لنفي الجنس ونسبه وجوب تكرار المرفوع بعدها فان التكرار انما يجب مع بينها وبين معمولها قوله اعلم
ان المراد آه ذكر هذه الفائدة في بحث الفاعل فلا حاجة لاعادتها قوله فلا ينتقض بالتوابع كالبدل مثلا كما في قولك
ما زيد اخوك فان ما يصدق عليه انه مسند اليه بعد دخول ليس مع انه ليس باسم والجواب انه مسند اليه بالتبعية
قوله كثيرتها ذكره الشيء المقصود بالبيان يستدعي الاهتمام به والاهتمام يقتضي التقديم قوله علامة كون الاسم
مفعولا اي من حيث انها علامة كون الاسم مفعولا فلا ينتقض حد المنصوب بمثل ثانيا فيرد نحو مررت بمسلمات
او حكما كما في الملحقات بالتفصيل من الحال والتمييز وغيرها قوله اي من المنصوب المذكور في ضمن المنصوبات

موافق

موافقا لضميره في قوله هو ما اشتمل او مما اشتمل ويرجح بقرب المرجع لصحة اطلاق صفة المفعول
هذه الصحة انما هي بالنظر الى اللغة واما بالنظر الى الاصطلاح فيصح على ما مر من البحث فان مفهوم اصطلاحا ما قرن
بفعل لفائدة ولم يسند اليه وبحث الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا اسم ما فعله ما عبارة عن حدث
لان ما فعله على فعل هو الحدث ليس الا بحث يصح اسناده اي المراد بصحة اسناده صحة اسناده
الى فاعله كما تقول ضرب زيد وموت زيد ونحوهما لا ان يكون مؤثرا فيه كما ذهب بعض الشارحين
نظرا الى ظاهر اللفظ فيصح الامثلة الآتية وان زيد لفظ الاسم آه لما كان تعريفات سائر المفاعيل
بحيث ترك فيها لفظ الاسم صار كان الاصل والاسلوب ترك الاسم فيعرض ذكره فيه
زيد لفظ الاسم وحاصل الجواب ان الذي صدر عن الفاعل هو الحدث + وهو معنى والمفعول المطلق من قسم
اللفظ فهو اسم ذلك المعنى ويدخل فيه المصادر اي قوله اسم ما فعله وانما سمي المصدر مصدرا لانه
من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على
مذهب الكوفية او اسما عطف على قوله مذكورا ولا يبعد ان فعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر
والاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو الشايع فيندفع الاعتراض الفاضل الهندي بخروج مثل
ضارب زيد بل المراد معنى الفعل مشتمل عليه آه ان قيل يلزم خروج المفعول المطلق النوعي العددي عن
تعريفه لانهما يدلان على امر زايد على معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء فالجواب
ان المفعول المطلق هو الذات الحدث التي دل عليها اللفظ وكون الحدث نوع كذا او معدود كذا
من عوارض المعنى واوصافه وكذا خرج بمثل كرهت كراهتي توضيح بالفاضل الرضي حيث قال

وجعل هذا الحمد بنحو كرهت كراهتي فانه مفعول به مع انه صدق التعريف عليه وقال الجواب
لان قولهم كراهتي باعتبار تعلق احدهما بالخبث كرها فات بالفاعل وهو مشتمل معنى الفعل
عليها فهي مفعول مطلق وافعل في تحققهما كونها بالخبث وقع عليها فعل الكراهة
كما في ذلك كرهت قبيا من فالفعل ليس مشتمل فهي بهذا الاعتبار خارجة عن التعريف بقوله
بمعناه   انت سيرا سيرا فان مصدر انت اثباتا وقوله ثابت
ومصدرية الى اخر جواب عما يقال لنحن خبر المبتدأ قد جعل المصنف ثالثه فاجاب بان
مصدرية مجازية اكتسبها من غيره اما من الموصوف المقدر اعني قدره او من المضاف اليه
اعني مقدم   اي سيرا مستقيا اشار الى ان سيرا صفة وجوب الذي هو معنى واجب
فيه والنسبة محذوف   بيلم لفظ اليه اخر اشارة الى تعريف محذوف القياسي
ورديه لفظ اثباته قال الفاضل المحشي لا حاجة الى حمل المثبت مع ما اريد اثباته
لا يجب حذفه مما يستفاد من علة الوجوب بحذف   لا يمكنه منه اخر المفعول
المطلق المحذوف فعله فانه مذكور   لكان مرفوعا مع الخبرية فلا يمكن من باب المفعول
المطلق   او وقع مكررا   هذا المنع الكاذ دون الجمع بدليل قوله ما انت الا سير
دكا دكا فانه ولئن كان مكررا الا انه لم يقع موضع الخبر اذ ليس قبله
مبتدأ   وانما جمع   لم لم يفصل الضابطة الثانية عن الاولى بقوله مثله لاشتراطها
في بعض القيود   ولا ما انشبه به فعله فانه يشير الى بدليس فعل الفاعل بلا الاول

بل فعل الفاعل

بل فعل الفاعل نسبه به اي ما ان الا انشبه مثل سير البريد والبريد البغلة المرتبة في الرباط معرب دم بريده
ثم سمي به الرسول المحمول عليها ثم استعمل في اثني عشر ميلا وكان من عادة الملوك انهم يبنون الرباط
ويقعدون البغال فيها ويعطفون اذنابها وكانت موقوفة فيها لاجل الصبي بالحاجات والمراد بالبريد هاهنا
حامل الرسالة وانما وجب حذف الفعل في الضابطين لوجود القرينة والساد المسد المحذوف اما القرينة
في الضابطة الاولى فهو ما المشبه به فانها يقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الساد
مسد المحذوف فهو الاستثناء واما القرينة في الثانية فهو المبتدأ فانه يقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل
هذا المصدر واما الساد مسد المحذوف فهو المصدر الاول والذي اعتمده في تعليل وجوب ما عول اليه الفاضل الاكابر
وهو ان وجوب الحذف من حيث ان المحذوف المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول
الفعل منه ولزومه ووضع الفعل للحدوث والتجدد فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم
ولم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد واسما وهو مع العمل كالفعل لمشابهته
فصار العامل لازم الحذف فاذا المحقق على وجوب الحذف ظهر لك عدم وجوبه في ثلث الامثلة التي
اخر عنها   اي اما بنحو مثالهم وانما وجب في هذه الصورة لان ضابطة هذا القسم ان يذكر جملة
متضمن بمصدر الطلب منه فوائد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوائد والاغراض بالفاظ مصادر
منصوبة عقيب تلك الجملة وجب حذف تلك الافعال لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر
الذي هو تتمة الجملة المتقدمة فيصح ان تقوم تلك الجملة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اي الافعال
الناصبة لها فلما صح ذلك وذكرت تلك الفوائد استقل ذكر افعالها قبلها فالتزم تلك الجملة مقام تلك
الافعال وعبارة اخصر وهو انه انما وجب الحذف لسد الجملة المتقدمة مسد المحذوف لمناسبتها له من جهة

انه يفعل لا انه مضمونها   صوت حسن مرفوع على انه بدل من الاول او صفة فلم يكن لما نحن فيه وظني
لان هذا وامثاله خارجة بقيد المفعول المطلق فلا حاجة الى الاحتراز عنها في هذا المقام   لان الزهد ليس من افعال الجوارح بل
تعريض بالفاضل الرومي حيث قال وينبغي ان يضم الى التعريف شرطا آخر ليخرج مثل له علم علم الفقهاء وله هدى هدى العلماء
فان الثاني يكون مرفوعا لا غير وحاصل الجواب ان مثل هذا خارجة بقوله علاجا على تفسير الشارح فان الزهد والعلم واشباههما ليست
بافعال الجوارح كالصوت بل هي من الكيفيات النفسانية   بعد جملة آه وانما وجب الحذف في هذه الصورة لقيام الجملة
المتقدمة المتضمنة لذلك الاول مقامه وكون الناصب هو المقدر وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب
بقوله صوت لا بفعل محذوف مقدر لان الجملة متضمنة للفعل والفاعل وهي بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث
اي الحال الماضية وهو لفظ مرة مثلا فالمجموع كالفعل والفاعل وقوله نحو الاثر ولا يخفى ما فيه من ان بعضهم
العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر
يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا نحو كما تقول عجبت من ضرب ضرب الامير اي من ان ضرب ضرب
الامير وفيه نظر   مصدر ما وقع مضمون جملة اعلم ان المضمون الموصوف سابقا بكونه مصدرا في المصدر المستفيد
الى الفاعل آه مضمون الجملة الفعلية وههنا المراد به مضمون الجملة الاسمية فلا تعارض وانما وجب الحذف
الفعل لان الجملة الاولى تدل عليه وتغنيه عنه حيث انهما تتحدى المضمون   لانه انما يؤكد نفسه اشارة
الى ان اللام في قوله نفسه صلة للتأكيد كما ستسمع   لا امر المغايرة ولو بالاعتبار اي ان الاعتراف يؤكد نفسه
وذاته ولا يؤكد غيره ولو كان ذلك المغاير مغايرا له بالاعتبار اي بوجه امر نيا بالذات ولا اعتبار اه حتى ينبغي
انه يؤكد ذلك النوع الاعتباري كما يظهر لك في المسئلة فان فيها امر نيا بر المطلق بالاعتبار فسموه مؤكدا لغيره
نحو مصدر وقع مضمون جملة آه اعلم ان كلام المص وتقرير الشارح ان في تحقيق المتقدمة المسبوقة

وهي ان الخبر

وهي ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب فاكثرهم اخذها على الظاهر وقال ان الصدق منتف فيه لاحتمال من زيد
قائم مثلا وبعض المحققين كالمص وكنحو الاثر قال ان الجملة الخبرية نص في الصدق ولا يحتمل الاحتمال فيها
لغيرها من حيث مدلول اللفظ وقالوا وقولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب ليس المراد ان الكذب
مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان يكون مدلول
اللفظ ثابتا وجعل المص حقا مضمون الجملة الا انها تحتمل غيره صريح واختيار هذا التحقيق   لانها تحتمل الصدق
والكذب والحق والباطل الاولى ترك الحق والصدق لانهما مدلولا الجملة لا محتملاها كالكذب والباطل
ووجه ذكره ان احتمال الجملة لها لغيرها انما في مقام التأكيد والرد على السامع لانك انما تؤكد كيفا اذا توهم
المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها ونقيضه
محتملان عنده من غير رجح   تأكيد الغيره هذا اصطلاح النحويين وسيبويه يسمى التأكيد لنفسه التوكيد
الخاص والمؤكد لغيره التأكيد العام   لانه من حيث هو منصوص عليه في هذا الكلام للتحقيق ببيع وهو ان
المصدر المؤكد لغيره مؤكد لنفسه في الحقيقة والانفس مؤكد لان التأكيد تقوية الامر الثابت في ان يكرره واذا لم
يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فكرره انما يؤكد نفسه متعين قال المص وغيره تأكيد الغيره
توضيح ما ذكره الشارح انه يؤكد نفسه حقيقة ويؤكد ما يغايره اعتبارا وذلك لانه اي هذا النوع من
المفعول المطلق من انه منصوص عليه بلفظ الحقيقة وعبر بها عنه يؤكد نفسه لانه يؤكد الحقيقة التي هي
مدلول زيد قائم ويؤكد غيره وهو زيد قائم من حيث ان الحقيقة احد محتملاته عند السامع فالمؤكد اسم
مفعول هو الجملة الموصوفة باحتمال مراده غير الحق والمؤكد بالكسر هو الحقيقة المنصوصة الغير المحتملة
لك   ويحتمل ان يكون المراد ان هذا الاحتمال ذكره المص وحاصله ان اللام ليست صلة للتأكيد

لتأكيد الضمير حتى يحتاج الى التكلفات المذكورة بل هى للتعليل فالمعنى ان حقه التأكيد لاجل دفع الغير وهو الاحتمال
الأخوانى ان الظاهر اورده الفاضل الرضى لفوت المقابلة بينه وبين ما سبق فاجاب الشارح بحمل ما سبق
عليه وعلى وجوب حذف الفعل هنا ما سبق فى نظره حتى يحسن تعليل لزومه ويبنى ان يكون المراد
آه والمؤكد به فتح غير مذكور فحملها على هذا الاحتمال فتأمل فان هذا المقام مزال الاقدام وفى جعل
المثال آه لانه مثل حيث وهو اللطاف الى المفعول مفهوم من المثال لكنه تكلف اذ الشارح متمم التوقف
بدون المثال فحذف الفعل آه وان حذف اما لان تثنية المصدر تقوم مقامه او ليفرغ المجيب بالسرعة
من التلبية فيفرغ الاستماع للامور حتى تليه متعلقه به اما نفيا او اثباتا ولا يقولون فى ضربت
زيدا آه انما صح اخراجه مع انه مفعول به لانه ليس مفعولا به على الاطلاق فى اصطلاحهم بل مفعول به بواسطة حرف
الجر والكلام فى المطلق والمفعول المطلق اى يخرج مفعول المطلق اقول خروجه من قوله ما وقع عليه
فعل الفاعل ظاهر لانه يعين فعل الفاعل فلا يحتاج الى التكلف المذكور ولا يشكل على تقديره بتعميم
الفاعل كونه جزءا اى كون وقوع المفعول به جزءا بان يكون بعد الفعل المصدر ربان لان ما فى حيز
ان لا يتقدم عليها العامل فى المفعول به اشارة الى ان المراد من الفعل العامل فيه ما يشبه الفعل
نائب الاغراء كقولك اخاك اخاك اى الزمه على المدح كقولك الحمد لله الحميد او الذم كقولك مررت
بزيد الفاسق او الترحم كقولك مررت بزيد المسكين اى انتهوا عن التثليث اى الكفر بعن ثلاثة الله
عيسى ومريم والله ثم وامرهم بقصد التوحيد ووطئ سهلا السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ
من الارض بوجه او بقلبك كلا ولنح الحلو كالا اذا ناديت مثال الالتزام بالقلب بياسما وقمر
هاوار فتنزه عن الاقبال اذ لا وجه للاقبال وقال ابو على الظاهر ان مراده انها اسماء افعال

بمعنى ادعوا

بمعنى ادعوا مثل المضارع المتكلم التى يرفع به المنادى آه المقصود من هذا التحقيق دفع ما اورد على ظاهر العبارة
وهو ان الضمير راجع الى المنادى مع ان المنادى لا يكون مرفوعا فى حالة لان الرفع من القاب الموضوعات واجاب عنه
ما حذفت وجوه اما بحمل الضمير على حالة لكن المراد رفعه قبل حالة النداء وتسميته منادى قبل الحالة مجاز باعتبار
ما يؤول اليه او يكون الفعل الى الجار والمجرور ولا ضمير فيه والتقدير ويبنى المنادى على ما يرفع به الرفع من حركة او حرف
او يكون الضمير راجعا الى الاسم والتقدير ويبنى المنادى على ما يرفع به الاسم ورده الشارح بانه غير ملائم لسوق
الكلام فى قوله ويبنى راجع الى المنادى فلو عاد ضمير يرفع الى غيره لزم انتشار الضمير او الفعل آه عطف على ما قبله
بحسب المعنى فان قوله يرفع به المنادى فى قوة ان يقال ان الفعل مسند الى ضمير المنادى كانه قال الفعل مسند الى ضمير المنادى
او مسند الى الجار والمجرور لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلان معناه المخاطب او لا دونه ويفيد وانما عرفها
تقوى جهة الالحاق ولا يعترض به المضاف وما فى حكمه والنكرة الغير المعينة وان فتح ذلك اى جهة البناء المشابهة
الكاف الحرفية بواسطة ولم يجعله المشابهة الكاف الاسمية وبعد النداء او نحوه اى تعريفه بالقصد اى علام به خلفه
اشار به الى ان اضافة اللام الى الاستغاثة لادنى ملابسة اذ ليست الاستغاثة معنى له حقيقة بل هو الاختصاص ولما
فتحت مع انها اللام الجارة هى مكسورة كاف الضمير اى كاف ادعوك لعدم وقوعه موقع الضمير فبقيت الى المرتبة
بعد المستغاث من فتح اللام المعطوف لانه صار منادى مستقلا فلا قرينة فارقة فيشكل لان الذى
يقتضى الفتح وقوعه موقع الكاف الضمير واذا لم يكن المنادى هو لا مستقلا بل كان مجرورا فالمنادى المحذوف هو الذى
قام مقام كاف الضمير فلا وجه لفتح اللام لكن يجوز ان يكون وجه الفتح وقوعه موقع الكاف الخطاب مقدرا او تقديرا
مثل غلامى ان كان معربا قبل دخول الاضافة بعد التقييد بالياء يبقى العاقبين ويكون مما هو المضاف الى الجملة
ويبنى على الفتح لانه لم يعرب قبل النداء فلم يعرب لفظا او تقديرا بل محلا ما طال وجيلا قال الفاضل المحشى

هذا المثال من المراتى النحوية فانه لا مقصد لجعل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوف
منادى مفرد معرفة ووجب تعريف طالعا ولا يكون هناك شبه مضاف وهو جيد ويثبت كون الموصوف
معرفة تعريف صفة نحو يا طالعا جبلا الظريف ويمكن ان يقال انه معتمد على موصوف معرف مقدرا
بدليل تعريف صفته والتقدير يا ايها الطالع جبلا فحذف ايها للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع آلتا التعريف
ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف ويحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون
عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد نوقيت لنصب رجلا انقيد له اى نصب الرجل وقد يقال لغير معين
لانه قيد له بذكر صحة قول الاعمى لانه اذا كان منصوبا كان غير معين فيكون لغير معين مستدركا يا حسنا
وجه ظريف نقل عن الحواشى انه قال انما قيد به بقوله ظريفا ليكون نصا فى كونه نكرة لم يقصد به معين فانه
لو قصد به معين يقال يا حسنا وجه الظريف اعم من ان يكون يراد به او غير معين فان قصد به التعيين
فمثال للمشبه بالمضاف وان قصد عدمه فهو مثال للقسم الرابع لان توابع المستغاث الظاهرة ليس مبنيا
على ما يرفع به لان رفعه قبل النداء بالضمة وبناؤه حالة النداء على الفتح فانها لما انتفت عن جميعها متوسطة لسان
تناول المفرد للمضاف بالاضافة اللفظية وشبه المضاف اما الاول فظاهر لعدم مطلق الاضافة واما الاول
فلانه فى حكم الانفصال فرجع الى المفرد بعده وقوله لم يدخل علة لقوله وانما جعلنا الحسن الوجه والحسن الوجه برفع
الاول ونصب الثانى وهو الوجه فيهما الحسن وجهه والحسن وجهه برفع الحسن الاول ونصب الثانى ورفع الوجه
فيهما على الف علته والصفة مطلقا اى معرفة كانت او ما فى حكمه لم يدخل فيه يا زيد الحسن الوجه ولذا العطف
البيان يرفع على اللفظ قال الفاضل المحشى هذا من غوامض النحو لان العامل فى التوابع هو العامل فى المتبوع والتابع
باعراب سابقة من جهة واحدة وتفصيل الكلام يحوج الى التطويل الظاهر او المقدر مثال المقدر كقوله يا سيبويه

الفاضل

الفاضل المنع دخول يا عليه ذكره على طريق التمثيل والا فجميع حروف النداء كذلك وابو العباس
المبرد آه اعلم ان كلام المبرد يدل على خلاف ما نسب اليه المص وذلك انه قال ان كانت اللام
فى العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلمح بهما الوصفية
الاصلية فقط فكانه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية وان كانت اللام فى الجنس اخترت مذهب ابى عمرو لان
اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنهما فمع هذا مذهب المبرد فى الحسن والصعق اختيار الرفع
لان اللام لا يفيد التعريف وهذا هو اللائق بمذهبه النجم والصعق النجم فى الاصل اسم لكل كوكب ثم
جعل علما مع اللام للثريا فزعم اللام منزلة زوال العلمية والصعق كان اسما لكل من رمى بصاعقة
سماوية ثم جعل علما مع اللام لخويلد بن نفيل الدارمى اصابته صاعقة حين ابتز الريح وشبهها وقال بعض الشعراء
مخاطبا لابنة ابوك خويلد فانى عليه قتيل الريح فى البلد التهامى لانها اذا وقعت آه هذا التعليل فاسد
فان جارية المضاف باضافة اللفظية والمشبه بالمضاف المبنى على جواز ضمه فان الفتح لما كان من القاب
البناء فيتوهم ان ما فيه الفتح فهو مبنى بلا تكلف واسطة كما هو المتبادر لكثرة وقوع المنادى آه ولان
هذا المنادى فى الحقيقة مضاف لان اضافة الصفة كاضافة الموصوف اى اذا اريد نداؤه لما كان
نداء الموصوف بغير يا يصرف الكلام عن ظاهره بحمله على الارادة مثلا ذكر مثلا لافادة ان المقصود بالكلام
على سبيل التمثيل وليست كلمة يا ولا ايها ولا الرجل معتبرة بهذا لخصوصها بل سائر حروف النداء مثل
يا فى عدم اجتماعه مع اللام التعريف واحتياجه الى الواسطة وايضا سائر الاسماء المبهمة مثل اى فى هذا
الاعتبار وايضا سائر الاسماء المعرفة باللام مثل الرجل كيا هؤلاء الكرام ويا هذه المراة بهو توسط
اى وانما توسطت هذه الاسماء المبهمة دون غيرها لان الاصل فى المنادى ان يكون معلوما فاذا كان

تلك الوسائط معلومة وقف الذهن عليها فلا يحتاج الى الاسم المعرف باللام فلما كانت مبهمة سيما
من المبهمات الوصفية احتيج الى ما يرفع ابهامها فاستند ايها الى ذلك المعرف باللام ومن هنا تسمعهم
يقولون انه المقصود بالنداء مع عدم مباشرة حرف النداء له رفع الرجل والمبرد والزجاج جوزا النصب
ايضا نحوه ويدل عليه قراءة قل يا ايها الكافرون المقصود بالنداء اي يجب بحسب الامر ليكون الا لازمة
فان حركة الرجل حركة اعراب وحذف التنوين انما هو لوجود لام التعريف وهذا لازمة اه اي التزام
الرفع صفة المنادى اذا كانت مقصودة بالنداء بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى
فكانه قال وصفة المنادى المبني المفرد يجوز فيها الوجهان الا اذا كانت اي تلك الصفة مقصودة بالنداء
والاختصاص له بصفة المنادى المبهم فانه لو كان مختصا به لا خرج عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى
المبني بان يقول من التاكيد او الصفة الا صفة الاسم المبهم وانما جاز ان صفة المنادى واذا كانت المقصودة
بالذات يلتزم رفعها اي قسم كان من اقسام المنادى واذا كان المقصود حالة النداء غير الصفة جاز
جريان الصفة جواز الوجهين ولو كان المنادى اسم الاشارة كيا هذا الرجل اذا قصد نداء اسم الاشارة
منادى معرب تقديره لفظ المنادى اي ادفع ما اورده صاحب المرتبط على ظاهر عبارة المص وهو ان تابع
المعرب يجوز ان يكون تابع محله اذا كان ذا اعراب محلي اعراب لفظي كما ما زيد بقائم ولا قاعد بالنصب والجر
وحاصل الجواب ان هذا الجواز في المعرب لا في المنادى المعرب وجواز الوجهين لم يذكر حتى بعض الشارحين
ان الرجل في يا ايها الرجل كالمعاف اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد المعرفة بالمباشرة حرف النداء
حالكونه مقصودا اه واذا قيل فيجب على هذا ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع مثله قيل ليس هو نفس المنادى
المضموم بل مثله وهي اجتماع اه اي القاعدة التي جوزوا فيها اجتماع حرف النداء مع الالف واللام

وانما اشترط

وانما اشترط فيهما هذين الشرطين لان الالف واللام بوجودهما يخرجان عن كونهما حرف التعريف لان
حرف التعريف زائدة على حروف الكلمة فليست عوضا عن احدهما وايضا من شانهما ان تكون جائزة الانفكاك
فاذا لزمت صارت كانها جزء من الكلمة فلم يكن للتعريف وعلل بعض الافاضل جواز نداءه عز وجل بلا
واسطة مبهم بان اي تستلزم التعدد والتقيد وهو في شانه العزيز منزه عنهما وذا الاشارة الحسية
وهو غير محسوس قطعا وهذه كلها تكلفات لان تعريف اسمه بالعلمية لا بالالف واللام فلا يلزم اجتماع اداتي
التعريف الا ان بقي اشكال هو الجمع بين يا وما شابه لام التعريف لفظا عوضا عن محذوف ومن ثم
قطعت الهمزة في النداء من اجلك ام آخره وان يخلها الوصل عنى ومنع تثبت ان ذلك داء وقف
وقال شارح الابيات من اجلك متعلق بمحذوف اي التحل المت ق من اجلك فيا الغلامان آخره
اي كان تبعيا لشرابعث الشي اذا طلبه وفي رواية ان تكبتنا تاكيد لفظي وانما لم ينون اما لان اللفظ
ما لا ينصرف لكن حكمه حكم الاول بلا تغيير واما انه غير منصرف لكونه علما للقبيلة مكان النصب الذي سبق جوازه
من سيبويه والمبرد انما هو نصب الثاني لان تيم عدي عطف بيان للاول فهو كالصفة في يا زيد بن
عمرو لا ابا لكم قال الجوهري معنى لا اب لك انت عاجز مستبد لا تحتاج الى من يتولى كالاب وقال الازهري
الاشتم لا تشتم فرقه ومعناه انك لست بين ترشيد ونحسب ابا معين وضائع مشتت ذكره في القاموس
من انه دعاء بفقد الاب بريد بتيم ابن عبد مناة وهو قوم عمر اي لا يوقعنكم عمر في مكروه لاجل تعرضه لهجائه
اي صونه عن هجاء حتى تتوانروا عنكم اما تابع مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه من انه تاكيد لفظي او
تابع مضاف بالوصف كما ذهب اليه المبرد والسيرافي باقيا لا فانه لو حذف منه اليا ولا لتبس بالمنادى
المفرد المعرفة وهذان الوجهان اه اعتراض على ظاهر العبارة وحاصله ان قول المص والمضاف اه يستدعي

جواز هذه الوجوه الاربعة في كل منها مع ان الوجهين الاخيرين لا يجريان في ما عدوي بابدال الياء بالفا الكسر فيها
في انهما يزادان في آخر الاسم علاوه فتح حركة الياء فانها اي الفتحة كما هو المشهور وقيل هو السكون نحو
المفرد المؤنث لانه اسم في آخره تاء التانيث ويا اسما بالالف عطف بحسب المعنى على مقدر اي قالوا بلا الف
وبالالف اي واقع حمل الجواز على الوقوع لانه مشترك بينه وبين الفتح والمراد ههنا الاول والتقييد بعدم
الفروة يفهم من تقديم مقابله باني فرد وهو في بيته فروة اي الفروة وحمل النصب فروة على انه مفعول
له واللام مقدرة لكن يجب على هذا ان بين عامله فعل الترخيم المفهوم من فحوى الكلام والتقدير رخم لاجل فروة برخم
فروة ولا جايز ان يكون جايزا لان الفروة صفة الشاعر لانه المضطر والجواز صفة الترخيم فلم يحصل شرط حذف
اللام وهو ان يكون فاعله وفاعل عامله واحدا وشارك الفروة قول ذي الرمة ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى
مثلها عرب ولا عجم وقول المتنبي بسا مثل الصوارم والقنا في الاعلام لا لعلة اخرى فخرج مثل
قاض لان حذفه للاعلال فهو لعلة لا للتخفيف فمع هذا اي على تقدير كون راجعا الى ترخيم المنادى فدخل
فيه المشبه بالمضاف فانه مستغن من حيث المعنى فكذلك بالحاقه طالعا جبلا بمنزلة قولك بالطالع جبل واجاز الكوفيون
ترخيم المضاف ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني كقوله خذوا احظكم يا آل عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب
تذكر اي يا آل عكرمة نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام عمرو هو الغلام لكنه لا يطلق دعوة بدون ذكر
زيد نظرا الى اللفظ ولذا اعرب الجزء الاول وجه اشتراط اي اشتراط كون المنادى المرخم لا يكون
مندوبا تحكية كما له كونه تابط شرا فتحكي لتبقى دلالتها على القصة التي هي سبب التسمية وسيجيء النوب
برخم الجملة كحذف عجزها كونها تابط على ما نقل اي حذف اي المحذوف بعد من المذكور لتلازمها لم
يلزم نقص الاسم الخ وحاصله ان نقص الاسم الموب على عن اقل ابنية الاسم اعني ثلاثة احرف غير جايز

بلا علة

بلا علة موجبة وتقييده بالموب لاخراج الثنى كزيد وعمر وبلا علة موجبة لاخراج مثل عصا بالتنوين فانه موب
تقديرا الا ان هذا النقصان لعلة موجبة اعني التقاء الساكنين نقل عن الفراء والاخفش جواز ترخيم الثلاثي المتحرك
الاوسط على الان حركة الوسط كالرابع ونقل ابن خشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي على ساكن الاوسط
او متحرك اذا وقع موضع وذلك للتوسع بها في المنادى من كونه يا صباح الخ وانما كان سنه والغفلة الشرط
اعني العلمية وزيادة الالف والنون ثبت قال الياء والنون اي الياء في ثمانية والنون في مرجانة وذلك لانه في
ثماني ومرجان بمنزلة ثم اذا اضيف اليها ادخلت من الوسائط فسما العلة وسما قلب الواو همزة
كانه والالف والهمزة زيدتا معا لانهما اسم زيدتا عليه فصار اسماء من باب عمار اي لا يكون ما حذف
منه حرف الا انه داخل في الضابطة الانية فيجيء شبه كسعلاة بتعريض بالفاضل الرضي حيث قال
وكان عليه ان يقول حرف صحيح بعده ان نيث قبله مدة زائدة كسعلاة والشارح اخرجها من غير تكلف
السعلاة الغول او ساحرة الجن وهو اعم من ان يكون اي الحرف الصحيح في حكم الصحيح اي الياء والواو
المدغم فيها في حكم الحرف الصحيح في كونها اصليين مثله فان الاغلب في حرف العلة ان يكون زائدة فاذا وقع
منها حرف كما في هذه الامثلة شابه الحرف الصحيح فيحذف منها الحرف كالصحيح بثون جمع ثبة وصحفه
الفاضل الهادي فقال هو بنون جمع ابن وهو غلط لان بنون لم يستعمل الا مكسورا فينبغي اخراجه وثبة
وسط الحوض وقلون جمع قلة وهي رأس الجبل وعمود البيت صلف على الاسد وبت
عن النقد اي حلف على الاسد ومحاربته وبت اي حلف ان يبول من خوف عن النقد اي صغار الغنم شبه الحرف الصحيح
لقوته وعدم جواز حذفه غالبا بالاسد وحرف العلة التي يكون في غالب الامر زائدة الصغار الغنم اي كيف تقولون
وتجترؤن على حذف حرف الصحيح القوي الذي هو كالاسد وتذلون من حذف العلة الضعيف الذي هو شابه الصغار

الغنم فلبيك وحنانيك عليين اثنا فيه لانهما لو لا يكونا علمين لكانا داخلين في قسم الاضافة وقد عرفت
انه لا يرخم اي يحذف ودونما قرر صيغة المضارع مع ان ما سبق كان بصيغة الماضي نقلت الذي حداه
على هذا دخول الفاء فانها لا تجوز دخولها في الجزاء اذا كان ماضيا خاليا من قد فبني الفاء فصيحة اي اذا
عرفت ذلك فبني وفي يا كروان قال ابن الاثير هو طائر ضعيف طويل العنق قد للتقليل فان قيل
القياس ان يكون حمل ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه هو الاكثر لان المحذوف لعلة موجبة كان في حكم ذكره
في حكم الثابت والمحذوف لا لعلة بل لمجرد التخفيف كما في باب الترخيم كان لم يكن فالجواب ان المنادى لما لم
يكن مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم
مطردا كالواجب فعومل الترخيم الاغلب معاملة كرعصا كما ان جمع دلو فان اصله ادلو قلبت الواو ياء
والضمة كسرة فصار ادلي الضمة على الياء لثقلها حذفت حذف الياء للالتقاء الساكنين فصار ادل ارتفع
مانع الاعلال هو تحرك الواو في يا كروان لم تقلب الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها لمانع وهو وجود
الساكن بعدها فيلزم اجتماعها فاذا حذفت الالف حال الترخيم فان قدرنا انها ثابتة فمانع الاعلال
اي قلب الواو الفا باق بحاله وان قلنا ان ذلك المحذوف صار نسيا منسيا فالواو متطرفة و
ليس بعدها مانع يمنع من الاعلال والحكم شامل لقسمي المندوب اي ما يتفجع على وجوده وما
يتفجع على عدمه وفي هذا الكلام تعريض ببعض الشارحين حيث قال وقد اخل المصنف باحد انواع المندوب
وهو المتفجع منه كواحزناه وواويلاه ممتاز به عن المنادى في هذا الكلام اشارة الى دفع ما يرد على ظاهر
العبارة المصنف وهو ان المندوب ليس مخصوصا بوا لانه يستعمل فيه يا على ما عرفت بل الامر بالعكس
فان وا لا تدخل على غير المندوب وحاصل الجواب ان الاختصاص بمعنى الامتياز فكانه قال

واسناد المندوب

واستناد المندوب ممتاز به عن غيره من المنادى قال الشارح الفاضل الرضي معناه واختص المندوب بالندبة بسبب لفظة
وا وفيه تكلف اذ الميم اصله الضم جواب عما يقال ان الواو كيف يجانس حركة حروف الاخر اعني الميم مع انه ساكن
فاشار الى انه في الاصل مضموم حتى ان بعض القراء ضم الميم في انتم ولكم لكن حذفت حركتها في مرتبتهم ذكره تحقيق
لبيان بها اي لبيان الالف الالف فانه لو لم يكن بعدها ها لتوهم انه انقلب الالف واجمجمي الشام منسوبة اي
ارادوا نسبتها ما صنعه اهل الشام وعنيت به اورد على من قال المراد به الجنس ما ادخله صحيح دخول اللام عليه
لم يستعمل ان ابو على بتعين المعول اذا افق رجلا لانه كاسم الجنس وجواز التنوين حذف حرف النداء منه جيدا
يكونه معرفة قبل النداء واستغنائها بالعوز ثم اتم ثم هذا رده الفاضل الرضي حيث قال ان المص لم يذكر
لفظ الله فيما لا يحذف منه حرف النداء لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميمين كاللهم قال الفراء اصله يا الله
امنا بخير تخفف بالحذف لكثرة الدوران على الالسنة والاكثر على ان اصله يا الله فحذف حرف وعوض عنه الميم المشددة
ورد الفاضل الرضي كلام الفراء بانه يقال اللهم لا تؤمهم بالخير ورد هذا الكلام شيخنا ابرار في حواشي الاربعين بورد
يجوز ان يكون الاصل اللهم امنا بالخير لا تؤمهم بالخير ثم تنجح كلام الرضي لو سمع منهم اللهم لا تؤمنا بالخير المحصول التناقض فكانه
كلمة قال امنا بالخير لا تؤمنا بالخير والظاهر انه لم يسمع انتهى وظني انه قد سمع وهو بعينه المثال الذي رد به الفاضل الرضي كلام
الفراء وقد شاع في المحاورات التعبير عن امثال هذه العبارات المشتملة على تعبيه الخبر عن المتكلم بلفظ الغيبة وان كان
المتكلم لو قالها يعني عن نفسه كالالفاظ التي يعبر بها عن نفسه ولقطعه اي انه لان المضمر بالنداء وصف وهو موقوف قبل
النداء فلا اجازة حذفه والا كان اي الاسم جنس منونا بالنداء من غير ان ينصف انه لانه اذا لم ينصف به يكون مبهما
ثبت به اسم الجنس والمضاف انه عطف على قوله لفظة اي امرأة امرء القيس اسمها جندب وكانت
بالفتح زوجها عن السب فقالت انت ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة ونفخ الليل

على باب السكيت ابن السكيت فلما وقع عليه ذلك الشرط خففه اى ربح اصابه لمعلومه ولم يخففه فقال له
انت محزوق اى اعطه فدية نفسك لتسلم عليها فقال له سكيت الليل الطويل ذات اسى من ان اعطيك فيقيم
استى لك ثم ضغطه سكيت فضرطه فقال سكيت كلها انشاء بخلاف قراءة لا يسجدوا
انه فى قوله وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون الا يسجدون اى لا يسجدوا ولا زائدة
اى فهم لا يهتدون السجود اى فيه عامله مثل قولك زيدا ضربته اعلم انه قد وقع الاختلاف فى العامل فى هذا الباب
فالبصريون اتفقوا على ان العامل فيه مقدر ولكنه والفراء الى ان ناصبه هو الفعل الثانى وعندنا بلفظه او اصله كونه زيدا
ضربته والاخفش كون زيدا مررت به وجاز عمل العامل الواحد فيهما لاتحادهما ذاتا لان الضمير عبارة عما يرجع اليه ويكون فائدة
تسلط على انه لا يقطع الفعل عليه ويعطى المعنى قال ابو حيان فلا اعرف عامل هذا الاسم والصحيح مذهب البصريين
اى فى متعلق ذلك الاسم لانه والمآل واحد فان غلام فى قولك زيدا ضربت غلامه يسمى متعلق الضمير اللازم
زيد وصفات الى ضميره وهو المراد من كونه متعلق ضميره الا ان قرب المرجع يرجح الاحتمال الثانى كما هو الظاهر انه
مستثنى بنوع النصب بالمفعولية ويحتمل الرجوع الى جميع ما ذكره فى التعريف ودهنا صور اربع اى داخلة فى تعريف
عامله كما لا يخفى وهو خروج الاسم المشتغل بالضمير عن الفعل بعينه بالبس منه الا بتاويل اى بقول
ذكره لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والظاهر انه لامانع من وقوع الانشاء خبرا لان خبر المبتدأ ما اسند الى المبتدأ
لا ما احتمل الصدق والكذب بقرينة الاحتمال انما هو الجملة الخبرية التى مقابلة الجملة الانشائية لا الخبر الذى هو قسيم المبتدأ
فالغلط انما نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين الجملة الخبرية وما هو قسيم المبتدأ كيف لا وهو واقع فى افصح الكلام كقوله تعالى
بل انتم لا مرحبا بكم وابن زيد ومتى القتال وانى لك هذا ذكره ونقير منولنا فى جمع هذا التعسف ولا يقدر
مسموعا فلا يقال لم زيدا يضربه بل يقتضيه فانه يجوز دان استحقه النفى اى يجوز تقدير الفعل بعد

فيكون

منه رضي عنه

الاسم وتحقيق

فيكون من باب الاضمار وان عده بعض النحاة قبيحا ووجه القبح ان اهل بالاصل بمعنى قد زيد قائم
فاصله اهل زيد قائم فهل بمعنى قد والاستفهام اى الهمزة قد حذفت لكثرة الاستعمال او نطقت هل
عليها والاستفهام فاذا لم تر زيد قائم فقلت وجاز بلا قبح واذا وجد
كما فى باب الاضمار حسنت الى وطلب الاقتران لان اصلها فقد وجب الدخول عليه فكان
تقديره قبيحا اى التباس ما هو مفسر له هذا الكلام رد لما اعترض به بعضهم على ظاهر عبارة المص حيث قال
مراده من الالتباس المفسر بالصفة اما الالتباس فى حال النصب او الالتباس فى الرفع والاول باطل لان
المفسر لا محل له من الاعراب فكيف يلتبس بالصفة وكذا الثانى اذ فى حال الرفع ليس فيه مفسر وحاصل
الجواب ان الالتباس انما هو بين المفسر فى حال النصب وبين الصفة فى حال النصب وهو خلاف
المقصود وفيه تعريض بالفاضل الرضى حيث زعم انه على تقدير الوصفية والخبرية والعدد متفاوت المعنى
كما هو مذهب المعتزلة من ان الافعال الاختيارية صادرة من العباد لا من الله تعالى ويفهم من ظاهر الكلام
ان المعتزلة لم يقل باختيار النصب فى مثل هذه الآية وليس كذلك بل المنقول من رؤساء علم النحو كالشيخ عبد القاهر
وجار الله والسكاكى الذين هم من اكابر المعتزلة اختيار النصب ايضا والاولى فى التعليل ان يقول كون جملة
خلقناه مفسرا للصفة او غيره والظاهر هو المتبادر اى عنده او فى داره توضيح هذا الكلام انه على تقدير
النصب يكون الجملة الفعلية معطوفة على الجملة الصغرى اعنى قام وفيها ضمير يعود الى زيد وقد تقرر ان المعطوف
حكمه حكم المعطوف عليه فينبغى ان يقدر فى الجملة الثانية ايضا ضمير يعود اليه ليصح العطف فاشار الى تقديره
بقوله عنده او فى داره اى عند زيد او فى دار زيد والا بفتح الهمزة وتشديد اللام اعنى اذهب على صيغة
المجهول زيد ليلا به الذاهب اى يذهب زيد الذى هو مذهوب به فالمقصود بمعنى اسم المفعول

والانى ذهبا ذكرنه مفقود لان الفعل مسند الى الذاهب او على احد ما عرفت والفعل الثانى
اعنى ذهب مسند الى الجار والمجرور القائم مقام الفاعل قال قدس سره فى الحاشية الفرق بينه وبين زيدا
اضرب عليه ان كلا منهما مبنى للمفعول ان القائم مقام الفاعل هو الجار والمجرور فهو فعل نه ضمير زيد
رفعا لا نصبا كالكاف حيث فان القائم مقام فاعله ضمير المتكلم واما الجار والمجرور الذى عليه فهو منصوب محلا
والتحقيق ان حيث عليه يستلزم ملابسة فاعلها المتكلم ومفعولها كلمة زيد واما ذهب فانه يقتضى
ملابسة اذ ذهب لم يلابسه علمها فالاول يستلزم فعلا متعديا ما ينصب زيدا اذا سلط عليه والثانى يستلزم فعلا
مجهولا يرفعه اذا سلط عليه بل الكرام الكاتبين الى الملائكة الذين يكتبون اعمال العباد اعنى رقيبا
وعتيدا وكل صغير وكبير مستطر اى كل عمل صغير وكبير مسطور فى صحيفة الاعمال لا يغادر اى لا يترك
سيئة صغيرة وكبيرة شاذة عن بعضهم وهو عيسى بن عمر والنحو ذهب الى ان الفاء للعطف
مرتبط بمعنى الشرط فتكون الباء صلة ومعناه ان هذه الفاء مرتبطة بالمبتدا المتضمن لمعنى الشرط ففى
كالجزاء له ومثل هذه الفاء انما قال هذا لان الفاء اذا كانت زائدة او غير جاعلة مدخولها كالعوض لمحو
اما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها اى اسم عمل فيه بذلك على ان المعمول بتاويل
المعمول فيه من قبيل الحذف والايصال على صيغة المجهول لان هذا الكلام رد لما قاله الفاضل الرضى
وحاصله ان ذكر ان كان على صيغة المصدر يكون معطوفا على معموله وهو بعيد من حيث المعنى لان التحذير
ليس بنفس الذكر بل المذكور وان كان على صيغة الماضى المجهول فكذلك لان او هنا منفصلة من
حيث المعنى فينبغى ان يدخل المذكر قيل كما فى كرجانى زيدا او عمر وحاصل الجواب انه على صيغة الماضى
المجهول لكن المعطوف عليه مقدر لا ملفوظ كانه ... لا بد من ضميره المعطوف حاصل الاعتراض انه

اذا عطف ذكر على محذوف يجب ان يكون فى المعطوف ضمير كما فى المعطوف عليه وحاصل الجواب ان فيها
ضمير اقيم الظاهر مقامه اشعارا بان المعمول فى هذا القسم هو المحذور منه وفيما سبق هو المحذور قوله والا كان
عن نفسك هذا بيان لحاصل المعنى وان هذا الاسم للمعنى السابق قوله وهو ضربه بالعصا نقل بعض الشارحين
هذا التحذير عن عمر وحكم قال وانا نهى عن ضرب العصا للارنب لان ذلك يقتضيه فلا يكمل قوله لا تبق اتقت
زيدا فلو كان فعل الامر بحسب الكاف الخطاب لصح نصب فعل الماضى للاسم الغائب كما تقول علم نفسك
وعلمت زيدا قوله فان المعنى على بعد نفسك فى بحث مشهور وهو انه على هذا التقدير لا يكون من النوع الثانى
لان نفسك ح ليس محذورا منه بل محذورا وحاصل الجواب ان المراد بتحذير النفس تبعيدها من الرذائل التى
هو يتوهم فانك او الم بعدها منها فيبقى منها الاهوال الشديدة فالنفس على هذا محذور منه لا محذور
قوله نيل لفظ الاسد هم هذا الاعتراض لا يتجه لانه وحاصله ان الاسد جزء من التحذير لتوقف افادة اصل
معنى التحذير عليه مع انه خارج عن تعريف القسم اما خروجه عن القسم الثانى فظاهر لان الاسد ليس مكررا
واما خروجه عن القسم الاول فكذلك ايضا لانه ليس معمولا بتقدير اتق كما مر بعده بل المعمول ايك
فالصحيح ان التحذير على نوعين اما لفظ المحذور منه مكررا او لفظ المحذور منه وحاصل الجواب ان التحذير عبارة
عن المعمول واما لفظ الاسد فهو من التوابع وان توقف استفادة المعنى عليه قوله لم يثبت الا نادرا
اجازه ابو على مثلا قوله فعلى الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت المفعول قوله تضمنا تضمن الفعل
اى يكون ذلك الحدث مذكورا فى ضمن الفعل الاصطلاحى العامل فى المعمول كقولك ضرب زيد يوم الجمعة
فان الفعل اللغوى الواقع فى يوم الجمعة وهو مذكور بلفظ الدال عليه بالمطابقة قوله لا حاجة الى قوله مذكور بلفظ
لان مثل يوم الجمعة يوم طيب وان دخل فيه قبل الا ان ذكره ليس من هذه الحيثية بل من حيث الاخبار

…ميرکا في المعطوف عليه وحاصل الجواب ان بعضا
…م هو المحذور بعينه وفيما سبق هو المحذور قوله ولاكنه
…سابق قوله وهو صريح بالعصا نقل بعض الشارحين
…لان ذلك بنفسه فلا يكل قوله لا يتق ابقب
…فعل الماضي لاسم الغائب كما تقول علم نفسك
…شهور وهو انه على هذا التقدير لا يكون من النوع الثاني
…ان المراد بتحذير النفس تبعيدها من الرذائل التي
…الا هوال الشنايعة فالنفس على هذا محذور منه لا محذور
…حاصله ان الاسد جزء من التحذير لتوقف افادة اصل
…وجه على القسم الثاني فظ لان الاسد ليس مكررا
…معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده بل المعمول اياك
…ورا او لفظ المحذور منه وحاصل الجواب ان التحذير عبارة
…ان توقف استفادة المعنى عليه قوله لم يثبت الا نادرا
…لتحملهم فيه التقدير فيت قوله تضمنا تضمن اكل الفعل
…الاصطلاح العامل في المعمول كقولك ضربت زيدا يوم الجمعة
…بلفظ الدال عليه بالمطابقة قوله لا حاجة الى قوله مذكور بلفظ
…مثل الا ان ذكره ليس من هذه الحيثية بل من حيث الاخبار

المحذور منه

[illegible]

[illegible]

والاكي دفع ذكره مفقود لان الفعل مسند الى…
اعني ذهب اسنده كما رد المجرور القائم مقام الفاعل…
اعجب عليه من ان كلا منهما مبني للمفعول ان القا…
رفعا لا نصبا كما ان عجبت فان القائم مقام فاعله…
وتحقيقه ان عجبت عليه يستلزم ملابسة فاعله…
ملابسة اذا لم يعلم فاعله فالاول يستلزم فعلا…
مجهولا برفعه اذا اسقط عليه بل الكرام الكاتبون…
وعتيدا وكل صغير وكبير مستطر اي كل عمل صغير وكبير…
سيئة صغيرة وكبيرة شاذة عن عظمهم و…
مرتبط بمعنى الشرط فيكون البارصلة ومعنى…
كالجزء له ومثل هذا الفارا اما قال هذا لان الفا…
اما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها…
المعمول فهي من قبيل الحذف والايصال على…
وحاصله ان ذكر ان كان على صيغة المصدر يكون…
ليس نفس الذكر بل المذكور وان كان على صيغة…
حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قيل كما في…
المجهول لكن المعطوف عليه مقدر لا ملفوظ كما نبهه…

[illegible]

في المعطوف عليه وحاصل الجواب ان ههنا [illegible]
المحذورية وفيما سبق هو المحذور قوله ولا [illegible]
ابن قوله وهو ضربه بالعصا نقل بعض الشارحين [illegible]
لان ذلك بنفسها فلا يكمل قوله لا يبقى ابقت [illegible]
فعل الماضي لاسم الغائب كما تقول علم فعلت [illegible]
شهره وهو انه على هذا التقدير لا يكون من النوع الثاني [illegible]
المراد بتحذير النفس تبعيدها من الرذائل التي [illegible]
الاهوال والشدايد فالنفس على هذا محذورة لا محذور [illegible]
حاصلا ان الاسد جزء من التحذير لتوقف افادة اصل [illegible]
جزء من القسم الثاني فقط لان الاسد ليس مكررا [illegible]
معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده بل المعمول اياك [illegible]
مكررا او لفظ المحذور منه وحاصل الجواب ان التحذير عبارة [illegible]
وان توقف استفادة المعنى عليه قوله لم يثبت الا ادرا [illegible]
لتحملهم تلك التقدير تلك قوله تضمنا يتضمن انه الفعل [illegible]
الاصطلاحي العامل في المعمول كنوعيت ضرب زيد اليوم الجمعة [illegible]
بلفظ الدال عليه بالمطابقة قوله لا حاجة الى قوله مذكور بلفظ [illegible]
فعل الا ان ذكره ليس من هذه الحيثية بل من حيث الاخبار

المحذورية

[illegible]

بسم الله [illegible]

[illegible] در اصطلاح [illegible] در اصطلاح [illegible]

[illegible]

[illegible] الحمد [illegible]

[illegible]

والاخر ذكرته مفقود لان الفعل مسند الى الذي [illegible]
اعني ذهب مسند كما ان المجرور القائم مقام الفاعل فا [illegible]
اجيب عليه بان كلا منهما مبني للمفعول ان القائم [illegible]
رفعا لا نصبا بخلاف حيث فان القائم مقام فاعل [illegible]
والتحقيق ان حيث عليه يستلزم ملابسة فاعلها لا [illegible]
ملابسة اذ ههنا لم يعلم علاها فالاول يستلزم فعلا حاصل [illegible]
مجهولا برفعه اذ اسقط عليه بل الكرام الكاتبون [illegible]
وعشيا وكل صغيرة اي مستطر اي كل عمل صغير وكبير [illegible]
سيئة صغيرة وكبيرة شاذة عن حفظهم و [illegible]
من نظائر الشرط فكيف الباء صلة و [illegible]
كالجزء له ومثل هذا الا اذا قال هذا الا ان [illegible]
اما التيمم فلا يقرر جاز ان يعمل ما بعده فيما قبل [illegible]
المعمول فيه من قبيل الحذف والايصال على [illegible]
وحاصله ان ذكر ان كان على صيغة المصدر [illegible]
ليس نفس الذكر بل المذكور وان كان على [illegible]
حيث المعنى فينبغي ان يشمل المذكور فيل [illegible]
المجهول لكن المعطوف عليه مقدر لا ملفوظ [illegible]

من النحو [illegible]

عنه بانه يوم طيب ما قصدا فواحد تعدد فكور تخرج بقيد الجنبية   اشارة الى قسمي المفعول فيه اشارة
الى ان هذا القيد لا دخل له في الاحتراز كما حراته بل للبيان والتحقيق   مبهما كان او محدودا والمشهور بين
النحاة بل الجمع عليه ان سم المبهم من الزمان هو الذي لا حد له كحين او كان معرفة او نكرة كحين والحين ووقت
والوقت والمحدود ما له نهاية كيوم معرفة او نكرة كيوم واليوم وسنة والسنة ووهم صدر الدين المالكي
فجعل اليوم وامثاله من المبهمات وجعل المحدود من هذه الاسماء ما اضيف كيوم الخميس والجمعة وكونه وكانه
فهم من الوقت المعين وهو غلط   وفسر المبهمات الست سواء كانت معرفة او نكرة هذا هو المذهب الاكثر
من المتقدمين ويقي فيه تفاسير احدها ان المبهم من المكان ما كان نكرة منها ويخرج منه خلفك وامامك
مع انه منصوب على الظرفية بلا خلاف ثانيها ان المبهم ليس بمحدود وهو باطل ايضا لخروج الفرسخ فانه محدود
مع انه منصوب على الظرفية ثالثها اخفى الذي له اسم باعتبار ما لم يدخل في مسماه كالفوق مثلا فان
هذا الاسم يطلق على هذا المكان مثلا بالاضافة الى التحت ولما عبره من الجهات ولا شك ان التحت غير داخل
في مسمى الفوق ويندرج في هذه التفسير عندي ولدى لانه لا يطلق باعتبار ذات المكان مثلا بالاضافة
الى التحت ولذا غيره من الجهات بل باعتبار المضاف اليه وهو ليس بداخل في مسماه فلا حاجة له الى الحمل والملحق
لا في شرح الجهات الست احتاج الى التقصي منها بجعلها بالحمل على ما يقبله   ما بعد دخلت ونحو
من نحو نزلت وسكنت   لا تقيم به دون الدار اقول الفرق بين ضربت ودخلت في غاية الاشكال فقال
لا يصح ان يقول دخلت البلد الظاهر انه لا فرق في المثالين وعدمها بل الصحة جارية فيهما ولا يصح
في ما افاده كلام الائمة من ان دخلت فعل لازم وما بعده مفعول فيه   والتفصيل في بينه كما تقول
في اختيار الرفع يوم الجمعة سرت فيه وبنصب يوم الجمعة سرت فيه ونحو يوم الجمعة سار فيه عبد الله

ويوم الخميس

[illegible]

ويوم الخميس سار فيه عمرو ووجوب النصب ان يوم الجمعة سرت فيه وهذا يوم الجمعة سرت فيه
احتراز عن نحو اعجبني التاديب فانه يصدق على التاديب لا فعل لاجله الا انه غير مذكور   كما في ضربت زيدا
اي اذا قال قائل ضربت زيدا فتقول له اعجبني التاديب اي الذي حصل بسبب ضربك   مذكور معه في ضربته
تاديبا اي اذا قال قائل ضربت زيدا تاديبا فتقول اعجبني التاديب فيصدق عليه على التاديب انه
ما فعل لاجله فعل اعني الضرب وهو مذكور معه اي شيء مذكور معه الا انه في تركيب آخر وظني ان هذه مغالطة
فان التاديب الذي هو محمول الكلام ليس مذكورا مع الضرب والتاديب المذكور معه مفعول له المراد
معه للفعل فيه اي بكون ذلك الفعل عاملا فيه المفعول   لا ايضا خلافا اشار الى ان نصب خلاف
على انه مفعول مطلق   او نصبه بالضرب بان لكون ضربت بمعنى ادبت بالضرب   او ضربته ضربا تاديبا اي
بان لكونه للتنويع ان ذكرا مثله تكون للتاكيد والتقدير ضربته ضربا مثل الضرب الذي للتاديب   وهذا ايضا
خلاف اصطلاح القوم فان المجرور يعبر عما عرفت يسميه الجمهور مفعولا به بواسطة   ولم يكلف آه اي لم يقدره
وانما يجوز حذف ذكر الحرف ليكون الضمير راجعا الى تقدير اللام لانه اراد التنبيه على ان الحرف وتقديره مبحث الحذف
فاقام المظهر مقام المضمر واعلم ان فرق بين التقدير هو الترك في اللفظ والنية والحذف هو الترك
في اللفظ فقط   اي الذي فاعله وفاعل عامله فان كلام الائمة وحيث التي لا يشترط ذلك وهو الذي
يؤدي ما التحقيق ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين
علي عليه السلام في نهج البلاغة فاعطاه النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس
لغيره والمعطي للنظرة هو الله   الا ان لا اعتبار بان يعتبر زمان الضرب اولا ثم اعتبر زمان التاديب لان
الضرب سبب خارج للتاديب   بشرط المصدر فان المصدر فعل الفاعل عامله ومقارن لعامله في الوجود

فيتعلق به الفعل بلا واسطة   والمعتذر عن نصبه اي عن نصب معه مع انه قائم مقام الفاعل وحقه الرفع
من اسناد الفعل وكذا اما هو ممنوع   الى اللازم النصب كما في بعض الظروف لمع   في الاكثر فان
الاكثر فيها النصب فاذا وقعت موضعا تستحق فيه جرت على غالب حالها   لقد تقطع بينكم فان
بينكم فاعل تقطع مع انه منصوب استحقه بالاكثر اوانه وقيل ان الفاعل ضمير الامر تقديره في التوضيح اي تقطع
الامر بينكم   نزه عبد الحكيم عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى المصدر الفعل من قبيل المصدر نائبا
مناب الفاعل   وقد حيل بين العير والنزوان اصل في هذا المثال ان صخرا اخا الخنساء طعنه ابو ثور الاسدي
طعنة في جنبه فمرض حولا حتى ملته امراته وكان يكرمها فمر بها رجل وكانت ذات خلق واوراك فقال
لها ايباع الكفل فقالت نعم عما قليل وكان ذلك يسمعه صخر فقال اما والله لو قدرت لاقدمتك
قبلي ثم قال لها ناوليني السيف بل يقلها يرى قدرته فاذا هو لا يقلها بيده من الضعف فقال عند ذلك ابيات
منها اهم بامر الحزم لو استطيعه   وقد حيل بين العير والنزوان اي بين المرء ومطلبه   استوى
الماء والخشبة اي تساوى وذلك انه اذا عز خشبة فهي نهر فان الماء يجب ساوى الخشبة في استوى
والخشبة   لو تركت الناقة اي لو تركت مع ولدها في مكان بلا مانع لرضعها   اعلم ان
مذهب الجمهور النحاة اختلف في عامل المفعول معه على خمسة اقوال احدها ما ذكره الشارح وهو الحق
ثانيها ما ذهب اليه الزجاج من انه منصوب باضمار فعل بعد الواو والاضمار خلاف الاصل ثالثها مذهب الكوفيين
وهو انه منصوب بالخلاف فيكون عامله معنويا وهو مردود بان العامل المعنوي لا يحتاج اليه مع وجود اللفظي ورابعها ما ذهب
اليه الشيخ عبد القاهر من انه منصوب بنفس الواو وهي ضعيفة العمل فلا تعمل مع وجود ما هو اقوى منها
خامسها ما ذهب اليه الاخفش من انه منصوب كنصب الظرف وذلك لان الواو لما اقيمت مقام المنصوب

متن مفعول معه

على الظرفية

على الظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطى ما بعدها عارية كما اعطى ما بعد الا اذا
كانت بمعنى غير اعراب وهو مردود بانه لو كان كما ذكر لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا كل رجل
وضيعته   فالنصب بمعنى المعية لان في المعية زيادة اجتماع   اي وجد جعل كان تامة وحينئذ فنصب قوله
لفظا على التميز   وجاز اي لم يجب فان الجواز ما يحتمل الواجب فينتقض المثال المذكور   لوجوب العطف
فيه وان وجب لان الاصل في هذه الواو العطف وانما يعدل عنه نصا على المراد من المصاحبة لكون النصب
في العطف الذي هو الاصل اظهر واولى   حيث لا يحتمل تنبيل لوجوب فان النصب يحوج الى عمل العامل
المعنوي   بدون اعادة الجار غير جائز عند الكوفيين في السعة والبصريون للضرورة والمختار
عندنا جوازه في السعة كما سيجيء عنقريب   لا من حيث هو فاعل او مفعول فان العلم في قولك جاء
زيد العالم مبين لهيئة زيد لكن لا من حيث هو فاعل بل مطلقا حتى لو وقع مسندا اليه اوذكره لكان كذلك
يكون في معنى الفاعل اذا كان مصاحبا له كوجئت انا وزيد راكبا   او المفعول به اذا كان المفعول
به مشتركا للمفعول به في وقوع الفعل عليه كونك كفاك وزيد درهم فانتين   دابر هؤلاء الاية والمعنى
ان اثر هؤلاء الكفار مقطوع ومزال عن الدنيا في حال دخولهم في وقت الصباح وهو وقت نزول العذاب
والظاهر ان المراد بهم قوم لوط   مثال اللفظي الملفوظ حكما فيه رد على ما في الشرح المنسوب
الى المصري ان هذا المثال للحال عن الفاعل المعنوي ووجه عدم استحسانه ان ضمير الفعل ينتقل الى
الظرف المستقر فالضمير المستكن فاعل لفظي حكما كما عرفت في اول الكتاب   ويعبر زيد
به مفعولا به لفظيا غايته ان العامل فيه مقدر   فيها بفرق كل امر حكيم في هذا المثال يجوز ان لا
تفعل ان جعلت لمراحالا ويجوز ان يكون على لا اختصاص او على الحالية من ضمير الفاعل في انزلناه

متن الحال

وبح ملبس فيما نحن فيه   في خبر الاستفهام لان الاستفهام في حكم النفي لان الجملة الاستفهامية غير مثبتة
فهي كالنهي   او بعد الا لفظا ان يقول او قبل الا لان رجوع الضمير الى الحال بعيد وانما اشترط النفي لان الحال لا يكون
بعد الا اذا كان الاستثناء مفرغا والمفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا وفي هذا المثال الصحيح كون النكرة في سياق
النفي فلا يحتاج الى هذا التكلف   او مقدما عليه الحال على قياس ما عرفت في تجويز التقدم على المبتدأ اذا النكرة   اي لم يمنعها
عن الورود خوفا من التقاعس بخلاف الرعاة فانهم اذا اوردوا الابل الماء قطعوها قطعا حتى تروى   على نغص قال
في الصحاح التنغيص بالصاد المهملة والغين المعجمة المعروفة من نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده   من الطعن وهو
حول الحوض والبرس مبارك الابل   ولعل المراد به اي بالدخال   فعلته جهدك قال الفراء هو بفتح الجيم
وبضمها   وهي في المعنى نكرة لان الاضافة فيها لفظية وهي في تقدير الانفصال فهي في تقدير حسن وجهه   ولا يجئ
الحال مشتركة آه فان صاحبها اذا كان مشتركا ملبس بمعرفة ولا نكرة فهو نكرة بمحض صاحب اي المشتركة ذكر عند
جواز كون صاحبها نكرة بلا تخصيص لوروده قولهم عليهم مائة بيضا ولفظ الجمع وفي الحديث صلى رسول الله صلعم قاعدا
وصلى وراءه رجال قياما وهو ما اقره وهو مذهب سيبويه   مثل زيد في الدار قائما عمرو قاعدا اي فيما اذا كان العامل
المعنوي والا على حذف في يلزم ان يكون كل واحد منهما متعلقه فان العامل في الكاين معنى التشبيه وهو يدل
على حدثين حدث المشبه وحدث المشبه به لان التشبيه يستدعي طرفين والقيام يتعلق بحدث المشبه وهو زيد
فيجب ان يلي زيدا وهو عمرو فيصح كونه عاملا في الحالين   اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي هو ضعيف ما
عند الاخفش ايضا وعلى مذهب غيره اي المبتدأ   الا ان الظرف يتقدم آه كقولهم الحال عام تلك ثوب فترتب
مبتدأ وتلك خبره وكل منصوب على الظرفية والعامل في تلك وكذا قولك درهم كل يوم هي في شأن هذا اذا لم
يكن المشار اليه حاز الوجهين   هو الاحتمال الثاني لان الاحتمال الاول يوجب المنافاة لان الظرف داخل

ثم العامل

ثم العامل المعنوي وظني انه جائز ويكون قوله بخلاف الظرف بمنزلة الاستثناء   ولا على المجرور اما اذا كان
مرفوعا او منصوبا فالبصريون على الجواز والكوفيون على المنع الا اذا كان صاحبها مرفوعا والحال متوفرا عن العامل
الا كافة للناس فان كافة حال عن الناس اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة ككلهم كافة
اي جميعا اي لم نرسلك الى طائفة معينة رد على قول نفاة العجم انه انما ارسل للعرب   حالا عن الكاف
والمعنى وما ارسلناك الا مانعا للناس عن الكفر بهم   بجعلها مصدرا او كافة بمعنى كفا   كعاقبة بمعنى عقبا
اي وما ارسلناك الا لتكف كفا   والكل تكلف وتعسف اما الاول فلان التاء للمبالغة مقصورة على السماع
واما الثاني فلاحتياجه الى تقدير الموصوف واما الثالث فلعدم ثبوت مصدرية ايضا فان كافة غير مضافة لا ترى الحال
بمعنى جميعا   شيء واحد توضيح الكلام ان المراد بالشيء الواحد هنا الطيب والشيئان هما البسرية والرطبية والا
الحالة كونه مفضلا ومفضلا عليه لان التفضيل يقتضيهما وقد تعلق كل واحد من الشيئين فيجب ان يقع كل
واحد من هذين الشيئين بعد متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا اي بالاسم الذي اشير اليه بلفظ هذا
من حيث انه المشار اليه مفضل وحيثية كونه مفضلا وان لم يكن معتبرة الا ان الضمير في اطيب ضمير فيكون
ذلك الضمير هو المفضل فلا يحتاج الى ذكر اسم الاشارة الا انه لما كان الضمير بالنسبة الى الظاهر كالعدم
واقيم الظاهر اعني هذا مقام الضمير في كونه مفضلا كما كان الضمير مفضلا الا انه قائم مقامه في الذكر ووجب
ان يقع بعد هذا المفضل متعلقه اعني البسرية والرطبية تعلقت بالمشار اليه من حيث انه مفضل عليه والمفضل
عليه هو ضمير منه قوم بعد الضمير متعلقه اعني الرطبية   الا بعد اضماره في اطيب لانه يجب ان يكون في افعل
التفضيل ضمير يرجع الى المفضل كما زيد احسن من عمرو   قال الرضي اشرح بتحمل هذا الكلام تقريره ما سبق
من قوله لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى الظاهر آه وحمله ما سيأتي من قول الرضي مع هذا فلا باس ونظير

هذا المثال قول امير المؤمنين عليه السلام في الكار والدالان ابي طالب طالب النس بالموت من الطفل
بثدي امه ان وقت مصدرية اي فصيح وقوعها لقوة الاسمية لان الاسمية باقي عن
وقوعها حالا لان زيادة لالتها على الثبوت والدوام خرجت عما هو الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم التقرر
فصارت قوية الاستقلال فناسبها زيادة الربط في الحال المنتقلة وهي التي لا تبقى صاحبها عليها
دائما كراكبا في قولك جاء زيد راكبا فوه الى في اي مشافها لي لفظا ومعنى اما لفظا فبالحركات
واما معنى فلانه مشتق كان ومختصا كاسم الفاعل الى الحال لينة اعني زمان التكلم كلاف حال النحوي الذي
هو ما يبين الهيئة فان المقارن لعامله وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حال التكلم وقد يكون استقبالا ولفظه
انما نقرب الماضي الى الحال التكلم حقيقة الواقع حالا الا لا كرا الى زمان صدور الفعل كما اذا كان
حالا عن الفاعل او مدلول عليه كما اذا كان الحال حالا عن المفعول تحرز افيد الدلالة اي
ليدل الماضي الواقع حالا كونه اي حي زايد فان قد حقيقة موضوع لتقريب الماضي الى حال التكلم لا الى الحال النحوي
انما بالنسبة الى زمان العامل فانك اذا قلت جاءني زيد راكب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا
بالنسبة الى المجيء متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها اذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجيء
وتفهم المقارنة بينهما كان ابتداء الركوب كان مقدما على المجيء لكنه قارنه دواما وهذا التحقيق للفاضل
الشريف وبه تمحل الشبهة المشهورة جملة دعائية اي جاء وكم ضيق الله صدورهم فالجملة الثانية دعائية
فلا يكون حالا عرفت لاستمرار النفي فان النفي عدم وهو لا يحتاج الى موجد بخلاف الاثبات فانه
اثبات في كل وقت يحتاج الى موجد فلا يستمر الى زمان الحال فيحتاج الى قد المقربة مطلقا اي سواء كان
هو مفردا او جملة حققت الامر اذا كان مفتوح الهمزة احققت الامر اذا كان مضموم

الهمزة او بمعنى اثبته معطوف على قوله بعد النفي فيكون لاحق معنيان التحقيق والاثبات ولاحق
مجرد امنفي وهو التحقيق اي كفقت ابوته وفيما لما ذكره المحقق الرضي من انه لا منع لتوقف تحقق
الاب في حالكونه عطوفا ثم يصح ان يكون احقه عطوفا لكن في معمول ثان لا حال ويبان وقوع ان احقه
ثم تقديره احق ابوته بحذف المظهر المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اثبته وانما وجب حذف
المضاف والعامل هنا لان الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغني بذلك عن اظهاره او لو ذكر لكرر على
ما دلت عليه الجملة السابقة لاتناسب سوالا وان لا تاكيد للكف في الجملة النزال المميز من باب
اطلاق المصدر على اسم الفاعل اي الاسم احترز به عن كونه عليها ان فقت تعين للمطلق انه لتوقيفي
بالفاضل الرضي حيث قال ان لفظ المستقر مثل على الثابت مطلقا غير مستقر بحسب الوضع فان المعنى
مثلا وضعت لمعنى واحد معينة ثم وضعت موضع اخر لمعنى اخر فالموضوع له معنى باعتبار كل وضع والابهام
انما نشا من تعدد الموضوع له اما موضوع له هذا الترديد اشارة الى الخلاف وقد سبق في اول الكتاب
ما اخترناه من المذهبين من تعدد الموضوع له اذ كان موضوعا للجزئيات او المستعمل فيه اذا كان
موضوعا للمفهوم الكلي متى ثبت انه موضوع له فان الابهام وان وقع في الموضوع اي تلك
الجزئيات مثلا علم بعلم ايها المراد عند اطلاق اللفظ لكن لا من حيث ان اللفظ موضوع لها فانك قد عرفت
انه باعتبار كل وضع حصل منه معنى بل الابهام عرض له بحسب الاستعمال والاسمى حيث وضعه
هذا في الحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول بالحقيقة راجع الى الموزون نحو طاب زيد اذ الابهام
ما طاب ولا في ذات زيد وانما المبهم هو الامر المقدر فان معناه طاب امر من امور ثم يفسر ذلك الامر
بقوله نفسا اي غالب المواد في كون ذلك المفرد مقدرا في غالب المواد والا فقد يكون غير مقدار

نحو خاتم فضة اى رفع الابهام مطلقا اى عن مفرد سواء كان مقدارا او غيره والغرض بيان حاصل المعنى
فى ضمن عدد وجعل ظرفية العدد للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام فغيران بيان القفيز بمكيال ثمانية
مكاكيل والكر كالتنور بمكيال يسع صاعا ونصف على الامثلة الثلاثة اى ان اقسام غير العدد
اربعة وقد مثل لثلثة منها وترك مثال الذراع لم يستوف المقادير فان من جملتها الذراع ولم يذكره
وذكر بعضها وهو الوزن حيث ذكره رطل زيتا لان الاسم قد تم فى احدهما بالتنوين وفى الآخر بنون التثنية
ثم ولما استشكل الاضافة مع هذه الامور لان الاسم اذا تم بشئ منها صار تاما والاضافة
ودليل على ان الاسم تام لا يحتاج فى فهم معناه الى المضاف اليه عند راقود خلا فان فى القاموس الراقود
الدن الكبير والطويل الاسفل يسيع داخله بالقار وهو ما تشابه اجزائه اى فى اطلاق اسم كل عليها
رجل وفرس فانه وان كان اسم جنس افراده الا ان اطلاقه على افراده على سبيل البدلية
فقط بالخصوصيات الكلية او الشخصية فالاول دخلت الانواع وبالثانى دخلت الاعداد جاز
فيه ان اطلاق الجمع على الافراد ما فوق الواحد حتى يشمل المثنى مجاز فان حقيقة الجمع لا يتناول المثنى
الا ان يراد الجمع العرفى او المعنى على الجمع كان ناقصة وعلى المعنى الثانى كان تامة وهو الفارق
فيهما عشرين اى العشرين التى لك وعشرين رمضان اى عشرين يوم العشرين منه اراد
عشرين فقد بين ان التمييز نكرة ورمضان معرفة فلا التباس الا على تقدير ان لا يكون علما وتعقيد
غير المقدار اراد ما اقتصر على طلب فلم يحتج الى نصب الذى هو نص فيه كان الظاهر ان يقول لان
الابهام الذى يستدعى التمييز ليس الا فى الذات المقدرة التى هى طرف النسبة حسبك زيد رجلا اى يكفيك
زيد من جهة كونه رجلا خاص بالمنتصب عنه يعنى بالمنتصب عن التمييز عن الاسم الذى اقيم مقام

التمييز

التمييز حتى يبقى التمييز بلا ذكر فقائم ذلك الاسم مقامه فضلة زيد فى طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد
بحسب المعنى حتى يكون طاب زيد وزيد طيب واراد علته واما بحسب اللفظ فهو معطوف على ابا الاول
فالنفس عين لان المراد بها ههنا ذات الشئ على ان يكون الضمير فيه معينا باعتبار الرجوع الى شخص معلوم كما فى عزه
فارسا هذا القول انما يستعمل للتعجب اى التحير الصادر من الممدوح ليس مما صدر عنه بل هو من صنع الله تعالى اى عما صدر
عن الممدوح من خيره بعد ما لم يكن نصا الغرض من هذا دفع ما اورد عليه بالنقض بطاب زيد نفسا فان التمييز
فيه اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح لمتعلقه وبعد هذا التقييد اندفع هذا الاعتراض يصح جعله لما انتصب
عنه وجعل المنتصب عنه التمييز زيد فى طاب زيد نفسا مجاز باعتبار انه سبب نصبه حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه
فان الناصب حقيقة هو الفعل او شبهه يرفع الابهام عنه فيه مسامحة فانه انما يرفع التمييز عن نسبة الذات
المقدرة المنسوبة اليه اى فيما جاز [illegible] لما كان الظاهر ارجاع الضمير الى القسمين المذكورين فينبغى جعل ما كان نصا
او المنتصب عنه تكلف لمرجع الضمير حتى يشمله وللمتعلقة فلا يكون الا الاب وايضا المقصود [illegible]
وهذا التعريض بجمهور الائمة حيث قال وانا لا ارى بين التمييز والحال ههنا فرقا لان معنى التمييز ما حسن
[illegible] فلا تعجب فى غير حال الفروسية لا بها وهذا المعنى هو المستفاد من جعله حالا لما قصد من القرينة الدالة على ان
الظاهر غير مراد متعلقا الا ان من خل او خل او ماء او لبن غير قادح فى التمسك اذ مداره على الظاهر الذى يقبله
العقل السليم الغير المحتاج الى التعريف اى تعريف مطلق الاستثناء وهو المذكور بعد الا واخواتها مما لها
[illegible] قبلها نفيا واثباتا فاذا عرفت هذا فقول بعضهم ان المستثنى مشترك لفظى بين قسميه فهما حقيقتان مختلفتان
وجمعهما فى تعريف واحد غير ممكن فلهذا لم يعرفهما المصنف فاسد فان الحقايق المختلفة يجوز تعريفها باعتبار امر مشترك
هو المخرج ثم ههنا شبهة مشهورة وهو انك اذا قلت قام القوم الا زيدا فلا شك ان التعليم

للقوم الذين من جملتهم زيد وذلك الا زيد نفى حكم القيام عنه وهو متناقض ودفع بوجوه احدها ان
زيدا غير داخل في القوم بل القوم عام مخصوص بمعنى ان المتكلم اراد بالقوم ليس منهم زيد او قوله الا زيد قرينة للسامع
على مراد المتكلم ثانيها ان المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك على
عشرة الا واحد بمعنى على تسعة فلا دخول ولا اخراج وثالثها وهو الحق في الجواب ان المراد بالقوم مثلا معناه
الحقيقي ثم اخرج بالاستثناء منه زيد لكن لا اسناد بعد الاخراج وبيانه ان قولك قام القوم الا زيد بمنزلة
قولك القوم المخرج منهم زيد قاموا وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لابد له من التقديم
وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل وهذا يقتضي حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض ورابعها
انه داخل بحسب الافراد واللفظ واخرج عنه في التركيب والحكم لان الاستثناء باب التغيير وكل كلام
اشتمل على جزء التغيير يتوقف حكم صدره على آخره كما في ضربت زيدا راسه فلا تناقض للاختلاف بالجهة في
كلام موجب وانما وجب النصب لان حمله على البدل يفضي الى الكذب عند سقوط المبدل منه بالظهر من ذلك
جاءني الا زيد اي جاءني كل احد لان الكلام تعليل لقوله ولا حاجة مر قبل قوله او كان بعد عدا وخلا
لان النصب بعدهما على المفعولية لانهما فعلان والضمير راجع الى المستثنى او ليس اي المستثنى
نسبة الى ما نسب اليه الفعل او شبهه لان الفعل وشبهه نسب الى المستثنى منه ووقوعه فالمستثنى جزء
مما اسند اليه احدهما فالنسبة هي الجزئية ويجوز ان يكون معنى العبارة ان الفعل وشبهه مسند الى المستثنى
والمستثنى فرد من افراده فالنسبة الفردية والاول الصحيح ولما عمل في الكل ناسب ان يعمل في الجزء الا ان
هذا الجزء لما وقع بعد تمام الكلام شابه المفعول فعمل فيه الفعل المخالف لما قبله واعلم ان ما ذكره المص هو احد
المذاهب ولنقبض مذاهب اخرى احدها ما ذهب اليه الكسائي وهو ان عامل النصب ان مقدرة بعد الا

قدر نحو

محذوفة الخبر فتقديره قام القوم الا ان زيدا لم يقم وثانيها ما ذهب اليه الفراء وهو ان الا مركبة من
ان ولا العاطفة حذفت نون ان الثقيلة من ان وادغمت في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا
اتبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة وثالثها ما ذهب اليه المص في الايضاح وهو ان العامل فيه المستثنى بواسطة
الا فان قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه كما في القوم الا زيدا اخوتك ورابعها وهو الذي اليه ذهب
ان عامل النصب الا لانها جاءت لمعنى في غيرها لانها حرف ومختص بالاسماء غير منزل منها منزلة الجزء ورد بان الا
السابقة يقتضي النظير فالمنقطع مطلقا سواء كان في كلام موجب او غيره وسواء كان عامله
اسم الصحيح حذفه الا اما لا فمن رحم هو المرحوم وقال بعضهم لا عاصم بمعنى لا معصوم وقال السيرافي
من رحم الراحم الى الله تعالى لا المرحوم وقال بعضهم المضاف مقدر اما رحمة من رحم او مكان من رحم و
معناه لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة وعلى جميع هذه التقادير
فالاستثناء منقطع ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وما عداها موضوع لمعان اخر من المغايرة
والظرفية والمجاوزة وكونها استعملت في الاستثناء المتصل لنوع من المناسبة . او الى اسم الفاعل
لدلالة الفعل على صاحبه او الى بعض مطلق لان الكل مشتمل على ابعاضه فقد رجع ضمير الكل عند الجمهور
اي كان والمجيء زيدا وحاصل انه لم يجيء ولا يتصرف فيها اي بان تثنى وتجمع كما في غير حالة الاستثناء و
ههنا فائدة تناسب المقام وهي ان سبب قراءة سيبويه النحو انه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث
فاستملى منه قوله صلى الله عليه وسلم ليس من اصحابي احد الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس
ابو الدرداء فصاح به حماد لحنت يا سيبويه انما هذا استثناء فقال والله لاطلبن علما لا يلحنني معه احد
ثم مضى ولزم الاخفش وغيره كذا قال ابن هشام واما انا فقد رددت بالالف نيه الكثيرة الى تمام

نحو او من ان سبب قراءة سيبويه النحو انه جاء الى حماد بن سلمة فقال له ما تقول في رجل رعف بالصلوة
بضم العين فقال له لحنت يا سيبويه انما هو رعف بكسر العين فمضى ولزم الخليل على البدلية اي بدل
البعض من الكل وصح مع انتفاء الضمير الراجع الى المبدل منه الذي هو شرط بدل البعض لان الاستثناء
المتصل يغني عن الضمير لانه يفيد انه بعض من المستثنى منه اذا كان المستثنى منه غير مذكور
فانما يعرب ح باعراب المستثنى منه فانك قد عرفت ان المنسوب هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى
ولعرب المستثنى بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب
بالنصب فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى في حيز الفضلات فاعطي ما هو حقه من الاعراب
لانتفاء الجزء الاول لذا افاد بحكم الاثر ليفيد فائدة تامة صحيحة اي ليفيد فائدة كقولك كل حيوان الا
قال الفاضل المحشي هذا مثال لما يصح فيه الكلم على سبيل العموم لما لكن فيه انتهى وذلك لان حذف صحيح
المستثنى منه وتسليط عامله على ما بعد الا والتمساح حيوان من حيوانات البحر لان نفي النفي اثبات
هذا الحب الموف على جميع الصفات وهو محال لان منها الصفات المتناقضة كالقيام وعدمه علما
بالمحار اي جعل المستثنى بدلا كما عرفت سابقا صفة غير المستثنية كالعلم والكرم والشجاعة وكذا
لا تزاد اتفاقا اي حتى من الاخفش الذي جوز زيادتها في الايجاب فانه جوزه في غيره من الاستغراقية
كوقد كان من مطر وذلك ان فائدة من هذا التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ
لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني رجل ما جاءني احد بل × جاءني اثنان او اكثر
فهي لتاكيد ما استفيد من النكرة من الاستغراق وذلك ان النكرة كان في الظاهر
للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك اذا عرفت هذه الفائدة ظهر لك وجه عدم جواز زيادة

من في هذه الاثبات لتاكيد النفي اي نفي مجرورها ولان لم يبق ثمة نفي كما جاءني من احد وامراة
لان فتحته اي هذه الجملة الاعتراضية لدفع ما يتوهم انه اذا ابدل عمرو من لفظ احد يجب معوضا
مثله لا منصوبا لا حقيقة اذا لم يكن اي ذهب النحاة الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر بقرينة
السابق وفي سائر التوابع العامل في المتبوع لكمال الانسحاب بسحب على التابع وبعضهم الى ان البدل
والمعطوف كسائر التوابع فاشار الى هذا المذهب فائدة في هذا البحث اعلم ان قد
اشتهر هذه النحو بالاشكال بين ارباب هذا الفن حتى صار من المطارح وهو تابع لم يتبع في لفظه
ومحله باذا النبت ما زيد علم ثابت حاولت في اثباته حتى ثبت برفع عمرو حمل
اشكاله ان غير تابع لعلم ولم يتبع لفظه وهو ظاهر ولا محلا اعني النصب على انه خبر لما لم يصح حمله
البعيد اعني الرفع على انه خبر المبتدأ في الاصل فالمراد بالمحل الواقع في النظم هو المحل القريب حملا للالفاظ
على المتبادر منها اي يراه اسم يعني ان فاعل جاء ضمير اسم من غير تشبيق ذكره لبعضه على
التفاصيل المذكورة من وجوب النصب فيه في المستثنى من الموجب والمقدم والمنقطع وجوازه
مع اختيار البدل في غير الموجب التام والاعراب على حسب العامل في الناقص اننقل اعرابه لان
الاعراب حقيقة للمضاف اليه لدلالتها على اتصافه بكونها بمعنى المغايرة تقول مررت برجل غير زيد اي
مغايره في وجوب ان تكون موصوفها هذا الوجوب مفهوم من تغيير قول المص تابع فان وقوع تابع بعد كون
يستلزم وجود الشيء التابع لفظا وانما اشترط ان يكون مذكورا تكلفه لانه اظهر به كونها صفة بخلاف
غيره فانها لما كانت متوغلة في الوصفية جاز تقدير موصوفها وفائدة تغيير الجمع بالمتعدد ليدخل فيه
مثل قوم ورهط والمستثنى كل رجل جاءني الا الاخوان واعلم ان خروج هذه المثالين عن

هذه الضابطة بقوله غير محصور بناء على ان المراد بالجمع المتعدد كافة به والا فلا يبقى على ظاهره كرجال يتعذر
الاستثناء عنه وجود ما اذ المتصل يلزم دخوله قطعا والمنقطع يلزم عدم دخوله قطعا والجمع المنكر غير المحصور
نحو رجال جماعة غير معينة لا يحكم فيها لا بدخول المستثنى ولا بعدمه فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء
مثل جاءني رجال الا زيدا او وجه التعذر عدم تيقن دخوله الا فيه وعدم تيقن دخوله فيها الا واحدا
والا رجلا والا حمارا فانه الا ولان المستثنى المتصل والثاني المنقطع تيقن هو قيد للدخول اي
الدخول المتيقن الذي هو شرط صحة الاستثناء معدوم الا الفرقدان وهما كوكبان قريبان من
القطب ولا يتفارقان ومثل هذا الشعر قوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم
هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم والا وجب
ان يقدر لانه مستثنى من كلام موجب مكان زيدا هذا الكلام اشارة الى فائدة معنوية وهي بيان
معنى هذا التركيب اي ان معناه القوم جاؤني بدل زيد اي اهملوا مجيئه والى فائدة لفظية نبه عليها
بحكم الائمة وهي ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا فالزم مكانا سوى اي مستويا
ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط
ولم يبق سوى العدوان [illegible] فسوى فاعل يبق لم يظهر اعرابه لوجود الالف وهذا من ابيات الحماسة اوله
فلما صرح الشر فامسى وهو عريان صرح اي انكشف عريان اي ظاهر ودناهم اي جزيناهم اي جزينا عدوانهم
كما دانوا ومنه كما تدين تدان وزعم الاخفش ان سوى هذه بالمد حتى يتاتى النصب ناقوضها اي
لان كنت منطلقا انطلقت فان ههنا مصدرية والتقدير لاجل انطلاقك انطلقت على ما تقرر
من ان حذف حرف الجر من ان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة قياسي ومن غيرهما سماعي



قوله ثم حذف

ثم حذف كان فيه كان بدلالة ان المصدرية فانها تستدعي الفعل ولا الدليل على الخاص فقدر العام
وابدل المصدر منه بجمل وهو كان وادغمت اه وذلك لقرب المخرج قوله فالتقدير لان كنت منطلقا
على تقدير الكسر تكون للشرط لا للام فيه من انها لا تحذف قياسا الا من ان وان صفة الجنس
وحكم تقدير اللفظ يحكم ليا صفة الجنس ولا يبعد ان يقرر لما سبق من ان غير المنصوب بها اقل
ثم هو اسمها مطلقا اي سواء كان مبنيا او منصوبا احوال مترادفة يعني بعد الا اسم لا كاد
صاحبيها فكانها نزلت عليه وزيدت اي يليها نكرة اه تفصيل للاجمال الواقع في قول المصنف كان مفردا
[illegible] فانه يشمل للمفرد المعرفة والمفصول بينه وبينها مع ان حكمها كما يتبع الرفع والتكرير وقوله ترتب عليه تفسير
العبارة المجملة بقوله اي يليها لان الاضافة ترجح جانب الاسمية اي الاضافة الى المفرد على سبيل
[illegible] لا منع جمع لانه يجوز ان تكون معرفة ومفصولا فلامتناع اه لان الجنس يقتضي تعدده وهذا
بخصوصية المعارف لا بنية اي لا يلزم اعادة ذلك الاسم السابق بل لو اتيت بغيره ايضا جاز
كما في لا زيد في الدار ولا عمرو فان عمرو بغير نية لاشتهاره وقد قضاكم على لا حول ولا قوة الا
بالله روي عن امير المؤمنين علي عليه السلام ان معناه لا حول عن المعاصي ولا قوة على الطاعات الا بالله تزيد عليها
لانك اذا فتحتهما يحتمل ان في الموضعين لنفي الجنس وان يكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا احتمل
لا في الموضعين بمعنى ليس وان يكون في الاول بمعنى ليس والثاني زائدة واذا فتحت الاول ورفعت الثاني احتمل
ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا للقرينة ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسم لها
غير ذلك من الوجوه التي نطلع عليها في اثناء تفصيل الوجوه ويجوز الامران وهما كونه من قبيل عطف
المفرد على المفرد والجملة على الجملة وضعف المضعف هو الائمة الرضي اي ضعيف لانه كان الاصطلاح



لا يطلق الا في المعرب وعدم التعبير جاز ايضا في معربها المبني حمل العمل على معنى اللفظ اي الشاعر قوله واما العرض
وعرفوه بانه طلب الشيء ولم يبين ذلك الشيء مطلوبا للطالب   من حروف الافعال اي حروف التي مدخولها افعال
حيث لا يرجى ولو كان مرجوا لكان المقام مقام لعل   الا رجلا يدل على تحصيل نبت المحصل بالكسر
التي تحصل تحصل تراب المعدن والتقدير نبت تفعل لهذا   يغني عن الاول فانه اذا اوله لا يكون الاولى
فيه لطافة   لمكان الاتحاد اي الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا وتوجه النفي اليه فان النفي نفي فرك بالرجل
ظريف هو الظرافة للرجل فكان لا دخلت عليه   فانه للذكر اي فان المبني ما يصلح هو الاسم المذكور
سابقا   وبني على الفتح اي الفتح نظرا الى كونه تحريرا لفظيا وكونه في الاعراب معنى او نصبا وذلك لان
لا ومنفية صارح وصفه كأنه وصف الاول على لفظه من حيث ان فتحته تشبه النصب او الوصفي والاطراد
او حملا البعيد لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني نصب   وجب رفعه لانه ان جعل مستقلا
وجب رفعه وان جعل تبعا وجب الرفع ايضا لان النصب فرع لا رجل ولا امرأة انما كان لمراد الحركة
البناء المجري حركة الاعراب فجعل المعطوف كأن حرف النفي باشره وهو اذا باشره حرف النفي وهو معرفة
لم يكن الا مرفوعا فهو اذا كان تابعا اولى   لعلة الفصل لم يتفق الى فصل العاطف لفظه
اذ هو حرف واحد   نحو قول الشاعر وهو الفرزدق في مدح عبد الملك ابن مروان وقوله ارتدى فتار ردا ابن حل
المجد رداه وازاره وهو كناية عن شدة اتصافه به   في كواب الاداب اسماء الستة فان اللام المحذوفة
منها لا تعود لا حالة الاضافة   من غلامي اراد به المثنى والمجموع   حاتمين نصا كذا في اكثر
النسخ المصححة وفي بعضها حاتمي بلا زيادة لفظ لا نفع الاول الفرق بين التوجيهين ما سيتلى عليك
بان ظاهر اللام البار للسببية وهو علة لعدم الاضافة   من حيث هو مضاف اه لان الاختصاصي

ليس معنى

ليس معنى الاب مثلا بل معناه الذات المتصفة بالابوة لكنها معناه من حيث كونه مضافا   وهو
الاختصاص وبيانه ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك اصله اب كان تخصيص الاب بالمخاطب
فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة ففي ابوك تخصيص اصلي وتعريف
حادث بالاضافة واب لك نشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه   او المعنى العرفي
بينه وبين الاول ان معنى الاول اعتبر فيه ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال
اعتبار الاضافة بوجود اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام وهذه اللام اعتبر فيه انه في صورة
المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له   لمرجح صلة لثبوت قوله للنفي قال نجم الائمة ان
ما وليس لنفي الحال عند النحاة وقيل هما لمطلق النفي المطلق وهو الحق   مر بها مبتدا لا انهما
لا يختصان بقبيل واحد بل يدخلان في الاسم والفعل واهل الحجاز اعتبروا شبههما بليس المحض
المختص بقبيل واحد وهو الاسم   اعلم انه لجواز تحقق علاقة الشيء بدون ذلك الشيء
كعجبت درهم فان حسب غيره تعريف المضاف اليه المذكور مع انه مجرور وذلك
لمشابهته للمضاف اليه   ولا معطوف على قوله مثل   اي ملفوظا كان يريد ان المصدر يجب
اسم المفعول خبر كان المحذوفة ردا على الشارح الرضي حيث ذهب الى انه حال وذلك لان
وقوع المصدر حالا سماعي لا قياسي   منسلخ معنى اريد به التجريد الانسلاخ فلا يرد ان المعنى
على القلب وهو انه مجرد عن تنوينه   نحو المثنى في قوله وهو معنوية ولفظية بعد قوله فما
لتقديرها   علامتها ان يكون انا قدره هذا التصحيح محض فانه لا يليق المعرفة بكون المضاف لان
حقيقة الاضافة نسبة الشيء الى شيء بواسطة حرف جر تقديرا مع ابراز تمامه فلا يحتمل عليه اللفظية

[illegible]

على التقديرين ممتنعة لعدم افادة التعريف والتخصيص فيهما كل رجل وكل واحد فان الاضافة فيهما
لامية لافادة الاختصاص اى الاختصاص العموم والشمول المفهوم من لفظ كل بالمضاف اليه اعنى الرجل ولم
يسمع فى مثله تقدير اللام وبعضهم تكلف لتصحيح اضافة كل الى رجل بان كلا لاحاطة جزئيات ما اضيف هو
اليه واضافة الجزئى الى الكلى بمعنى اللام كما يمنع اظهار اللام الا بعد ان يدبر بالجزئيات او الافراد فلا
والالزم فك كل عن الاضافة وذلك لا يجوز ورد بان كلا للاحاطة والجزئى والفرد ملحوظ من جانب
المضاف اليه كما تقرر فى المنطق فصحيح اضافة الجزئى الى الكلى مما لا يجدى فى تصحيح اضافة كل الى الجزئى او الفرد
لان الهيئة التركيبية بيانه انك اذا قلت غلام زيد اردت وضعا غلام له مزيد خصوصية بزيد اما
لكونه اعظم غلمانه او اشتهر بكونه غلاما له او معهودا بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن فجعله
لغير معين على خلاف وضع الاضافة كما لا يخفى فان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا تستلزم معهودية الفعل
وتعريفه ولقد امر على اللئيم اه فان المراد لئيم غير معين والاتيان فى مقام المدح والاستغراق غير ممكن
والقرينة على ارادته وقوع الجملة وصفا له مع انها نكرة اخوة فمضيت ثمة قلت لا يعنينى وثم وف عطف
وان لفاتت اللفظ كرة هذا الحكم وهو كسب التعريف من المضاف اليه يا كمولد غيره ومثل وشبه ونظير
وليواد لتوغلها فى الابهام فان مماثلة زيد فى صفة لا يحصى فالاولى امثاله فانه يشمل كلما فى الوجود
تفصيلا اى تفصيل قال نجم الائمة وعندى انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا مانع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا
بل فيها زوال تعريف وكم اصلاح انكل وضعنا ان للكل فاذا رايت ما اقتضاه الوضع الاول لم تزل المقتضى
ولما لم يكن للاضافة وضعا ثانيا لم تزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيفت المعرفة الى المعرفة لاجتمع تعريفان
قال ذو الرمة كنت فى الكاشية قال ذو الرمة ايا منزلى سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتى

منضين رواج

مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافى والديار البلاقع اى رد جواب السلام ويكشف العمى اى التحير
الذى يعرض للمحب عن حال سلمى والاثافى جمع اثفية وهى واحدة من الاحجار الثلث التى ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع
اى الخالى فى تقدير الانفصال اى ما هو مجرور فى اللفظ ومرفوع فى المعنى او منصوب حواج بيت الله المحرم
فانه لما كان غير معرف لم يمنع من تنوينه حقيقة تنقطع الاضافة الا انه فى حكم الاسم المنون حيث قابل له لولم يمنعه
منه مانع لا دخل له فى ذلك فان جواز مثال الاول وامتناع مثال الثانى مبنيان على انتفاء التعريف والامثلة
الآتية مبنية على افادة التخفيف كان الاول لان ما هو متفرع عليه اعنى التخفيف مذكور صريحا بخلاف الاول
الفريقين السابقين فانه مذكور ضمنا كثيرة لا حصر من مخالفة الفرقية والاستدلال عليه لثبوت مصادره
لان اثبات المطلوب يتوقف على الطالب دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب الا دخال رب
لان ربا لا تدخل الا على النكرات وجوز بعضهم استنادا الى ان الضمير الراجع الى النكرات فى حكمها وفيه وجهان
آخران واما وجه قبح الرفع فلخلو الصفة عن ضمير موصوفها واما النصب ففيه تكلف حيث جعل الفاعل منها
بالمفعول فنصب فالتحقيق بمعنى ان اللام لا تحذف من المفعول الا اذا اتحد فاعله وفاعل الفعل
وههنا قد اختلف فان هذه محل هو النحوى والمخابرة المسئلة للمذكورة فاول الجمل بالجمهورية يكون راجعا
الى المسئلة على التقدير الاول من التقديرين الحاصلين على تقدير كونه ردا للاستدلال الغرا
منه آخر فان معنى الاول هو هو ومعنى الثانى هو له او فيه او منه مسجد الوقت الجامع وذلك هو
يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع فى مسجده للصلوة فاضافة مثلها فى قولهم سيف شجاع وثانيهما وحاصل
هذا الوجه ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص ساعة الاولى وهى اول ساعة
بعد زوال الشمس الجنة الخف لانها تمشى فى مجارى السيل ومواطئ الاقدام فيلحقها الزلل

هو جانبه الضمير راجع الى الجانب اى الجانب جانبه لانه صريح ان الجانب جزء المكان والمكان واقع فى جانب الغرب والمقصود
ان الجانب جزء والجانب من نفس الغربا الا اذا تكلفنا وقلنا ان المكان المقدر هو نفس الجانب فهما شىء واحد وجزء
من الغربا الذى هو الكل فيستقيم ح قطيفة جرد القطيفة كساء حمل تيزومخ قطيفة جرد قطيفة منزوعة
عن حماى ذهب حملها من كثرة اخلاقها ثم اجوز الفرا اضافة احد المترادفين الى الآخر ونحوه كلم الائمة
وهو الحق عندى لوروده فى كلام امير المؤمنين على عليه السلام تنبير الكفى فيشترط ان يكون لفظ المضاف اليه اشهر
من لفظ المضاف ليحصل به البيان ولو افارت اشارة الى ان لفظ كتخصيص الواقع فى عبارة المصنف
بمعنى التخصيص المقابل للتعريف حتى يخرج منه التعريف بل الخصوص لامن التخصيص فيشمل المثالين كليهما
فيهما خفا فلان الشىء عنده جاءنه يشمل الموجود الخارجى والذهنى والعينى كذلك فلا عموم حينئذ ويجوز
ايضا ما ذهب اليه الآخرون من الشىء بمعنى الموجود فى الخارج والعينى بمعنى الذات شامل له وللمعدوم
فيكون كالطاعم الكاسى سعيد كرز الكرز الجوالق وهو لقب تشبيها به اى ان بطنه مفتوحة مثله
وهو معرف النسبة لان كثيرهم من اوائل الكلم وعند العرفين ما سلم اوله ووسطه وآخره من حروف
العلة بعد السكوت كدلو وسير حقيقة او حكمى حقيقة كقاف فتنبيه وواو ونحوه او حكما
كالضمير اكرمتك والياء فى غلامى فانها لا استقلالها فى حكم الابتداء بها بغيره اى بغير المضاف
والمجرد وابى آه اوله فقد راهك ذالمجاز ولا ارى در المجاز اسم سوق بمعنى دارى على صيغة
المفعول بمعنى اظن معناه ان قضاء الله وقدره انزلك هذا الموضع الشريف وفهم بابى ان هذا الموضع
ليس بدارك ونقول اى اى امر قيل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة الحكم والهم الى نفسه فى الاسماء
الاربعة اى اخى وابى وحمى وهنى بالحركات الثلث فى فانهم مثل بد فى حذف اللام وجعل

الاعراب على العين وضع وصلة جانبه انهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم يتات لهم
ان يقولوا جاءنى رجل ذهب فجاءوا بذو واضافوه اليه فكان استعمل ليستعمل الاعلام حكم حاصل
كرد المحذوف والقلب فيعنى اضافته الى المضمر لتنتفى نفس الاحكام الحاصلة عند اضافة نعت الآ
اليه كالكاهل وهو ما بين الكتفين يا زيد العاقل الى فان فتحة زيد وفتحة رجل اعرابان كلاهما من
حيث انهما بنائهما الاعراب العروض كما عرفت فموجودة آه بان يقوم مقامها غيرها الرحيم
اى المرحوم بعض الصالحين او المبعد عن رحمة الله بدل دائما اى فى جميع استعمالاته لا تقع صفة لانك
انما تجىء بالصفة لتعريف المخاطب الموصوف المبهم فكان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف فلا يجوز الا ان تكون
الصفة متضمنة لحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر نعت الجملة وهذه هى الجملة الخبرية لان الانشاء لا يعرف
المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدا او موصوفه ولا مخصص حكمه جاز كونه جملة انشائية
كما عرف هذا واعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لانهما من عوارض الذات لكنها فى حكم النكرة حيث يجيء
نادرا بها كما تقول فى قام رجل ذهب ابوه قام رجل ذاهب الاب يعنى بصفة اعتبارية اشارة الى دفع
اعتراض تقريره ان النعت تابع يدل على معنى فى متبوعه وليس حال التعلق معنى فى المتبوع فاجاب بان
هذا الوصف وان لم يدل على صفة حقيقية قائمة بالموصوف لكنه يدل على صفة اعتبارية قائمة به و
التنكير جرها الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها بمنزلة يقعدون
لكن ضعف يقعدون اشد من قاعدون لان الالف والواو فى الفعل فاعل وفى الاسم كلاهما فى الصفة
فانهما علامتان ضمير الغائب اجاز الكسائى وصفه استشهادا الى قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور
يحملون مثله على البدل المادح والذام اى كلاهما لا توصف بوصف يقيد ايضاحهما لا ايضاحها فكذا

لا توصف وصفا يفيد المدح والذم   اعرفها المضمرات اما المتكلم والمخاطب فلعدم الالتباس فيهما واما الغائب
فلان احتياجه الى المرجع لحكمه بهما في عدم الالتباس وانما كان العلم اعرف من اسماء الاشارة فان نسبة
في الاستعمال من جهة الاشارة الحسية وكثيرا ما يقع الاشتباه في مثله فلذا احتيج الى الصفة الرافعة له وانما
كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين
بخلافه فانه بالقلب فقط وكذا ترتيبه المرتبة واما ما المضاف الى احدها فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه وعند المبرد
انه انقص ولذا يوصف الى المضاف الى المضمر ولذا يوصف المضمر واعلم ان سيبويه يستثني من اعرفية المضمرات
من الاعلام لفظ الله فذهب الى انه اعرف من كل معرفة ونقل انه رئي في المنام كان الله قد نجاني من
اهوال الحساب درجة لا اجزيل الثواب بهذا   مع صلة فيه لانه بدونها مبهم حتى ذهب الاكثر الى ان
تعريفه انما اتاه من جهة الصلة المعلومة عند المخاطب   الشاب مثل الاشارة والمرور   بدرجل فهم من
نوكر اسم الاشارة والصفة يعني المعطوف لان العطف معنى مصدري فلا يكون من التوابع   متعلق
بالقصد قال الفاضل المحشي وتوضيحه انه ليس متعلق بالمقصود والا كان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة
وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة
عن قصد نسبته شيء انتهى وهو دقيق يحتاج الى مزيد نظر وتامل والشارح قد اوضحه بقوله مقصود تابع اه   والدبير
اي الكاتب   وقيل قد جوزاه عن الفصل الفرق بين هذا الوجه ووجه الاول ان الوجه الاول جعل المعطوف
على الصفة صفة من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا غير لانه من غير ان يكون معطوفا من وجه   لا لصاف
الا الى المتعدد وليس مدخول بين الاولى متعددا فيجب ان يفي ان بين الثانية كالعدم حتى يكون مدخولها
ايضا مدخول الاولى فيحصل التعدد   متعلق بين بالاشعار وقد قدمنا طرفا منها وان الاصح جوازه لوقوعه

في القرآن

في القرآن وفي الاشعار وفي نسخ الادعية الماثورة المكتوبة في زمن اهل البيت بل قد عرضت عليهم و
وتقرير هم حجة لتطفلهم وحمل الاشعار على الضرورة ليس ضروريا   لقصد عدم التعيين وحاصل ان
الضمير وان كان عبارة عن هذه الشاة الا ان اضافة السخلة اليها في حكم الانفصال فكان الاضافة مفقودة
او محول اه حاصله ان الاضافة لا يخلو الا ان الضمير راجع الى الشاة لا الى الشاة المذكورة بعينها اي سخلة
شاة لا سخلة هذه الشاة وانما كان هذا شاذا لانه يجب ان يقصد بالضمير بالاسم السابق بعينه فجعله عبارة
عن السابق لا بعينه شاذ والحاصل ان هذا الشذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ الذي
جعل جوابا ثانيا فهو شذوذ عطف المضاف الى الضمير على مدخول رب وبهذا اندفع ما ذكره الفاضل اللاري
من انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر فلان هذا الشذوذ الذي جعل جوابا ثانيا غير هذا
الشذوذ الذي ذكره الشارح في جواب الثاني واندفع ايضا ما قيل ان الضمير الا يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع ووجه
اندفاعه ان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج في الجواب الى ما ذكره نجم الائمة من ان
الضمائر الراجعة الى النكرات المخصوصة نكرات   لانها فاء السببية جعل الشارح لهذا الجواب ثلث
احتمالات الاول منع كون الفاء للعطف والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه
بما اذا لم يكن بينهما سببية لانهما يصيران ح بمنزلة شيء واحد فيكفي رابط المعطوف عليه للمعطوف
وهذا ماخوذ من تحقيق نجم الائمة حيث ذكر ما معناه ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة اذا عطف
عليها جملة اخرى متعلقة بها بان يكون مضمونها بعد مضمون الاولى تراخيا عنه او لا بغير ذلك جاز ان تجردا احديهما
عن الضمير اكتفاء بما في اختها لان ذلك الربط يجعل المجموع امرا واحدا نحو الذي جاء فتعرب الشمس زيد لان
تعقيبه غروب الشمس زيدا والثالث ان الفاء السببية مفيد معنى في الجملة الثانية رابط لا رابطة المعطوف وبهذا ان العطف

سبب جرانه واما قوله لتمكن فوات غرض تعقد بر الرابط بسبب الضمير راجع الى جرانه   اى اوقع العطف التوفى
من هذا الاصطلاح عبارة قوله لان العطف ليس على عاملين بل على معمولهما فاصلح العبارة بثلاثة وجوه احدها اصطلاح
حاصلها
الشارح وظاهر ان عطف مستدل مصدر من قبل وقد جيل بين العبد وذلك المصدر هو باب الفاعل والتقدير اذا العطف
عطف اى وقع عطف بنا على وجود عاملين تحقيقين لم يجز اى امتنع هذا العطف انما هو لوجود عاملين العاملين
ثانيها اصطلاح جعل شرح الشارح حاصل ان العطف يعني الامالة والتقدير اذا امثل الاسمين المعمولين لعاملين
بان يجعلا معمولين لهما ثالثها وهو الاظهر ما ذكره الاكثر وهو ان في عبارة المصنف مضافا مقدرا   ما عمل بيرد اوهم فان قوله
بعضا عطف على بيوت المجرور والعامل فيه كل وقوله شحمة عطف على تمرة والعامل فيه ما وهو مثل حاصله انه ليس كل ما يستقبحه
ظاهر فهو قبيح في نفس الامر ولا كل ما يستحسنه ظاهرا فهو حسن في الواقع وعبروا بالتمرة والشحمة لان التمرة تشتهر بالسواد المستلزم
بقبح الخلقة والشحمة عكسها   الا امراة الخ فان قوله دار عطف على امراة المجرور والعامل فيه كل وقوله نارا عطف على المرأة
المنصوب والعامل فيه تحسبين وحاصل معناه ان الاستفهام للانكار والتقدير اكل امرأة رائية رجلا كاملا في الرجولية
وكل نار رائيتها توقد بالليل تحسبينها نارا كالنيران التي ترفع بالليل لطلب الضيف وارشاد الضال في الطريق على ما هو
عادة العرب   بحسب الظاهر جائز الخ الموفى دفع ما ذكره الفاضل الرضى من ان الثاني فيه الشرط يشاف التقدم
لان لفظه اذ وصيغة الماضي يقتضيان التحقق فالتقدير حينئذ اذا وقع العطف على عاملين وتحقق ذلك لم يجز وهو
فاسد لان ما ثبت وتحقق كيف يحكم عليه بعدم الجواز وحاصل الجواب ان العطف بحسب الابناء في الامتناع بحسب الحقيقة
فان التركيب الفارسية المخالفة للقوانين لكونها جائز بحسب الصورة   عند الجمهور الشارحين والا لا تعذرون فيه الخطاء
على جوازه كما عرف بحجة الائمة الا في كريمة الدار زيد والحجرة عمرو وهو كثير عندهم لوروده في القرآن العزيز في الكلام   لم يجوز
ان يتوهم انه مبني على ما ذهب اليه بعضهم وهو ان العامل في المعطوف حرف العطف بنيابة عن العامل السابق وهو مذهبه

الظاهر يحقق والتحقق بحسب الظاهر

لعدم

لعدم لزومه لاختلاف بين في العامل في المعطوف مذهبات اقوال احدها قول سيبويه وهو ان العامل في
المعطوف هو الاول بواسطة الحرف ثانيها وهو مذهب الفارسي وابن جني ان العامل في الثاني مقدر من جنس
الاول في مذهب سيبويه هو الاولى   في الدار زيد والحجرة عطف على الدار والعامل فيه ما وعمرو معطوف على زيد
العامل فيه الابتداء   على حذف المضاف فيكون من قبيل العطف على معمول عامل واحد   لكن يرد ان الاية المشهور
بينهم ان المضاف اذا حذف يجري اعرابه على المضاف اليه كما في واسئل القرية لانه قائم مقامه فكانه المضاف وبكونه على قلة ابقاء المضاف
اليه على اعرابه السابق ولما كانت الامثلة الشائعة فيما من هذا القبيل استشهد لها بالاية الكريمة   منسوبا لكونه
عرب   او منسوبا اليه كضرب زيد زيد اى انه تاكيد ودفع لما قيل ان قوله والشمول لعوظهور ان كلهم في جاء القوم كلهم
يقرر امر المنسوب في النسبة ويفيد ان النسبة الى جميعه لا الى بعضه وحاصل الجواب ان تقرير المنسوب في النسبة شامل بينهم
التفصيل المذكور وليس فيه شمول حتى يمتنع عن ذكر الشمول فانهم اعلم انه اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة رفعا
لان العدد والى ضمير المتبوع وذلك من الثلاثة وما فوقها ولكن لا يؤكد الا بعد ان يعرف تمييز العدد قبل ذكر التاكيد حتى يكون
تاكيدا   اى تكرره للفصيح حمل   في حكم تكرير اللفظ فصدمه الفرق بين ضرب انت والجمع ذكر بنا بان الاول
في حكم تكرير اللفظ والمخالفة للافراد كلاف والجمع واخواته   مطلق اصطلاحيا او غيره   لهذا الكلمات ينبغي
ان لا يذكر في كلام بدا حسن وبسن وفائدة مثل لبس تزيين اللفظ   ويمكن استنباطه كان يبقى انها
الاتمام فلا العموم تمام الافراد والاجزاء واما الرى فلانه تمام الشرب والعموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم
انبساطا وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد والعام باعتبار الكثرة كان له امتداد وان
كان بين الامتداد ادنى مناسبة   تغليبا فان حقيقة هو النفس   ولا حاجة الخ اى لا حاجة للمصنف الى ذكر الافراد
مع الاجزاء فان ذكر الافراد مغن عن ذكره   بقية الابيات وان لم يكن هناك التباس كما اذا اكد المرفوع المتصل

البارز بهما كضربت ابن نفسك وضرباها انفسهما وضربوهم انفسهم   بيان للعوامل قليلا فلا ينفعان فاعلا
حتى يلزم المحذور   فلا يتقدم والجزولى يتقدم البدل على التابع اى بقصد النسبة اليه اشارة الى ان الجار والمجرور متعلق
بالمفهوم كما ذكره فى تعريف العطف وقد سلفت الاشارة مجملا الى ان ماذا وان اردت تفصيلا فاطلع على
جميع تعاريف التوابع فاستمع لما يتلى عليك فنقول عرف المص البدل بانه تابع مقصود بما نسب آه وهو ظاهر الفساد
فانك اذا قلت جاء زيد اخوك فالذى نسب الى المتبوع هو جاء وليس المقصود منه اخاك بل المقصود
المجئ المنسوب الى زيد واخوك مقصود من اللفظ الدال عليه فاراد الشارح اصلاحه فجعل الجار والمجرور متعلقا بالقصد
المقدر فصار حاصل التعريف ان البدل تابع مقصود اى قصد نسبته اليه بسبب نسبة الامر الذى الى فاعله فقصد نسبة المجئ
الى اخوك بسبب اثبات حكم الى زيد لان اثبات الحكم للمتبوع آلة ووسيلة الى اثباته للتابع اذا عرفت ما تلونا عليك
ظهر لك كلام الفاضل المحشى واعتراضه على الشارح بسبب فى غير واجه   اى بدون المتبوع فى غير جزئه راجع الى المتبوع
ومتعلق المتبوع المقصود اى قا وراجع المتبوع فى كونه مقصود   بنسبة ما نسب اليه اى لا يتم نسبة المجئ الى
المتبوع مقصودة بنسبة المسند الذى يسند الى المتبوع وحاصله [illegible] الفعل مثلا الى زيد فى جاء زيد اخوك
لا يمنع معتبر الحكم نسبته اليه مقصوده [illegible] نسبة المجئ اليه [illegible] لا تابع نابع   سواء كان ما نسب اليه
[illegible] ذلك المسند الذى نسب الى المتبوع مسندا الى المتبوع كالمثال الاول ام مسندا الى غيره كالمثال الثانى فان
الفعل فيه مسند الى ضمير المتكلم لا الى المتبوع الذى هو زيد   فقال فيه فلا ينتقض بمثل [illegible] واقع فيه [illegible]
[illegible] المتبوع [illegible] ما ذكره [illegible] فان [illegible] الا انتفاء المتبوع [illegible] الظرف
على الظرف [illegible] حيث كونه [illegible] ذكر ان [illegible] ذكر الثانى [illegible]
هو الذى [illegible] الشارح [illegible] والاحسن [illegible]   ولم [illegible]
مقصودا لان [illegible] المخاطب لم يكن [illegible] الثانى تاكيدا لا بدلا   الا ان

نسخة البدل [illegible]

الى ان فى نظير من قولك اكرمت زيدا اخاك كونه بدلا لانك قصدت بذلك المعنى على المخاطب
وان اردت الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك   نظرت الى الغرض فلكنه آه ان قيل ان نسبة البدل
منه هذين التابعين لا يرجب النسبة الى المبدل منه كيف يكون مثالا لبدل الاشتمال فالجواب انه اذا لم يكن
فالفعل [illegible] وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى الغرض موجبا الى الاسناد الى [illegible] اجمالا وكذا فى المثال الثانى
اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رايت برج الاسد فقال نعم رايت درجة الاسد كان المخاطب منتظر الذكر
البدل   لئلا يكون المقصود نقل عن المص انه جعل هذا وجها لتوصيف بدل الكل واما فى وجه توصيف بدل البعض
والاشتمال فقد قال لانهما لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او بدلا به فلو كان متصلا لكان موصوفة
ولو كان مفصولا لكان موصوفا به   واستعجالا الى طلب منه ان يحمل على دابته   فيما سبق فى قوله
قال بعض المحققين   اذ الحاصلة بدلا قال بعض النحويين فى الفرق بينه وبين البدل انه لو قال رجل زوجتك
ابنتى فاطمة وكان اسمها خديجة فلو اراد العطف البيان صح النكاح لان الغلط واقع فيما سبق ليس بمقصود بالنسبة
واراد البدل لم يصح النكاح اذ الغلط وقع فيما هو مقصود بالنسبة   افيدنا ورد بصورة الندا   الا ان يعرف آه
تعريف بالتخفيف فيقرب حمل هذا الكلام على وجه لا يرد عليه ما اورده الفاضل المحشى ان هذا الحد الاخير عرف
ماهية المبنى على الاطلاق كان عرفوا مثلا بان مطلق المبنى هو الذى لم يختلف آخره باختلاف العوامل لكنه لم يعرف بهذا الفرد
منه اى الاسم المبنى فوقه لهذا التعريف واحد الا المطلق المبنى المعلوم له سابقا فيه فالمبنى نوعه من المبنى الاصل نكرة مطلقة
لان اضافته الى ما بعده لفظية فهو من قبيل تعريف الخاص بالعام اما لو جعل هذا تعريفا لمطلق المبنى فكانه قال المبنى
مطلقا اسما كان او غيره ما ناسب المبنى الاصل وقد عرفت ان المبنى الذى وقع جزء التعريف ايضا مطلق فيلزم
تعريف الشى بنفسه   او غيرهما كافتقاره الى الاشارة الحسية   كفى بقاء مشابهة تنزيل الواقع موقع

العطف [illegible]

سخت انتهى [illegible] الاول الغاية

ايزل ما فتح اي فتح يوم على انه النسب البنا من المضاف اليه اعني اذ دالا على قراءة الكسرة فهو معرب

والمضاف اليه لتركبه مع عامله اعني المضاف او الحرف المقدر بخلاف المضاف لمنع الحكم لا لمنع الجمع لجواز اجتماعهما

كهولاء ولا التنكير لكون الحركة سببا من حيث حركات اواخره اي كون هذه الحركات القاب المبني انما هو من

حيث اواخره لا من حيث حركات اواخره من حيث نفسه كما هو المتبادر من قوله والقابه فانه للمبني الضم والفتح

والكسر لا للمضموم والمفتوح والمكسور لان هذه الالقاب اه كما هو المتبادر من اللقب فانه من اقسام العلم

فالمراد باللقب هو غير ما هو المصطلح بل المراد به ما يعبر به عن الشي لو اعبر عن شي آخر ام لا وهذا هو متعارف

اللغة واثره المترتب عليه لا مطلق الحكم كما هو المتبادر من اسم جنس المضاف كم من الرجل اه فنون

منها مفتوحة وفي الثاني مكسورة وفي الثالث ساكنة اما فتح نون الاولى فلكثرة ملاقاتها للالف واللام والكثير

يناسبه التخفيف ولا يمكن البناء على السكون لاجتماع الساكنين واما الكسرة الثانية فلان السكون غير

ممكن لما عرفت والاصل في تحرك الساكن على الكسر واما سكون الثالث فعلى الاصل لا بالاسماء

الاصوات فانها ليست باسماء لعدم ... ولكنها جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء بهذا القيد

اي بقيد الوضع لاحد الامور على كل واحد من التفسير اما على الثاني فظ واما على الاول فلان لفظ المتكلم

مثلا وان كان موضوعا لمفهوم المتكلم كاناما الا انه ليس موضوعا له من حيث انه يحكي عن نفسه ولهذا

يصح ان يقال انت متكلم وانا مخاطب عند الجمهور اي كون ماعاملا محصورا في لفظ المجرور كما عرفت

اي ضرب اي يضمنه مع وانا ... بالتكلم عكس مذهب اهل العرف اجماعا

اي من البصريين وذهب الفراء الى ان انت بكماله اسم وبعض الكوفيين الى ان الضمير هو التاء والواو

ان عماده نعتمد عليها حال فصلها عن العامل لتستقل بالتلفظ اختلافات كثيرة احدها ما اختاره

وهو مذهب

باب المضمرات

وهو مذهب الاخفش ثانيها مذهب بعضهم وهو ان اياك واياه مجموعهما اسم ثالثها ما ذهب

اليه الشيخ الرضي وهو ان ما بعد ايا هو الضمير وايا عماد له كما عرفت وهو غير بعيد فان الضمير وضع لما يتوهم من عدم

اشتراك الضمير بناء على ان الف اخره فهو شي اليه دفعه بقوله فان الضمير اه ستين كلمة فان لكل واحد

من الضمائر الخمسة التي هي ضرب وضربت ... تبلغ ستين ومفرد بقي الثانية عشر ثمانية وعشرين علاوة ثمانيات

اه كونهم انما وضع للمتكلم اولا لان المتكلم له مبتدا الكلام والهمزة لها مبتدا المخرج ... اقصى الحلق فحصلت المناسبة

وزيدت معها نون لانها مناسبة لحرف المد واللين من حيث انها موزونة وزيدت الالف لبيان الفتحة وانما وضع

انت للمخاطب للمناسبة بينه وبين المتكلم لانه مقابله المواجهة وزيدت التاء المناسبة الواو في المخرج وكسرت التاء في المؤنث

لان الكسرة تدل على الياء والياء علامة التانيث فالكسرة بالمونث اولى من المذكر وفتحت للمذكر وزاد الميم في قوله

ضربتم واصلها ان يقال ضربتا وضربتوا لئلا يلتبس الف التثنية بالف الاشباع وزيد في الجمع نونا لئلا يكون جمع المونث

مساويا لجمع المذكر بالحاق زيادة نون في آخره الى غير ذلك من التعليلات المذكورة في المطولات صفة جرى اه انما قيد

بالمونث لصفة لان الفعل اذا جرى على غير من هو له لا يجب ابراز الضمير عند البصريين الا في صورة اللبس كزيد عمرو

يضربه هو ... جريانها على غير من هي له بان تقع صفة اصلية او نعتية ليكون اشمل من تتمة الافتراق وتمثيله انما

من جهة الاطلاق لها على من يعقل وغيره او لخصوصها بمن لا يعقل لكنه اكثر ايرادا على ما هو الاصل وهو من يعقل لانه اشرف

وانما يصح ذلك اه اي وانما يصح كون هذا المثال وامثاله مثالا لكون الفصل لبيان ان الصفة جرت على غير

من هي له واذا كان الضمير للفصل فاعلا حتى تكون الصفة جارية على الضمير ويكون ابرازه لما عرفت اما لو جعل الضمير

تاكيدا للضمير المستتر فالابراز انما هو لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم استتر ذلك ... اذا كان فاعلا لا تاكيدا

اي يصح ما ذكرت اذا اي فاعلا لا تاكيدا ولكنه لازم للعامل فلا يصح التمثيل واما اذا كان التاكيد هنا لازما وليس من شانه

اللزوم لرفع التلبس صورة ثم ان الشارح قبل ان جزم بانه تاكيد استدل بانه لو كان الضمير المنفصل
فاعلا لما قيل ضاربوهم للزوم اجتماع الفاعلين واما على ما روى عن الزمخشري فيكون مثالا لما نحن فيه لان نحن فاعل
لا تاكيد اذ لا علامة في الصفة تدل على استتار الفاعل   لا لبس فيها لان تاء ضاربة قرينة على ان الصفة لهند
بايراده علة للطعن اى الطعن في اول الوهلة بسبب تقديم الخبر الاعرف فجعل الضمير منفصلا لئلا يلحقه هذا
الطعن وان لحقه الطعن في ثاني الحال وقت التلفظ بالضمير المنفصل   شبيه بالمفعول لنا الرفع وكونه
فضلة مثلا ثم هذا المقام اى مقام اتصال الضمير حاصله   حرف جر قال بعضهم كانه جعله حكم حرف الجر لكونه
عليه فانه في معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك كان في معنى لم يكن لك الوجود ذلك وهو سيبويه   [illegible]
حكما لشدة امتزاج ما بالضمير وهو لانه فاعل بخلاف تاء التكلم فانه مفعول   كما في نحو فيلزم فيه اجتماع ثلث نونات
بل اربع لان الفاصل بين اللامين حرف واحد   ثم هلا معطوف على تحرزا   قيل الاوايل اى الاوائل اللفظية
لانها المتبادر عند الاطلاق   وذلك التوسط ليفصل اشارة الى ان قوله ليفصل متعلق بتوسط لا بقوله لا يسمى
فصلا لان اللام المقدر بعدها لام كي معناها السببية فما قبلها لما بعدها والسبب انما هو التوسط لا التسمية على ما
لا يخفى   ويكون المبتدا ضميرا كقولك انت الرقيب فانه لا التباس اذ الضمير لا يوصف لما عرف
لامتناع اللام في ثاني وجهي الشبه اى كون اللام لا تدخل على المعارف فكذا افعل التفضيل فيجوز وصف المعرفة
لقرب بينهما فيحتاج ح الى ضمير الفصل   علامة انه خبر مبتدا او ما بعده خبر   غير معدود فهو جزء الكلام لتاكيد مع الكلام
ويقع الحاصل ان يراد بقوله يتقدم بعض معانيه لان معنى التقديم الوضعي مقدما واريد هاهنا مجرد الوقوع بقرينة قوله
قوله قبل الجملة اى قول الشارح ويقع متقدما بيان لحاصل المعنى والا فلا حاجة الى قوله لان حاصله على ما عرفت ويقع
قبل الجملة   اى قبل هذا الجنس جعل الجملة هنا الجنس ليجعل الجملة بعده لحصة منه فيتغايران فكذا حاصل العبارة

نون الوقاية

ويقع قبل

ويقع قبل مطلق الجملة ضمير غير لكنه وفردي ذلك الجنس الكلي وهذا رد على الفاضل الهندي حيث قال انه
من قبيل وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن فالجملتان ح بمعنى واحد ولا يخفى ان هذا احسن واقل تكلفا من
كلام الشارح   اذ كان الضمير كونه بمعنى هو الشان احد   رعاية علة التسمية وحاصله انه لما كان راجعا الى الشان سمى به و
قيل انما سمى ضمير الشان لكان هذا الضمير لا يدخل الا في كلام له شان عظيم فلا يقال هو زيد الا اذا كان قيام امرا عظيما ويعرف
منه وجه التسمية بضمير القصة   ويختص تانيثه لانه المسموع من العرب واما تانيثه ومايليه بالقصة من كونه العمدة
فيها مؤنثا كهي زينب قائمة فجرد مناسبة   ليحصل المناسبة بين العمدة اذا كان مؤنثا وضمير القصة واما نحو
هي زيد قائم وان جاز لكنه خال من التناسب   معترضة بين الموصوف والصفة   في هذا الحكم اى الحكم
بان هذا الضمير بانه يفسر بالجملة   يلزم استتاره لان قوله سمى كانه هو المحكوم عليه والكلام تم عنده فكانه قال
الضمير المتقدم على الجملة يسمى ضمير الشان فينقطع الكلام فيكون ما بعده مستانفا وفيه نظر فان ما بعده على هذا التقدير
اخرى مبينة لوجوب تفسيره بالجملة دون امر آخر من حرف تفسير او تمييز   فعلى هذا اى فعلى كونه والظاهر ان قوله لولم
يجعل التقديم على ما ذكره بقاعدة قوله ولا يبعد ان يقال   انتقض القاعدة اى وجه الانتقاض ان مثل هذا الضمير
ليس بضمير الشان لجواز تغيره والتقديم فانه اخذ فيه عدم سبق المرجع وههنا مرجع ولما لو احتمل قوله يسمى مثل هذا الضمير
الشان في الحد لخرج عنه مثل هذا الضمير فانه لا يسمى مثل هذا ضمير الشان في اصطلاح ارباب الفن   بلا دليل اى اخذ اللفظ
وانما قلنا ذلك لان في قوله ان من يدخل البيت قرينة معنوية وهو ان كلمة لا تدخل على كلمة المجازات لاقتضائها الصدارة
والكنية بعيد الحضارى ولكونه [illegible] النفرة الوحشية [illegible]
كمشات   اقوى تنبيها لان فيها فتح الاول كالفعل   ولكونها اعطف على قوله وقد وعليها   اى اسما
لا شديد الاسماء وضع انما قال ذلك لان المفرد المركب الظاهر هو المجموع ووضع المجموع وضع اجزائه   اشارة [illegible]

الغرض من هذا دفع الاعتراض الذي اورده اكثر الشراح على عبارة المصنف وتقريره ان اراد بتوسط المشار اليه الاشارة والاصطلاح

لزم تعريف الشي بما يساويه في المعرفة والجهالة اذ الاشارة المجردة اصطلاحية ان اريد الاشارة الحسية وهي الامتداد

المتخيل الواصل بين المشخص وما يعبر عنه لذلك الامتداد على التجوز بتنزيله منزلة المحسوس فان من كان المعلومات

بالسرائر والعلية فهو فوق المحسوس معنى الفعل فانه يفهم من نسبة الخبر الى المبتدا معنى فعل تقييدي فاذا قلت

زيد قائم فهو في معنى زيد مقيدا بالقيام وهذا مبني على مذهب ابي مالك حيث جوز وقوع عن الخبر وجعل العامل معنى

الفعل المفهوم من الانتساب كما عرفت قدم اي قدم لفظ المبتدا مع انه حال من ذا وذي ليكون الضمير

في قريب المرجع اعني قوله المذكر بلا فاصلة خبر له الغرض من هذا التكلف دفع الاعتراض الوارد على ظاهر العبارة

وتقريره ان قوله وهي مبتدا راجع الى اسماء الاشارة ولا يصح ذا عليها وحاصل الجواب ان ذا مع ما عطف عليه المجموع خبره

وعلى هذا قول المصنف مثلا وللمثناة ذان وذين ليس جملة مركبة من مبتدا وخبر معطوف على الجملة قبلها كما توهمه ظاهر

العبارة بل هو معطوف مفيد كما قال معطوف على معطوف مفيد كما قال وهكذا الى اسماء الاشارة اذا عرفت هذا فاعلم

ان ما وقع في بعض النسخ من تقدير لفظ خمسة بعد قوله وهي اي اسماء الاشارة غلط فانه جواب آخر لكن الشارح

لم يرتضه فعدل الى غيره على احد الوجوه قيل ان ههنا وجوه الجواب بمعنى نعم وهذان مبتدا ولساحران خبره

وقيل اسم ان ضمير الشان محذوف يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصلها على سبيل

اللحوق والعروض دفع لما يرد من ان المثنى ورد من اللحوق اتصال بالآخر وحاصل الدفع ان اللحوق بمعنى العروض

فهو ليس في الحقيقة منها بل هي من تواصله كلمة اللحوق التنبيه على انها ليست في الحقيقة منه وان ادرجت الانراج

كتابته كروت الكلمة اي حروف خطابه خمسة وهي ك كما كم ك كن في خمسة من اوايل اسم الاشارة

وهي ذا وذان وذين وذي نرتقي الى ستين سنة وهي ذا وذي وذه وذه وذهي الا ان لها واحد

حاصلها

حاصلها فهي اصلها هذه الافراد على سبيل التشبيه مثل ان تستعمل في الزمان كقوله تعم هناك الولاية وهنا

باستعارة ما هو موضوع للمكان للزمان كما ورد العكس في قول الفقهاء مواقيت الاحرام اي مواضعها يعني لا يكون

هذا بناء على اصل المنع لا لان كان فيه مفيدا والا لكان قوله جزء اخيرا لا المميز من الافعال اي من الافعال الناقصة

كما قال الحكم الاثبات للاحصر لا فيجوز ان يكون شيء منها والمراد بالجزء التام توضيحه ان الجزء التام هو الذي يكون جزءا

من مركب اذا انحل المركب اليه لا يحتاج في كونه جزء له الى انضمام امر آخر كالفاعل من قولك قام زيد فانك اذا

حللت هذا المركب يكون قام هو الفعل وزيد هو الفاعل فيكون زيد فاعلا لا يحتاج الى شيء بخلاف قولك جاء الذي قام ابوه

فان الموصول لا يكون جزءا تاما من هذا المركب الا بانضمام الصلة اليه معنى الشيء وهو المتمم للشيء مطلقا

اذ وجب من ذلك يجب جاء الى صلة اعني الجملة التي بعدها الى هي من غير عائد كما سمي الفاعل والمفعول

فالضارب بمعنى الذي ضرب تشبيه اللام بحرف التعريف لفظا بالحقيقة والتشبيه الضارب اسم بمعنى الجملة الفعلية

فكونه جملة بالنظر الى حقيقة اللام فانها موصولة وكونه مفردا صورة بالنظر الى كونه مشابها للام التعريف وشرط

اوله فان الالف واللام اي وجدي وطوبى اي بنت بمجازه اوما يقوم مقامه وهو الالف واللام وقع في الذي

كالذان والشان ذكرها من تذكره اه كما يذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرها وبمعرفة

ان ضمير الشان لا يخبر عنه انه يجب تقدم الجملة الثانية هي الجملة التي يكون الموصول مسندا وحيث اولا

المطلوب ان نثبت للموصول الحكم الذي كان ثابتا لذلك الخبر عنه ولا لم يكن ان يقع الموصول موقع المخبر عنه لتقديره

مبتدا فلا بد ان يكون ثابتة وهو الضمير العائد اليه مكانه الذي ضربته زيد والفرق بين الجملتين انك اذا قلت

ضربت زيدا فربما تخاطب من لا يعرف انك ضربت احدا في الدنيا وربما تخاطب من يعرف شخصا مضروبا منك

لكنه لا يعرف انه زيد فاما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب به الا على الوجه الثاني لان مضمون الصلة يجب ان يكون

معلوما للمخاطب ليصح جعله اسم الفاعل اه فقولنا الاخبار عن زيد للمذكور الضارب انا زيد والمفرد في زيد
بخلاف بحث منه اي بخلاف الاخبار عنهما حتى فانه جائز واتسع في الحال الاولى ان يقول واتسع فيا لكتب [illegible]
زيد ضربت غلامه صح لانه اسم ولما قبله هذا لم يقل له اذا جعلت الضمير الضمير الذي موضع زيد لما علم
فهو خبر الذي وضمير الموصول يجب ان يكون في الصلة وما منه اي غير محتاج الى صلة او صفة وقيل او الى موصوف فكانها
تامة بنفسها لانها التمام والصفة وعن الفارسي انها جاءت ناقصة لتضمنها وكيف ادب امرا واراع له وقد وقعت
على الشيء من مروان ونعم مركبا [illegible] مذاهب ونعم هو في [illegible] والكلام ان نعم شيئا هو او رجلا هو في
منصب المحل على التمييز [illegible] الاية اي نعم شيئا [illegible] سبحانه [illegible] الحسنى الا اذا [illegible] صلة
صلتها هذا مذهب سيبويه وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين لانهم يرون انها معربة وانما كالشرطية والاستفهامية
قال الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول بنائها
اذا اضيفت وقال الجرمي خرجت من البصرة فلم اسمع منذ فارقت الخندق الى مكة احدا يقول لاضربن ايهم قائم بالضم
انتهى وزعموا انها في الاية الاستفهامية وانها مبتدا وما بعده خبره ثم [illegible] محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم
ايهم اشد او انه علق عن العمل بالاستفهام او يكون منصوبا كل شيعة وهي زائدة على مذهب الاخفش فهم قراءة
بالضم واما من قرأه بالنصب فهو معرب ومفعول للفعل قال الشارح الرضي وقد اجتنبت هذا في اول
الكتاب واخرنا ما ذهب اليه الشيخ الا ان يكون [illegible] بمعنى الامر والماضي [illegible] وهو لفظان احدهما فرار
وهو من التضريب [illegible] وهي لعبة للصبيان موضعه ان علم جنس لكيفية فانه علم
جنس للشيخ [illegible] الفعل للمبالغة قال عبد القاهر [illegible] نزال ان نزل ان ترك [illegible] اوكثر والثلاث
وما فوقها جمع وجمع مؤنث [illegible] التي هي [illegible] المؤنث [illegible] ثم عدلوا نزال فقال

اذن مؤنث

بحث اسماء الافعال

اذن مؤنث كالمرتجل ومن وجوهها حاصل معنى ما ذكروا ان عليك زيدا اسم فعل منقول من الجار والمجرور اصله وجب
عليك اخذ زيد والصق ودونك زيدا اخذه فقد تضمن معنى [illegible] فاختصر به الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة لشدة
المأمور الى الفعل [illegible] عليك زيدا وصه [illegible] معنى الحجر فيه التعجب [illegible] هيهات اي ما ابعده وشتان اي ما افترق الافتراق
وسرعان اي ما اسرعه وفيه التعجب مع التأكيد والمبالغة كعظام وطلاب اسما علم امرأة او غير ذلك مثل [illegible]
[illegible] على الترب قال الائمة [illegible] لكون هذه الاصوات التي [illegible] الاسم
الافعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم وذلك لان [illegible] جعلت في [illegible] للطلب منها كالعقلاء اسميين او مثليين اه
هذه المركبات [illegible] وجد المرجح ومنها ما تركب من اسمين حقيقة كبعلبك او حكما كسيبويه او اسم غير [illegible]
من [illegible] بالضم بمعنى الامر فالوا انه وجد عند ضم اسمه [illegible] التصغير ليس بينهما نسبة
لا نسبة الاسناد ولا نسبة الاضافة ولا نسبة [illegible] ولا نسبة [illegible] وقوله [illegible] ولا قيد التركيب تعريض بالفاضل الرضي
حيث قال ليس بينهما نسبة قبل العلمية وهو عدول عن عموم العبارة بلا داع مجردا لاسماء المبنية الجارية على طريقة وافقه
وما [illegible] قيل كيف يستثنى خروجه عن هذه الضابطة مع انه بني فلعل [illegible] من جهة النقص عن الحكم
لا من جهة التركيب فلا باس بخروجه عنها ونفي النسبة اه اي ان ادعى نفي جميع النسب الواقعة بين كلام القوم
على وجه اخرج عنها النسبة العطفية وقد ارتكب [illegible] نكرة في سياق النفي فيفيد العموم لا تدل على النسبة
اصلا والدلالة على النسبة العطفية [illegible] بعد الفحص عن اصله وانه مركب من اي شيء كل من خمسة عشر وحادي عشر
فاحوال الثاني في [illegible] الجزء الاول منه على ان اعداد الاصلية المشتقة منه اسم العدد والزائد فان
حادي مشتق من احد وهو زائد على العشرة لان اصل حادي عشر احد عشر [illegible] حادي وعشر لاختلال النحو
لان معنى حادي عشر واحد من احد عشر واقع بعد العشرة ومعنى حادي وعشر مجموع العشرة والواحد قبل التركيب بينهما

بحث الاصوات

بحث المركبات

سيبويه ونفطويه فانه بقي على ما كان وجوابه حاصله ان المراد بالتضمن اعم منه ما كان او في الاصل وحادي عشر
في الاصل واحد من احد عشر جزء منهما الى حادي بان اخرت الواو عن الدال ووضعت الحادي على الالف فصار كالداعي ثم
قلبت الواو ياء كما في الداعي والمراد بها ههنا اي بتاء المبنيات لا معنى المصدري وهو معنى اللغوي والاصطلاحي
المعبر عنه بقولهم ان يعبر عن شيء معين فان ان فيه مصدرية بمعنى التعبير وهو لا يوصف بالبناء وعلى ما لا يخفى
وكل ما بني به فان كثيرا منه معرب كهيهات كما نبه عليه وكلان وفلانة من بعضه اعني الكنى والبنى ولا كل بعض
اي ولا كل ذلك البعض المبني فان كثيرا منه ليس من هذا الباب كالضمير الغائب وهي وما اذا عرفت هذه العبارة وعلى هذا الخط
ظهر لك فساد قول المحشي حيث قال بعد قول الشارح ولا كل بعض لا فرق بينه وبين كل ما بني به والصواب
ولا بعض مبهم وكان السهو من الناسخ انتهى ويتعذر تعريفها اي لا يمكن معرفة ذلك البعض المعين ليس المراد
من الكنايات لا يذكر كم تعدادها مفصلة فلذا اعرض عن تعريف الكنايات على الاطلاق كما عرفها غيره بل هو البعض
البعض المعين كما صرح المحشي الاماسي حيث قال والمراد بالكنى ههنا الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا
اما لابهامه على المخاطب واما نسيانه وذلك لان اللفظ العام اذا اطلق واريد به بعض معاني من افراده كان
يطلق ويراد به زيد وعمرو وخالد فلا يمكن معرفة ذلك البعض المعين بتعريف الرجال بان يقال انه لفظ موضوع للافراد
غير محصورة فانه كما يصدق عليها انه بعض الافراد يصدق على غيرها ايضا فلابد في معرفتها من تعدادها مفصلة وتبيينها
بسماعها وضع الحروف اي ثانيهما فان الاصل في وضع الاسم ان يكون مستقلة والحروف على اقل من ذلك
من حيث هو لا تشتق اه لان حيث وقوع المفرد موقعها فجملة انك قائم قولك بلغني انك قائم
بالنظر الى نفسها لا تستحق شيئا منهما واما بالنظر الى قيامها مقام الفاعل فيستحق اعرابها في محل الرفع وفي هذا التعليل
تعريض لصاحب المتوسط حيث قال وانما بنيت لكونها واقعة موقع المبني وهو محل فتأمل وذلك

لانه في الاصل معرب وكسر تنكيره اعراب فرفعه تمييز لكن الراجح هو المرجح والاشارة مناسبة مع كل واحد من
الطرفين فلا يحكم به فيه ما بني وهو المميز كلفظ الا انه لموافقة جر المميز اي لموافقة هذا الجر في التمييز بالحروف
جره بالاضافة اي بالاضافة كم اليه بخلاف كم الاستفهامية فان الجر بحرف لا ينافي اعراب تمييزها مسافا على النصب
يعني جواز الجر فيه هذا الكلام من الشارح وما ادعاه الفاضل الرضي من ان مميز كم الاستفهامية لم يجوز على
جوازه كتب من لبس هذا الفن فانه قد جوز الزمخشري التركيب مسندا لا عليه بالانابة اي كل واحد منهما على وجه
يكون مفردا مع ان المبتدا مثنى وذلك لانه مفرد لفظا او شبهه فقد ترك المص اقتصارا على الاصل لانه اراد بالفعل
ما يعمه وشبهه كما قال بعضهم الا كيف المميز وذلك لانها اسم مبني مبهم لا يتصل معناه وكونه ظرفا او مفعولا
او غيرها الا بتمييزه الراجع لابهامه وقد نقض علم الشارح بهذا دفع اعتراض الفاضل الرضي حيث قال ان قول المص ينتقض
بكم يوم ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضائه فعل بعده فانه يقتضي منصوبات كثيرة وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب
بان مدار النصب كم وكونه اي اي قسم من اقسام المنصوب انما هو تمييزها فتعينه اي تعيين كم وكونها منصوب الا لم
يكن التمييز نكرة متضمنة استفهاما لانها في معنى المعرفة فان قولك اكم رجلا اخوتك بمنزلة قولك اعشرون ام ثلاثون
ام كذا فاعدة النصب لانه يصدق عليه انه وقع بعده شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره ولا متعلقه بتقدير مقام
عامله فكان العامل غير مقدر فلم يكن نحوه شبه فعل مع انتصابه الا انه بعد الرفع العارضي وهو كونه قائما
مقام عامله لا يخرج عن النصب على الظرفية حتى يتوهم ان مثله قد خرج عن الظرفية يجب التنبيه عليه بغيره من الاسماء
التي وجب نصب على الظرفية وفي بعضها اه اقوال الموجود في النسخ التي رأيناها في الرسالة مثله ويؤيده
قوله وقد يحذف الضمير ولولا ذكر التمييز فيها لكان الانسب ان يقول وقد يحذف التمييز وانما رفعه
الوجوه النصب والجر رفعه بالابتداء استفهامية كانت ام خبرية ودخل فيهما لا منصوب او مجرور والجر قوله

نصبت فانه اشارة الى ترجيح النصب بكثرة افراده ان هذا اى اعتبار الوجوه الثلاثة فى كم
حتى يوافق ما سبق من الكلام فى نفس كم ان هذا الوجه وهو احتمال اعتبار الاوجه الثلاثة فى مميزه الذى احد افراده
رقبة وانما عديه اى ان حلبت يتعدى بنفسه فلم عداه بالحرف اى كم مرة بالنصب اشارة الى ان
نصب كم على الظرفية وكم حلبت بالنصب ايضا اشارة الى النصب على المصدرية وقس عليهما حال الجر بهما
وذلك واضح تركناها تا تبيين لها لكون حاله عطف عليها وقد عار صفة لها فى هذا المثال اى فى قولك كم
ضربت يحتمل النصب على الظرفية ان قدر كم مرة وللمصدرية ان قدر كم ضربة والفرق بين المعنيين ان المصدر
ان كان للنوع فظاهر فان قرينة للنوع فلا يفيد العدد حتى يحتاج الى الفرق بينه وبين نصبه على الظرف واما اذا كان
المصدر للعدد فالعددية تفهم من تقدير مرة ايضا فى الفرق بين المعنيين حيث ان العدد يفهم منهما وحاصل الفرق
ان كم اذا كان منصوبا على الظرفية فالملحوظ فيه اولا وبالذات هو الزمان المدلول عليه بلفظ مرة ويلاحظ العدد
ثانيا وبالعرض واذا كان منصوبا على المصدرية فالملحوظ فيه اولا وبالذات هو الحدث المدلول عليه بلفظ المصدر
ويفهم منه ايضا العدد تبعا كذلك عند نسيانه اى حذفه من اللفظ وعدم ارادته بالنية لا يخرج عن متضمن المعنى
حرف الاضافة الموجب للبناء فكان من جملة الاسماء العارية عن الاضافة كزيد وعمرو معنى حرف
الاضافة هو اللام من معناه ها هو الاختصاص واشباهه لجبر النقصان اى نقصان ما لحقها بسبب حذف
المضاف اليه ما بعدها كامام وسفل ودول واول وعل فساغ اى ساغ الماء اى سهل
مدخله فى الحلق وقوله اغص من الغصص وهو عدم نزول اللقمة فى الحلق والمراد بالماء الحميم الماء البارد وكان
وفى رواية اغص بالماء الفرات ولا فرق ح اى لا فرق فى المعنى بين القسمين فان المضاف اليه
كلاهما محذوف معوض عنه تا احدهما غير معوض عنه فى الاخر وهذا القول قسيم قول بعضهم من ان المعنى



على الاضافة

على الاضافة بل كانها اسم مفرد عن الاضافة قد يا كما فيها اى كما فى الظرف فان قولك قدام زيد
بمنزلة قولك ما قدام وجه الى انقطاع الارض فشابهت الغايات فى حصلها وان كانت مضافة
الى الجمل بعدها الا ان اضافة ليست بظاهرة اذ الاضافة فى الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه
محذوف عليه وهو يقوله الزوم ومنه قول الكسائى فى المناظرة التى جرت بينه وبين سيبويه فى مثل قولك
كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها وخرج على وجوه احدها ان النصب على معنى
فوجدته اياها وفيه نظر لانها تنصب مفعولين وثانيها قول الفارسى الاقرب ان الاصل فاذا هو موجود اياها
فحذف الخبر وثالثها ان يكون نصبه على اسقاط الكاف فيكون التقدير فاذا هو كهاى فاذا الزنبور كالعقرب
وهو مبنى على جواز دخول الكاف على الضمير ورابعها قول بعض النحويين لكونه ان يكون اياها كناية عن الجملة
والتقدير فاذا هو يلسع لسعها فكنى عن الجملة بقولها اياها فانتصب اياها عنده على الحال لكونها كناية عن الجملة
والجملة نكرة فى ذاك ان عن نكرة صارت فى حكم النكرة وخامسها ان الاصل فاذا هو هى فاستعير ضمير النصب
موضع ضمير الرفع وسادسها انه مفعول به والاصل فاذا هو يساويها ثم حذف الفعل فانفصل
وسابعها انه مفعول والاصل فاذا هو يشبهها ثم حذف الفعل والمفعول وهذه التخريجات كلها ضعيفة ولكن عدم تخريجه
وقوعه اذا كما ذكره سيبويه ولذا قال العرب لما اجتمعت عند باب الخليفة القول ما قال الكسائى واعربوا
بالنطق به فلم يقدروا جار مجرى الظروف فى انها تقدير فى مشابها بعض الشارحين هو صاحب المتوسط
ووجه كونه توهما انك اذا قلت كيف زيد فهو سؤال عن حاله وصفته ولا دخل فيه لزمان اى اذ ليس المطلوب
السؤال عن حاله فى زمان حتى يكون بمعنى كيف ويعضده صاحب المفصل مؤيدة لما ذكره الشارح فالكونه
تنبت بالعدد وجعل اللام للمصاحبة وقطع عن المقصود الذى ليلت صلة الباء لما قال نجم الائمة حيث قال

والباء بمعنى مع والا كان الواجب ان يقول المقصود به العدد لانك تقصد بقولك يومان عددا معينا لا انك
بالعدد يومين   والمجموعة قال منه بمعنى او المعرفة او جميعها   عدة خاصة سماعا لقلب اما على التشبيه بالمفعول
او على التشبيه بالتمييز وما سمع منه هو قول الشاعر له عدة حتى الا تجهها بقية منقوص من الظل قالص   الا جال
يريد ان الماضي ما مضى قبل الزمان او للتعليل فعلى الاول يصير اسناد والمنفي اليه مجازا عقليا من باب الاسناد الى المظروف او
الزمان الماضي الذي فيه خبر شيء وعلى الثاني الاسناد ظاهر وكذا الكلام في الحال المستقبل المنفي   الى الذات المعينة
الظاهر ان لفظ لذاته مصدرة باللام لا بالباء وهو تفسير الشيء المبهم لانه لا يبينه ولفظ المعينة تفسير المعين وحاصل
التوضيح ان الاسم المعرفة هو الذي وضع لذات مع تعيينها ويدل على ان الذات تفسير الشيء قوله فالشيء مقيدا
بهذه المعلومية ولم يجعل مقيدا بالذات المعلومة وفي نسخة الفاضل المحشي مصدرة بالباء كما في كثير من النسخ فجعل المجموع
تفسير المعين واعترض عليه بان هذا انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة ولا يناسبه اللغة   فتعقل ذلك فالترك
قد حققنا الكلام في اول الكتاب فارجع اليه لتفهم ما هنا   والعلم آه جواب اعتراض وهو ان ما عرف بالعلم
قسم من اقسام التعريف فلم لم يعرض المصنف ذكره وحاصل الجواب انه من اللام فلا يعد قسما آخر   ولهذا ما آه
اي لاجل ان تفاوت المضاف تفاوت المضاف اليه لم يبين التفاوت بين اضافة لعدم بيانه بين انواع المضاف اليه بل
اكتفى بذلك البيان عن هذا لانه تابعه وفرعه   اقسام النكرة قد بينا كما سابقا سابقا انما افرد بالذكر
مع انها داخلة تحت النكرة   مفردة كانت آه دفع لاعتراض نجم الائمة حيث قال يخرج عن التوضيح الواحد
والاثنان لانهما وضعا للكمية لكن لم يوضع للكمية آحاد بل كمية الواحد والاثنين وحاصل الجواب
ان الواحد وضع لكمية آحاد والاثنين مفردة لا مجتمعة   رجل ورجلين آه فانه يفهم من هذه الاسماء الكمية
مع الدلالة بخلاف غلامه مثلا فان المفهوم منهما انما هو الكمية فقط واما كونها رجالا او غيرها فيحتاج الى فهمه

الى لفظ آخر

الى لفظ آخر   من جنس واحد وهو الثاني البنات   من جنسين احدهما البنت والآخر والثاني بالالف
والا ما ذكرناه في آه جواب لاعتراض تقريره انك اذا ذكرت الجزء الثاني في ثلاثة عشر واخواته يلزم من
اجتماع تأنيثين ولولا هذا المحذور لما ذكرت وهو غير آت في احد عشر لوات الجزء الثاني فلم ذكرته   والثاني فيما
ثنتان آه جواب عما يقال انه لزم اجتماع تأنيثين من جنس واحد في ثنتا عشرة واثنتا عشرة وقد ذكرت
منه وحاصل الجواب ان التاء في ثنتان فانما يدل على الواو فلم تتمحض للتأنيث واما في اثنتان فالهمزة عوض
عن اللام فالتاء ح للتأنيث حقيقة لكن جعل على انها لم تتمحض له فجوز فيه ما جوز فيه   وما غيره حاصل العبارة
ان المصنف اتى بعيده بهذا القاعدة كلية هو قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم وما ذكره سابقا على القاعدة من
قوله احد وعشرون احدى وعشرون مندرج فيها وفرد من افرادها فلم افرده بالذكر وحاصل الجواب انه قد
غير فيه الواحد الى احد والواحدة الى احدى وليس التغيير فيه للتركيب كاحد عشر بل للعطف المشابه له فلم يكن
داخلا في قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم فان ما تقدم بالاعداد المفردة هو الواحد والواحدة لا الاحد والاحدى
فلذا خص القاعدة بما عداهما لكنهم كرهوا الخ تركيب العبارة ان يلي فعل والتمييز عليه والجملة مفعوله وحاصلها انهم
لو جمعوا تمييز الثلث هنا وقت ثلاثمائة لزم تمييز المائة اعني رجل بعد جمع بالالف والتاء وهو مستكره لانه
خلاف المانوس من عاداتهم وهو ابدال التمييز لما هو بصورة الجمع بالواو والنون كقولهم عشرون رجلا وثلاثون
درهما   لم يتبع آه لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول لانه النوع والذي جيء به لبيانه فكان
الجمع كالتمييز الواحد والمضاف اليه في ثلاثة عشر كذلك مغاير للاول فلم يمكن كمثل ثلاثة اشياء شيئا واحدا من
حيث المعنى   هب انه فوالى من هذا الاغلب لجواز افادته التأكيد كما في اله واحد والهين اثنين   بعينه
خاصة لا يرد الاعتراض السابق   فلا افاد التمييز له كخلاف الرابعة على الاثنين فانك اذا قلت رجال

لم يعلم عدد الجمع وثانيه فانه مغتفر الم يعلم ما هي   اي ليصير ذلك المفرد اه حاصلان قوله ليصير مصدرا مضاف
الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف فالمفعول الاول قوله عددا وقوله انقص من عدده صفة له وقوله اربعة مفعوله
الثاني وحاصل المعنى ان ذلك المفرد كان في مثلا ليصير ذلك العدد الى الواحد الذي انقص من اثنين
زائد على ذلك المعنى الاول اي الناقص بواحد فان قولك ثاني واحد معناه ان الثاني مصير الواحد اثنين
بانضمامه اليه وقوله اربعة صفة المصدر محذوف اي عددا اربعة   انقص من عدده اي من عدد الذي اشتق
منه فان الثاني مشتق من اثنين   اسماء الفاعلين كضارب وقاتل وكرها   والا يلزم جواز ارادة
الواحد الاول لان عاشر العشرة اذا لم يتعين له المرتبة كان نسبة جميع المراتب اليه واحدا   وجعل بعض
الشارحين هو صاحب المتوسط   لم يجز تانيثه لبقاء لفظ المفرد فيه فاخره وعلى هذا ينبغي ان
يبقى حكم التانيث في الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا لكن لما تغير ذلك
المفرد والعلامة اما كنفيها ان كانت تاء في كمسلمات او بقلبها ان كانت الفا كحبليات وصحراوات
كان ذلك التغيير كنوع من التكسير وكان تانيث وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل
فالتاء فيه مقدرة كارنبيات والهندات عليه لان المقدر عندهم في حكم الملفوظ   فانت بالخيار اما
جائز فيه الوجهان لانه مأول بالجماعة والجماعة مؤنث باعتبار المعنى اللفظ غير مؤنث باعتبار المعنى فجوز
الوجهان عملا بالاعتبارين   بتقدير المضاف لان المثنى كالزيدان مثلا لم يلحق آخره شيء بل الالف والياء
والنون انما لحقت باخر زيد   او قدم فيصير المفرد وهو زيد مثلا صالحا لواحقه وهي الالف والياء والنون
والاسم المثنى فكانه قال الاسم الذي لحق الالف او يا او نون مكسورة مع هذه الملحقات هو المثنى لان
المثنى هو الذي لحقت به هذه العلامات فقط بدون اعتبار ما دون التوصيف كما يصدق الا على مسلم

فهو مورد

وهو مورود ويخرج عنه جميع افراد المحدود فلا يكون جامعا ولا مانعا   ولو اكتفى بها اي ان الظاهر من هذه العبارة
ان المراد ما في آخره الف او ياء او نون متحركات عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو كما يشاء بتحقيقه
ولا باس باشتماله جواب سؤال تقديره ان لحوق الزيادة داخل في الدال على مثل المفرد بالتقدير الثلاث مع انه لا دخل
له في الدلالة على ان معه مثله من جنسه بل الدال هو الاسم المفرد مع الالف او الياء او بها ولهذا لو حذف
النون للاضافة كانت الدال بحالها قوله على تقدير تسليم اشارة الى منع ما احتجوا عليه من كون علامة التثنية
الالف او الياء لانه يمكن القول بان مجموع الالف والياء والنون علامة وحذفت النون في بعض الاحوال
لا ينافيه   باعتبار دخول آلة التثنية يكون ذلك المثل من جنس الاول باعتبار الدخول الاسم الثاني تحت
جنسه وهو الموضوع له اللفظ اعني الحيوان المفترس المشترك بينهما   لا يجوز تثنية الاسم اه هذا مفهوم من
قوله من جنسه   ثم ما يؤول الاسم اه اي بعد ما يسمى الام باسم الاب يؤول الاسم بمفهوم كلي الالوان فاذا قلت الابوان
فمعناه المسميان بالاب وهما فردان الجنس الواحد اعني المسمى الكلي الشامل لهذين الفردين ولغيرهما وهذا التاويل
تكلف وتمحل فالاكتفاء بالمجانسة اللفظية وحدها غير بعيد   اختار عدم جوازه استنادا الى ان المشترك
لا جناس تحته افراد فيثنى ويجمع كالقرء للطهر والقرء للاطهار فلا يثنى او جمع باعتبار معانيه المشتركة لا دخل
الى اللبس فانه اذا قيل قرآن مثلا لا يدرى اطهران ام حيضتان وقوله كلفت العلم فانه ليس له جنس تحته افراده
فيثنى ويجمع حتى اذا ثني او جمع باعتبار معانيه المختلفة ورث اللبس   وبهذا الاعتبار وهو اعتبار التاويل
الاسم بالمسمى يحصل ذلك المفهوم الكلي   الف مقرونة   احترز بقوله عن الالف المقرونة بهمزة فانها
ممدودة   لانه ضد الممدود وهو على ما ذكر من القصر خلاف المد على التوجيه الآخر هو ما ذكر من القصر بمعنى الحبس
او حكما او وان كان في المنقلب عن الواو واذا كان مجهول الاصل ولم تمل قلبت الالف كالياء

الدال على كونها منقلبة عنه فكأنه انتفى عنه لوازم كونها ياء في الاسم فلزم ان يكون واواً في الاصل
اي غير ما فيه اربعة احرف اي ان المراد بالثلاثي هنا ما كان على ثلاثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي حتى يشمل الثلاثي المزيد فيه
الذي يكون اكثر من ثلاثة احرف فان الالف تقلب ياء فيخرج عن هذه الضابطة نحو مع الرباعي   او مجهولة اي غير معلوم الاصل
اي يكون الالف اصلية غير منقلبة كما جاء عن العرب امالته مكتبان وحيان في المسمى بمتى وبلى واما مجهولة الاصل
فهي التي لم تقع في تمكن الاصل ولم يعرف اصلها   او تخفيفا لهم وذلك لان قلبها الى الياء اخف من قلبها الى الواو
ولا منقلبة عن اصلية كما يشاني في شناء ورداء   او زائدة كما يشابي في حمراء تعليلا وهو عطف المعنى
منقلبة عن واو او ياء هذه حال معترضة بين اسم ان وخبرها وفائدتها بيان ان الالف لا يكون الا منقلبة اما عن واو
او عن ياء وحاصل المعنى ان الالف الا كان حالكونها منقلبة ملحقة بالحروف الاصلية حيث انها وقعت مقابلته
لحكمها اصلية   لان علي الهمزة اي نفس الهمزة بل الحروف الاصلي هو الذي وقعت مقابلته له او منقلبة عنه فهي
لكنها
ليست بمنقلبة فشابهت ما ليس باصلي كحمراء   وفي ترجمة الشريفة اي هو شرح الفارسي الذي ترجم به المحقق
الشريف الفاظ الرسالة مع عبارة زيادة الكاف   انه لا كراهة وذلك لان اللام الوجيها للعهد والمعهود
سابقا هو ابقاء الهمزة وقلبها واوا   ورده اي الاصل اهم من ان يكون واوا او ياء   الى ان سهان
الا لا كراهة لانها لو حذفت التبس مثنى المذكر بمثنى المؤنث وحمل عليه ما لا التباس فيه مما كان لا يمكن له مذكر
كحبليان   مستثنيان فاذا كانا مستعملين في خصيان تثنية خصية والية تثنية الية خفيفان والنيان وفي خصيان
والنيان غير مخالف للقياس كما صرح بعض الائمة هذا   على جملة اي فيه الاحاد بالجملة لئلا يلزم ان
استثني بها لزنا هذا التعريف كما شيء لنا تعريف اسماء العدد في كونه اعم من الاحاد جملة او متفرقة طائفة
طائفة او اثنين اثنين او واحد واحد   اي بازاء مفرده لان صورة المفرد غير باقية فيه حالة الجمع

اما بزيادة

الجمع

اما بزيادة كرجال او بنقصان كطلبة في جمع طالب   حقيقة مثل اسد جمع اسد   او حكما مثل فلك وهجان
حيث اعتبر الضمة والكسرة في الجمع عارضتين مثل الضمة والكسرة في اسد ورجال وفي الواحد اصليتين مثل الضمة في قفل
وحمار فحصل التغيير بهذا الاعتبار تقديرا او فرضا   او بقوله دل والدلالة بحرف المفرد معناه انه لها دخل في الدلالة
لانها مستقلة بها اذ مادة الجمع لها دخل ايضا في الدلالة   كرهط ونفر الرهط من الثلاثة الى العشرة والنفر جمع الناس
او ما دون العشرة   كثلاثة وعشرة لا واحد واثنين لعدم دلالتها على الاحاد لان اقل الجمع ثلاثة   فقوله
مقصودة اي يخرج عن الجمع بهذا القيد لدلالته على احاد غير مقصودة اذ المقصود بها وضعا هو الجنس والاحاد ارتبت
باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها   بحروف مفردة اي يخرج بهذا القيد فانها وان دلت على
احاد مقصودة حين الاستعمال الا ان تلك الدلالة ليست بحروف مفردة كتخل وتمر او ليس لها مفرد
بل لها مع كلمة وثمرة تحجيج الالفاظ مفردة مع ليل جريانها احكام المفرد فيها كالتصغير على لفظها والنسبة اليه وكونها
اسماء الجموع والعدد اذ ليس لها مفرد يدل على الاحاد بشرط حروفه فان قيل يصدق على هذه الحد اسماء
الجموع التي لها احاد كركب وصحب فان مفرده الراكب والصاحب فينبغي ان يكون جمعا كما قال الاخفش قيل
ان ركب وان وافق الراكب في الحروف لكن الراكب وحده ليس بمفرد بل كلاهما مفردان مع ليل جريان
الاحكام فيهما كما عرفت كذا قيل وفيه نظر لان المفرد ان اريد به المفرد الواحد وح فيصدق على الراكب انه مفرد
بهذا المعنى وان اريد به كونه مفردا له اصطلاحا فتعين موقوف على كونه جمعا فيلزم الدور   كالجماعة ارخان لفظ
الجماعة اسم جمع فكذا نفر وركب   كجامل اسم الجمع جمل وباقر اسم الجمع بقر   عن الحركة كما في احمد ان
فانه لا تنوين فيه او التنوين او هما على سبيل الجمع كما في زيدان   فان قيل اسم التفضيل ح حاصل السؤال
ان الاكثر في قول المصنف اسم تفضيل والتفضيل ان هذا اللاحق يدل على ان معنى المفرد اكثر منه فينبغي ان يكون في المفرد

كثرة حتى تضاف اليه الا اكثر فيه من الواو والنون وهو مفرد لا كثرة فيه وحاصل الجواب ان ثبوت اصل الفعل الذي
يقتضيه اسم التفضيل اما ان يكون محققا كما في زيد اعلم من عمرو او مقدرا كما في قولك زيد افقه من الحمار اي لو فرض
ثبوت الفقاهة له لزيد افقه منه وما نحن فيه من هذا القبيل يعني لو فرض الكثرة في الواحد لكان ذلك في
الجمع اكثر منه   اي لكونه آه اشارة الى دفع اعتراضين الفاضل الرضي اللذان يتعلق احدهما باللفظ والآخر بالمعنى
اما الاول فتقريره انه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر خبره لقوله شرطه لعدم وجود العايد منها الى الرابط
ها الى المبتدا واما الثاني فهو ان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعل بمعنى المصدر ليطابق معنى وحاصل ما اشار
اليه بالجواب عنهما من ان مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرط فوجد العايد والمصدر كليهما من غير حاجة الى تقدير على ما
كما اجاب به الفاضل الرضي   من حيث مسماه آه يعني ان المذكر العلم هو اللفظ ووصفه بالعقل من قبيل وصف
الدال بحال مدلوله   لفرس بشر بلال نسب اليه الاسم حيث كان كالفه فاخذه سليم ثم صار الى بني بلال
واراد بالمذكر آه جواب عن اعتراض نجم الائمة حيث كان على المص ان يقول بدل قوله فمذكر فمجرد عن
التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلما ودرها علمي رجلين   بفتحهما قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات
وذلك لخفة الالف   هو اشارة الى الوضع هذا لان وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث كما اقتضاه
غير مستو اشارة الى ان هذا الكلام الى ان الجمع بالواو والنون في صيغة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث في
الصيغة ولا يكون بين المذكر والمؤنث بمجرد التاء بل يكون بالصيغة كما في افعل فعلاء فعلان فعلى خلاف الاصل
وذلك لمشابهتها في الاسمية ان الشايع فيه الفرق المذكر والمؤنث بنفس اللفظ كالجمل والناقة والمرأة
والرجل   الا اسم المذكر آه دفع لما اعترض به الفاضل الرضي حيث قال هذه العبارة سخيفة لان حق الكلام ان يكون علامة
الا الوصف المذكر فيكون المعنى ان لا يكون الوصف المذكر فتكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في

وذلك الوصف

وذلك الوصف مع المؤنث والمعنى لهذا الكلام لانه يلزم استواء الشيء في نفسه وغيره وحاصل الجواب ان ضمير
يكون راجعا الى الاسم المذكور اي الذي اريد جمعيته وكأنه قال وان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا
في الصيغة مع المؤنث   بناء على الوصف دفع لما يقال اذا كان الضمير راجعا الى الصيغة فلم ذكره   والشرط الخامس
اقول بعض هذا الشرط سابقه فان العلامة غير المذكر لهم والمؤنث   وتاء التانيث قد حققت لك ان التاء
للمبالغة هي تاء التانيث فارجع اليه   لزم اللبس فانه اذا قيل علامون لم يعلم انه يراد جمع علامة فاعدة
كلية لانه قال بعد ان ذكر قسمي جمع السالم وهو العلم والصفة المستجمعة للشرائط سوى ما حذف لغيره منه ذي التاء المحذوف
العجز مثلا مما لا مذكر له مجموعا هذا الجمع مطردا او لكسرون او غير مطرد كثبون وجاء ظبون على الوجهين وقد شذ نحو
واوزون وارضون انتهى وحاصل هذه الضابطة ان كل اسم يجمع هذا الجمع لا يكون علما ولا صفة فجمعه شاذ
الا اذا كان محذوف العجز مثلا وليس له مذكر يجمع بالواو والنون هذا الجمع بلا شذوذ وان لم يكن علما ولا صفة
وذلك كثبون وارضون فان مفرده سنة واصلها سنو فجمع هذا الجمع جبرا لما فاته من حذف ومن ثم شذ اوزون
فانه ليس مثلا محذوف حتى يكون هذا الجمع عوضا عن محذوفه   فان تغير الواو آه اراد ان تغير مفرد مصطفون
الذي هو مصطفى وهو حذف الالف انما هو بعد الجمع فانه لاجل التقاء الساكنين هما الالف واللام فحذف الالف
واما التغير آه جواب عما يقال كيف حملت التغير هنا على هذا الفرد الخاص وفيما تقدم على مطلق التغير
جمع القلة افعل آه هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واذا انحصر جمع التكسير فيها فهي
للقلة والكثرة ولذا اعاد الالسنة للكثرة اذ لم ينحصر والا فهو مشترك كاحاد وصنائع هذا واعلم ان
انحصار جمع القلة في هذه الاوزان الاربعة مع الجمعين هو المشهور وزاد الفراء فعلة كاكلة جمع اكل وزاد بعضهم
افعلاء كاصدقاء جمع صديق   والمراد بجماعة آه اعلم ان الجماعات في اصطلاحهم لما كان احدهما ذكره وهو جماعة

المصدر على الفعل تابعا له وجريان اسم الفاعل على الفعل اي موازنته اياه في حركاته وسكناته ثم ان شرط جريان صفة على شيء
اي كون ذلك الشيء صاحبها اما مبتدأ لها او ذو حال او موصوف وكل من الثلاثة اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلزم
الابهام فيه كما ذكره الفاضل الرضي بعد اشتقاق الفعل منه اشارة الى اختيار ما قرره البصريون من ان المصدر اصل
والفعل مشتق منه وذهب الكوفيون الى اصالة الفعل واستدلوا عليه بوجوه احدها ان المصدر تابع للفعل
في الاعلال وعدمه اذا ثبت الفرعية في الاعلال ثبت في الاشتقاق لانه لا يكون فرعا في شيء او اصلا في الآخر وثانيها
ان المصدر جاء مؤكدا للفعل فيكون في حالة فرع المشروع اي في الاصالة من التابع وثالثها ان الفعل قد عامل في المصدر والعامل
اصل بالنسبة الى المعمول ورابعها انه قد جاءت افعال بلا مصادر ولو كان المصدر اصلا والفعل فرعا لما وجد الفعل بدونه
وخامسها ان مفهوم المصدر جزء من مفهوم الفعل والكل اصل بالنسبة والكل فيه الا ان ... يمكن الجواب عنها اما عن
الاول فلانه لا يلزم من الفرعية في الاعلال الفرعية في الاشتقاق الا ترى ان احد اخواته فرع في الاعلال وليس مشتقا
منه واما عن الثاني فلانه يلزم فرعيته له في الاعراب لا في الاشتقاق واما عن الثالث فلانه لا يلزم من كونه الاصل
فان الحروف عاملة في الاسماء وليست اصلا لها واما عن الرابع فبان الشائع فيه الافعال التي وجد لها
مصادر واما عن الخامس فلانه جزء والجزء مقدم على الكل واصل له فيكون اصلا لاشتقاقه وان كان
الافراد لكن فعلها [illegible] لفظها يقول [illegible] ومن هنا ظهر الفرق بين
المصدر والمفعول اي سماعي يعني انه اطلق السماع واراد السماعي ولم يرد ان ابنيته محدودة اذا لم
يضبط حدها اثنين وثلاثين بابا عدها المصنف في الشافية وهي قتل وفسق وشغل ورحمة ونشدة
وذكرى ودعوى ودرس وشرب ولبان وحرمان وغفران ونزوان وطلب وخنق وصغر وهدى وغلبة
وسرقة وذهاب وكتاب وسؤال وزهادة ودراية ودخول وقبول ووجيف وصهوبة

وسماته

وسماته وخمرة وكراهية وبقطع فيه بقوله يعمل اي لا يعمل المصدر عملا مقطوعا بان العمل له اذا كان لم يكن مفعولا مطلقا
واما اذا كان مفعولا مطلقا فلان اللفظ بالفعل فيحتمل ان العمل له ويحتمل انه للفعل فليس عمله مقطوعا به كما سيجيء
لا باعتبار الشبه واذا كان عمله للاشتقاق ولا فرق في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم
الفاعل فانه يعمل لمشابهته للفعل لفظا ومعنى وذا لا يتحقق الا اذا كان بمعنى الحال والاستقبال اذ لو كان بمعنى الماضي
كان مشابها له معنى ومخالفا له لفظا ومشابها للمضارع لفظا ومخالفا له معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل
واحد منهما هذا هو الصحيح وقيل اذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل لانه انما يعمل لكونه في تقدير ان مع الفعل ولا يجوز هذا
التقدير اذا كان بمعنى الحال لان ان المصدرية اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال اذا لم يكن مفعولا
مطلقا اي حقيقة اما المجازي نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل قوله عليه وجوز بعض الائمة تقديم المعمول اذا
كان ظرفا للتوسع ولوروده نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال نعم ولا بأس نحو
بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعي وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كمثل ما كان اول شيء حكمه حكم ذلك الشيء
في جميع ذلك الصحيح وشيء مما في حيزه لانه حرف مصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل
الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول او يضمر فيه لتقدير ... ولا يقع اضمار المستتر
فيه باق بين في مثل الزيدان اعجبني ضربهما الزيدان اعجبني ضربان على ان يكون الالف ضمير الفاعل المثنى لا ضمير
المثنى اي هو لا ضمير في المصدر لا ضمير فيه اذ لو استتر او وجب فيلزم ح اجتماع علامتي تثنية وعلامتي جمع لو ثبت اذا قلت اعجبني
ضربان فالالف فيه علامة تثنية المصدر فلو اضمر الفاعل فيه وجعل مستترا لاحتاج الى الف اخر تدل على ذلك المثنى
كما هو شأنه المقرر كما في باب الاضمار راجعين في الحقيقة الى ... لما عدم خواص الاسم التثنية والجمع ولما
شبهه ... كلام مستأنف متضمن جواب عن سؤال تقديره ان الاضمار في المصدر قد وقع في مثل ضربا زيدا فاصل فان

فان الياء ضمير المتكلم وهي مستقرة للمصدر وحاصل الجواب ان المراد بالاضمار الاستتار فانه اذا كان بارزا في
ضربي زيدا لا يبين انه مضمر ولا في غيره ثم مضروبه بين مضروبه هو الحدث المذكور في التعريف سابقا بدلا منه قال
نحو الا انه خلاف النحو في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا اي سواء كان الحذف جائزا او وجوبا وهو خلاف
قول المصنف فلو اخرت اي لو اخرت تلك الاحكام المصدرية بقوله ولا يتقدم معموله المستثنية عند قوله والعامل
باللام قبيل عمر القسم الثاني لزعم ان نسبة هذه الاحكام الى كلا القسمين واحدة حيث انها واقعة قبلهما وليس
كذلك فان امتناع تقديم المعمول مختص بالقسم الاول اي حيث وهو المصدر وذلك مبني على
مذهب سيبويه من تسمية المصدر فعلا وحدثا وحدثانا موضوعا لذلك ثم فيه تنبيه على ان اللام اي الجارة صلة قوله
مشتق بتضمينه معنى الوصف ما قام اشار الى ان المراد بمن اعم من القصد ولكن المراد بمن قام به الفعل ان قام
به الفاعل فان اسم الفاعل موضوع لكليهما وغير ذلك كالالة واسم المكان والزمان لان اسم
فان اسم المفعول لمن وقع عليه واسم الزمان والمكان لمن وقع فيه والالة لمن وقع بها الفعل اي مشتقاته
والظاهر ان اسم التفضيل كذا الظاهر من قول المصنف قام به يخرج ما عدا الصفة ودخول اسم التفضيل في الجميع اي
في قوله ما عدا الصفة فانه بمنزلة خرج الجميع الا الصفة كما علمت ان الاشتقاق يقتضي في الوضع في قوله
في اول التعريف اي صدرت موضوعا لذلك الاسم ولكن اشترنا لا فائدة وان كان ماضيا اي نسبة
الى زمان نزول الاية فان لبث اهل الكهف مقدم على زمان نبينا صلعم بشرط الاعتماد ابهذه لسيبويه وسائر
البصريين واما الاخفش والكوفيون فيجوزون اعماله غير معتمد على شيء مما ذكر فكانهم اعتبروا نفس
المشابهة للعماله من غير اعتبار على صاحبه والاعتماد كما هذا واعلم انه قال نحو الا انه كلام الشارح انه شرطا معنى الحال

الفصل مع م

والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام والاولى انه شبيه ذلك لكثرة وقوع
الفعل فيه بسبب الحرفين كما الشرط وذلك فيه اذا دخله اللام فهذا كلامه وهو كلام الحق
وجبت الاضافة فيه فتسامح العلامة في هذه المسئلة المستقيم في الضمان وهي ان القائل اذا
قال انا قاتل عبدك وسارق مالك بالاضافة كان ضامنا واذا نون الاسم لم يضمن والفرق
بينهما ان اسم الفاعل في الصورة الاولى حيث انه لما كان بمعنى الماضي فهو اخبار عن القتل والسرقة
الواقعين والزمان الماضي واما في تقدير الثاني فاسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال فهو توعد منه بالقتل
والسرقة لا اخبار عما وقع منه فيقبل عذره قال الشارح في الاحراز الذي ههنا انما نصب اسم الفاعل
المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى في الاعمال
بان اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير هذا الا انه لا ضرورة
ولهذا لم يوجد اعماله في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة وروده في كلامهم اللام
فيها بمعنى احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يحتاج عن شرط من شرائط العمل
لعدم تطرق هذا التشبيه الجاري في جميع التفسير الا ان يقال انه حمل على الحقيقة لغيره طرد الباب
منصوبه في المفعول به اشارة الا ان اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب في المفعولية
اذ لا يحتاج في عمله في رفع الفاعل الا ان حذف لاستطالة الصلة بذكر المعمول لتفضيل الفاعل
بان يكون اسم التفضيل بمعنى الفاعل نحو زيد اضرب الناس اي اشد ضاربية ولتفضيل المفعول
بان يكون اسم التفضيل بمعنى المفعول نحو زيد اشهر الناس واعرفهم اي اكثرهم مشهورية ومعروفية
اي عمل النصب فيه لان عمله الرفع لا يشترط فيه شرط كما صرح به الائمة واشتراط

علم باصالة الزمانين قال نجم ليس هذا الكلام المتقدمين لكنه للمتأخرين كالباعث ومن قبله من جوابه
وجعله كاسم الفاعل فمن ... فارها اسما فاعل ... ان ... الحدث لكنه غلب استعماله في
الثبوت فلا يأتي الا من ثبت له الطلاق لا لمن تجدد له انا فانا ... المستكن في معنى الفعل و
الضمير المستكن راجع الى الصيغة وصيغتها مخالفة لصيغته حالكون صيغة الصفة كانه
تدور السماع من العرب بخلاف اسم الفاعل فان صيغته قياسية لا سماعية
ليست بموصول بالاتفاق بل هي حرف تعريف وانما لم يكن موصولا لان مدخول اللام
وان كان بحسب الصورة اسما كضارب الا انه في ... الاسم في معنى الفعل ... مقامه
لما عرفت ... لا يتاتى في الصفة وذلك لانها تدل على الثبوت والفعل لكون الزمان جزءا من مفهومه
بل على التجدد فلا يقوم مقامه فلا بد من حمل عليها ما ينبغي ان يحمل على الصفة على التشبيه وجه
مشابهته للمعقول لكونه فضلة مثله واقعا بعد تمام الكلام بعكس المعهود اي اذا هذا في صورة
الاضافة المعرفة الى المنكر والمعهود اضافة المعرفة الى النكرة كضارب زيد وكرمه في ضرورة
الشعر كما قال ... على ... مصطلحا ... و
المصطلح المضاف الى ضمير الكارثين فهو ... حسن وجه في احد ذلك الفعل لانه المتبادر

من الاطلاق فهذا جواب الاعتراض الفاضل ... حيث ... في صدق زيد ... فان
... زيادة على ... الجواب انه لم ... الزيادة في الفعل الذي اشتق هو منه اذ
لم يرد الزيادة في الفعل والزيادة والعلة ... المراد بقولنا زيد فاضل على عمرو انه ... منه مالا
... ذات مبهمة فان ... بل ... ان ذاتا ما متصفة

بالعلم ولا يدري ان هذا التي ذات الا بذكر الموصوف قبل نحو زيد افضل من عمرو ولا حاجة الى
حذف الموصوف في ذلك لان اسم الزمان مثلا لم يوضع لزمان موصوف بل لزمان فقط
من حيث صيغته فيرد هذا البحث على افعل على اسم التفضيل فان اسم التفضيل هو الموزون
بافعل وهي صيغته ونسبته فكل من قال ان اسم التفضيل صيغة افعل ... من الزائد على
فانه اذا قيل ما احرجه لم يدر انه ماخوذ من حرج او من حرج بالتخفيف الذي هو الثلاثي المجرد
او من حرج بالتشديد الذي هو الثلاثي المزيد فيه وتحقيقه ان مراده لزوم الالتباس بين كل
اثنين منها مثلا اذا قيل ما احرجه لم يعلم ان المراد ما اشد حرجه او استخراجه لغير التقييد
الى ... الصفة مقدم بالطبع لان الطبيعي ... ما عرفت هو كون المتأخر محتاجا الى
المتقدم ولا يكون المتقدم ولا يكون المتقدم علة لوجوده وههنا كذلك لان ما يدل على زيادة
الفعل يحتاج الى الدلالة على احد الفعل وليس علة والا لزم حصول الدلالة على احد الفعل الدلالة على
الزيادة على هذا التقدير اي على تقدير ان المراد العيب الظاهر يعني صح احق من عيب ... في
انهم حكموا عليه بالشذوذ فالجواب في هذا الجواب للفاضل الهندي ولم يستحسنه ابنه في المنتج عليه
بحث ... هذا الجواب ان المراد بحمق اثاره الظاهرة مثل تطبيق الحركة ونحوها من العيوب
الظاهرة والمراد بالجهل والبلادة الملكة الراسخة في النفس التي ... هذا الاثار ... من العيوب
الباطنة فقيه شائبة ... او على ... اما ... في نظم الكلام والتقدير فاما
الجواب ففيه من حق ابي حنيفة فذكر منه ... لفظ الابن وعلى الفاضل الهندي وصاحب
القاموس انه من حنيفة من غير زيادة الابن قال فيه ... حنيفة يزيد بن شروان فيا

لانه لم يكثر بهذه الظهور كان من العيوب الباطنة وبناء افعل المفضل منه قياسي على ما سبق
الشذوذ لان نحو يكون من العيوب الظاهرة على خلاف القياس ورد وروده في كلام آل محمد صلى
الله عليه وآله وسلم كثيرا سيما في الصحيفة السجادية اعدل شاهد على موافقته للقياس والفارق
القريبة   الا لانفصال الحقيقي اعني عدم اجتماعهما وعدم ارتفاعهما قوله بتعيين الجار والمجرور
متعلق بمعاين والتقدير ان المفضل عليه في صورة استعماله باللام معاين لطريق تعيين
المفضل عليه اذا كان مع غير اللام وقوله مذكور صفة معاين   كما اذا طلب المذكر المفضل
عليه لفظا واما حكما فكما اذا اجتمع كان في البلد فاضلان معروفان واحدهما افضل من الآخر
فيقول فلان الافضل   وان المرة المكاثرة الغزة الغلبة والكاثر هو كثيرة عدد ذوي عشائره
وقبائله   من جهتهم وهذا كما تقول مثلا اذا حصل تخاصم قريش مع عبس فيقال محمد صلى الله عليه
وآله وسلم الافضل من قريش اي افضل من قريش وحاصل المعنى انه افضل قريش وهم
افضل من عبس وما نحن فيه اي ليست بالبعض الاكثر حصى هذه القبيلة من لسن شيء والعزة
المشهور عند آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم اكبر من ان يوصف   اي احدها زيادة في الغرض
من هذا التقدير رفع الاعتراض الوارد على ظاهر العبارة تقريره ان المعنى بمعنى المقصود والمعنى بها
اي المقصود وان القصد مصدر بمعنى القصد فالتقدير به احد المقصود من قصد الزيادة فحمل فيه
المصدر على المفعولية وهو عيب جار ورد حاصل الدفع ان قوله ان القصد مصدر مضاف للا الزيادة
بحسب المآل وهذا المصدر بمعنى المفعول والاضافة بيانية دفعه من التكلف ما لا يخفى والاولى
في الجواب ان المضاف محذوف اي قصد احدها   على ما اضيف ليس فيه المعنى اي الجزل

وجه التحويل

وجه التحويل   تحقيقه اي تحقق المضاف اليه في ضمن من عدا المفضل والا لم يقصد به الزيادة على كل من اضيف
اليه ومن جملتهم الزم تفضيل الشيء على نفسه اذا عرفت هذا فالاوضح في العبارة ان يزيد في ضمن ما عدا المفضل لئلا
يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار بعض كان   من يشاركه اعلم ان المشاركة اما تحقيقا كزيد احسن
من عمرو او تقديرا كقول علي عليه السلام لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار
يوم الشك الذي يكون من رمضان يجوز عند المخالف فقدره عليه السلام مجوزا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم
شعبان عليه فكأنه قال احب لانه يجوز عندي ايضا ليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال عليه السلام
اهل النار خير منهم اي في اعتقادهم لا في نفس الامر فانهم ليس فيهم خير واهل النار شر اي في اعتقادهم
ايضا والا فلم يكن فيهم شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كذا افاده بحكم الاثرة   ثاني مجيئه
في هذا اشارة الى ما نبهناك عليه في المعنى الاول من ان الغرض من مثل رفع الاعتراض السابق   يوسف
احسن اخوته اي احسن من كل واحد من بين اخوته اي انه اختص بهذه التفضيل   لفظا او تقديرا اما لفظا ففي
الاسم المذكور من في لفظه واما معنى فكما النوع الاول اي المضاف الذي قصد به الزيادة على من اضيف
اليه فانه متضمن التفضيل معنى باعتبار ذكر المفضل عليه كالذي بمعنى في اللفظ   ثالثها اجراءه اي افعل
الصفة وكان التفضيل واقع وسطا ولهذا الاجزاء الفصل به وبين من الاجنبي   اي رفع بالفاعلية
وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه للظاهر بلا شرط كمررت برجل افضل منه ابوه   في المعرفية
نحو الائمة بالمنزلة فلا يجوز منه زيد افضل منه وتعليل الشارح ايضا يدل عليه   او وصفا سببيا
تقريبه قوله وهو في المعنى لسبب الوصف والوصف السببي على ما عرفه هو كونه في اللفظ صفة لشيء
وفي الحقيقة هو صفة لمتعلق ذلك الشيء وسبب الوصف كحال متعلق الموصوف فيسمى الوصف بحاله

لسبب اي المشتق وذلك الشيء فان الكحل سبب لكون رجلا [illegible] متعلقه وملابسه لانه حصل في عينه لسببه كما ان الغلام
في قولك رجل حسن الغلام من متعلقات زيد وسببه [illegible] بسببه هذا واعلم ان المشهور في اصطلاحهم ان يطلق
على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولعل اطلاقه [illegible] على المسبب [illegible] وتحقيقه كما عرفت مفضل باعتبار عين الرجل
كالصفة المشبهة في زيد حسن وجهه فانها عملت الرفع في الوجه الذي هو متعلق زيد [illegible] زيد ضارب عمرو وامثال لكون معمول
اسم الفاعل من متعلقات الموصوف فانما متعلقا باعتبار ان المفضل والمفضل عليه في هذا المثال متعلقان
وانما قال الكحل الذي لم يعبر عنه بالضمير كالمثال المشهور حتى ان هذا الضمير مع مرجعه متحدان بل عبر عنه بالاسم الظاهر والاصل
في الاسماء الظاهرة التغاير فالكحل في هذا المثال مرفوع بفعل محذوف تقديره افعل التفضيل [illegible] احسن في
كحل عينه من كحل عين زيد بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا اي بخلاف الكحل في المثال المشهور فانه قد لوحظ مطلقا
[illegible] النفس [illegible] من حيث هو واحد [illegible] النفس والآن وذلك الشيء الملحوظ على هذه الصفة
فيه تارة بكونه في عين زيد وتارة بكونه في عين الرجل وتعدد [illegible] ولا يجب تعدد المقيد الا ان
الانسان شيء واحد وهو الحيوان الناطق يقيد تارة بكونه في ضمن زيد وتارة بكونه في ضمن عمرو وهكذا [illegible]
واحد [illegible] ان الانسان الذي في زيد [illegible] الذي في عمرو [illegible] ان هذا [illegible]
زيد [illegible] ذلك [illegible] عمرو [illegible] وهو التغاير فان الاصل في اسم التفضيل الا
لا يميل ان يكون المفضل فيه مغايرا للمفضل عليه مغايرة ذاتية كزيد احسن من عمرو [illegible] في مثالنا هذا
مغايرة ذاتية لامتناع [illegible] كما [illegible] على عدم [illegible] على ما هو الاصل
لاجل [illegible] اسم التفضيل [illegible] بمعنى الفعل [illegible] المراد [illegible] الامثلة
الاخر [illegible] في هذا المثال انه [illegible] افعل التفضيل فيه بمعنى الفعل [illegible] على [illegible] التعميم انما جاز

كحل مرفوع

[illegible] الرجل في المثال نكرة في سياق النفي [illegible] النفي بمعنى حسن فالتقدير ما رأيت رجلا حسنا [illegible]
مثل الكحل في عين زيد بل هو اقل منه عرفا لانه فان الزيادة ماخوذة فيه قطعا لا يجوز تجريده عنها ولا يكفي
تجرده عن الزيادة عرفا لا ينافي مع وجود معنى التفضيل اذ لا يبقى [illegible] وجه [illegible] ان يكون حسن
الكحل في عين زيد افعل من حسن في عين الرجل [illegible] اقتضاه المقام من مقام المدح ولا يبعد انه هذا في الحقيقة
[illegible] تسليم للاولى [illegible] ان [illegible] اسم التفضيل قبل تسلط النفي مجرد عن الزيادة كما في المعنى
الثاني بل [illegible] بها واذا اقترن بها لا نزول ان النفي المتسلط عليه يتوجه الى قيده الذي هو الزيادة في
المعنى الاول بل يقصد نفي المساواة كتحصيل [illegible] هذا القصد نفي الزيادة لان [illegible] احدهما
المساواة الحقيقية من غير تفاضل [illegible] المساواة مع الزيادة في غير ما وقع فيه [illegible] مطلقا سواء
لم يكن [illegible] او كان [illegible] او عطف على مقدر [illegible] ذلك [illegible] جميع المعاني
الثلاث او من جميع هذه الاحتمالات التي هي ان يقصد نفي المساواة او نفي الزيادة الى [illegible] الاحتمال زوال الزيادة
التفضيلية [illegible] بالنفي [illegible] النفي [illegible] لان هذا السؤال لا يكفي زوال الزيادة
التفضيلية بالنفي بل يتوجه [illegible] ان يرجع النفي الى الزيادة او يوجه [illegible] الوجهين السابقين
على توجيهنا [illegible] اذ ليس [illegible] هذا التحقيق اشارة الى رد كلام [illegible] والفاضل [illegible] الفضل
[illegible] لان المبتدأ [illegible] معمول [illegible] كما ذكرنا في اول الكتاب وحاصل الجواب ان الكحل وان كان
معمولا لاحسن الا انه ليس معمولا له من حيث انه اسم تفضيل بل هو معمول له على قولهم مطلقا [illegible] زيد
قائم [illegible] في عين زيد معمول لاحسن من حيث انه اسم تفضيل [illegible] الا انه لو لم يكن [illegible] اسم
تفضيل لما احتيج الى [illegible] هذا المعمول كما سبق ولا يخرجه جواب سؤال تقريره ان معنى الابتداء

على مذهب الاخفش المذهب عامل فيها فانه كما في كونها معمولي عامل واحد فلا يكون احدهما اجنبيا الا انه وحاصل الجواب
ان العامل فيه في الكحل معنى الابتداء على ما تقرر لا اسم التفضيل وذلك لان ذلك لا يخرجه عن الاجنبية   تعقيد [illegible]
وهو عود الضمير الى ما لم يذكر لفظا قيل ورده الفاضل الهندي بانه لا فساد في رجوع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو مذكور رتبة كما في
هذا المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتدأ مقدم رتبة وح فنقول انما نشأ في التعقيد الذي ذكرناه من قولهم هذا البسر طيب
رطبا منه اذا اعتبر عامل ذي حيثيتين ظرفان او حالان يلزم ان يلي كل منهما متعلقه وتقريره في هذا المقام ان
اسم التفضيل هنا عامل ذو حيثيتين حيثية المفضل عليه اي حيثية التفضيل والتفضيل على الشيء تعلق به [illegible] وهو قوله
في عينه باعتبار حيثية المفضل ويتعلق قوله في عين زيد باعتبار حيثية المفضل عليه فيلزم ان يلي كل واحد منهما متعلقه
فيه لكون الكحل مفضلا باعتبار رجل فيلزم ايلاؤه بقوله في عينه وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد
فيلزم ايلاء المنفي لذكر المفضل عليه بقوله في عين زيد حتى قدم منه لم يلي الاشياء بقوله في عين زيد والايلاء
الكحل بقوله في عينه فافهم هذا المقام [illegible] المنوال [illegible] على كل تقدير اه ورد ما ذكره بحكم الاشارة حيث قال هو
على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل على العين وحاصل ايراده ان اسم التفضيل
يختص بما اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين بالذات لا بالاعتبار وح فهما متغايران بالذات واما قوله ان
المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير من كحل عين زيد فليقدر منه في عين زيد بحذف مجرور من
وجار العين لظهور المراد [illegible] تقديره اه رد ما ذكره بحكم الاشارة وهو ان قوله كعين زيد مفعول له رأيت واحسن
فيها الكحل بدل منه بدل الكل من الكل لان معنى ما رأيت كعين زيد ما رأيت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى
احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا اشكال في حذف المعطوف في الموضعين اعني واجلى وهذا توجيه المقصود
ولا يجوز ان يكون احسن فيها صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت عينا مثل عين زيد فيها احسن الكحل

فهازائدة

فهازائدة على عين زيد في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليه [illegible] ذلك الوصف
في حالة واحدة فالشارح اشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف
اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا فيتعين جعل احسن صفة موصوف محذوف
لدفع التناقض اما بحمل المماثلة بمعنى المماثلة في اصل الكحل لا في الفضل فحسن واما بحمل المماثلة
بمعنى المماثلة في الفضل ويريد من المقصود على الوجه الابلغ وكان اللزوم على الوجه الابلغ مبني على انه لو كان
عين مثل عين زيد في الفضل على ما حرره لزوم التناقض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون النفي
ابلغ فيكون ابلغ كذا افاده بعض الافاضل   اسم جماعة الركبان اشار الى انه ليس بجمع ليصح
جعل [illegible] صفة ركبان لان اسم الجمع لا تكون نائب المسند للضمير ولا جمع صفة
هذا ما تيسر لي لشرح الاسم كتبناه مع تفرق البال وتشتت الحال
ونعقد الله الى الشرح القسمين الآخرين تمت
هذه الرسالة من المسك الحلال في ظرف [illegible]
الحمد لله [illegible] جمادى الاول في المدينة الطيبة
[illegible] في المدرسة القادرية
[illegible] رجب [illegible] محمد
[illegible] الاصل [illegible]
المسكي
سنة ١٢٠٥

[illegible] ان [illegible] الاول [illegible] فان [illegible]
[illegible] معقول [illegible]

كتابخانه مجلس شورای ملی [illegible] تأسیس ١٣٠٢

